

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك

كلية الآداب

قسم اللغة العربية

الجوار النحوي في العلامة الإعرابية عند الفرّاء وسيبويه
دراسة في كتابي "معاني القرآن" و "الكتاب"

إعداد :

خليفة محمد خليل الصمادي

إشراف :

الدكتور : عبدالحميد الأقطش

حقل التخصص: اللغة والنحو

١٤٢٦هـ

٢٠٠٥م

الجوار النحوي في العلامة الإعرابية عند الفرّاء وسيبويه
دراسة في كتابي "معاني القرآن" و "الكتاب"

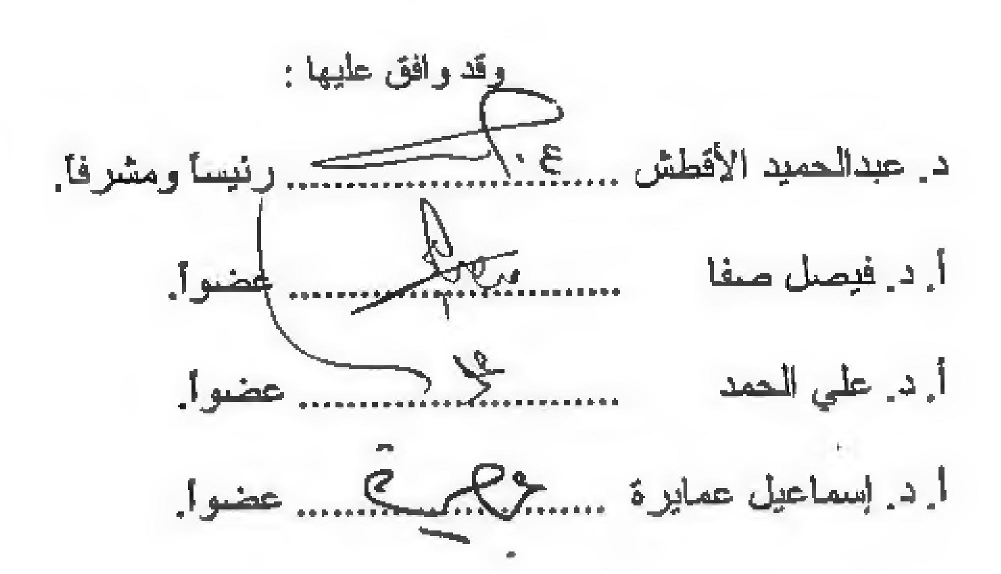
إعداد:

خليفة محمد خليل الصمادي

بكالوريوس لغة عربية – جامعة الموصل ١٩٩٧

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص اللغة والنحو في جامعة اليرموك ، إربد – الأردن.

وقد وافق عليها :



د. عبدالحميد الأقطش .... رئيساً ومشرفاً.

أ. د. فيصل صفا .... عضواً.

أ. د. علي الحمد .... عضواً.

أ. د. إسماعيل عمايرة .... عضواً.

١٤٢٦هـ

٢٠٠٥م

تاريخ تقديم الرسالة

٢٠/ جمادى الآخرة / ١٤٢٦هـ

٢٧/ تموز/ ٢٠٠٥

الإهداء

إلى ... من يسكن أنوار القبر ...والدي

إلى ... المتعبة المحتسبة الصابرة... والدتي

إلى ... شريكة العمر ورفيقة الدرب ... زوجتي

إلى ... زغب الحواصل ورياحين الحياة ... أبنائي ..

محمد..

خالد..

ميس..

الباحث

شكر وتقدير

بعد أن أتمت هذه الرسالة ، وغدت على هذه الصورة ،فلا بدّ من ردّ هذا العمل إلى أهله اعترافاً بالجميل، وواجباً تقتضيه الأمانة العلمية،ولذا فلا يسعني إلاّ أن أتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذي الفاضل الدكتور عبد الحميد الأقطش الذي أشرف على هذه الرسالة فكان صاحب الفضل أولاً وآخراً ، إذ كان صاحب الفضل في اقتراح عنوان الدراسة أولاً ثم تعهدها بالنصح والإرشاد وإبداء الآراء العلمية والمنهجية والتي كانت الرسالة بأمس الحاجة إليها في جميع مراحلها ،فجزاه الله خير الجزاء وجعل أعماله في ميزان حسناته يوم الموقف العظيم .

ولا يفوتني أن أتقدم من الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة ، الأستاذ الدكتور: فيصل صفا ،والأستاذ الدكتور : علي الحمد ، والأستاذ الدكتور :إسماعيل عمايره ،الذين تكرّموا بقبول قراءة هذه الرسالة ،وتقديم التوجيهات إليها ليقوموا ما اعوجّ منها ، سائلاً ربّ العالمين أن يجزيهم عني وعن طلبة العلم خير الجزاء ، ويجعل أعمالهم خالصةً لوجهه.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة :

الحمد لله ربِّ العالمين منزل الكتاب معجزةً خالدةً للبشرية جمعاء والصلاة على نبينا محمّد مبلّغ للكتاب وأفصح من نطق بلغة الضاد .... وبعدُ.

فهذه دراسةٌ بعنوان .. "الجواز النحوي في العلامة الإعرابية عند الفراء و سيبويه ، دراسة في كتابي (معاني القرآن) و (الكتاب) .

وكان سببُ اختيار الدراسة لكتابي معاني القرآن للفراء ، والكتاب لسيبويه ، أن فكرة الجواز أو السماح النحوي موجودةٌ في المستويين : لغة التنزيل (لغة القرآن الكريم) وخارج لغة التنزيل (أي ما روي عن العرب من أشعار وأقوال نثرية) ، ولا يعني الجواز المساواة بين الطرفين وإنما يعني العدول أو التغير ، وعليه فقد اختير كتاب معاني القرآن ليمثل التنوع داخل لغة التنزيل ، واختير كتاب سيبويه ليمثل التنوع خارج لغة القرآن ، على اعتبار أن كتاب سيبويه أول كتاب نحوي متكامل جمع في متنه النحو العربي وصاحبه هو رأس المدرسة البصرية ، وبالمقابل فإن كتاب معاني القرآن يمثل النحو الكوفي ، إذ ألفه الفرّاء في أخريات حياته ، فظهر فيه ما استقر عند الكوفيين من مذاهب واتجاهات نحوية.

أمّا سببُ وقوف الدراسة على الشواهد القرآنية وحدها عند الفراء فيعود ذلك إلى أنّ الفرّاء وضع كتابه لتأويل ما أُشكل في لغة القرآن الكريم ، وجاء الشاهد الشعري عنده بمرتبة ثانية ليخدم توجيه القراءة نظيراً يعتد به على صحة القراءة ، وأنها على قياس ما سُمِعَ عن العرب في أشعارهم ، لذا اعتمدت الدراسة النص القرآني نموذجاً لفكرة الجواز النحوي في كتاب معاني القرآن .

أما سبب اختيار الدراسة للشواهد الشعرية وحدها في كتاب سيبويه فيعود ذلك إلى مقابلة الجواز النحوي في لغة القرآن بالجواز النحوي في كلام العرب . وعلى الرغم من توقف الدراسة عند شواهد الكتاب الشعرية إلاّ أنها لم تغفل آراء سيبويه في بعض القراءات القرآنية وتمت معالجتها بالفصل المعدّ للجواز في لغة القرآن .

أمّا **منهج الدراسة** فقد قام على استخراج الآيات القرآنية من كتاب معاني القرآن ، والشواهد الشعرية من كتاب سيبويه ، وجرى التوقف إليها باعتبارها من أبواب الاتساع والرخصة في اللغة العربية وما يؤدي إليه هذا الجواز من تغيير في المعنى أحياناً أو عدم تغيير في المعنى أحياناً أخرى ، وبسبيل الكشف عن أهمية الجواز في هذا المنحى اللغوي فقد قمت بحصر الشواهد الموافقة في كشّافات توضيحية تظهر درجة التواتر وكذلك كيفية الاستعمال ، ومن ثمّ قمت بتوجية النصوص توجيهاً لغوياً يراعي فروق المباني والمعاني ، متهدياً في ذلك من جهة باجتهادات علماء السّلف من نحاة ومفسّرين أو فقهاء ، ومن جهة أخرى باجتهادات علماء اللغة المحدثين .

وقد اعتمدت الدراسةُ قراءة (حفص عن عاصم) معياراً يقاس به فكرة الشيوع التداولي للقراءة القرآنية . أمّا بخصوص الجواز في لغة العرب فقد اعتمدت الدراسةُ على معيار الشيوع في الشواهد الشعرية ، واستندتُ في ذلك إلى توجيه سيبويه في بيان الوجه الأكثر والأقيس في كلام العرب .

وفي تصنيف الإجازات النحوية وتفصيلاتها لم آخذ بالمنهج المعهود في الكتب النحوية ، التي تعتمد غالباً على الأبواب النحوية في عرض مسائل الجواز والخلاف النحوي ، وإنما صُنّفت حسب حركة الآخر (الضم ، الفتح ، الكسر) على اعتبار أنّ إحدى هذه الحركات أصلٌ يقاس عليه وغيرها معدول عنها من باب الاتساع .

وعموماً فإن كتب التفسير ، وكتب القراءات القرآنية ، كذلك كتب إعراب القرآن الكريم، كلّ تلك الكتب كانت مرجعية في الحكم على الآيات القرآنية التي أجاز فيها القرّاء القراءة على غير وجه ، على حين كانت كتب الخلاف النحوي ، وكتب شرح شواهد سيبويه هي المرجعية المقابلة في الوقوف على نسبة الشواهد إلى أصحابها ومعرفة التعدد في روايتها بأكثر من وجه واحد .

أما بنية هذه الدراسة فقد جعلتها في تمهيد وفصليين وخاتمة وانتظم تحت كلٍّ فصل مبحثان كما هو مبيّن أدناه :

- التمهيد : وقد عَرَضتْ الدراسة فيه بإيجاز لكتابي (معاني القرآن – للفراء والكتاب لسيبويه) بوصفهما ميدان نصوصِ الدراسة ، و تبين الفرْق بين الجواز والوجوب النحوي، وأثر الجواز النحوي في المعنى .
- الفصل الأول : الجواز النحوي في العلامة الإعرابية في لغة القرآن : واختص هذا الفصل بدراسة الآيات القرآنية التي يجوز القراءة فيها على غير وجهٍ وجاء هذا الفصل في مبحثين :

المبحث الأول : الجواز النحوي في لغة القرآن مع اتفاق المعنى : وتناولت فيه الآيات القرآنية التي يجوز القراءة فيها على غير وجه مع ثبات المعنى .

المبحث الثاني : الجواز النحوي في لغة القرآن مع اختلاف المعنى : وتناولت الدراسة في هذا الفصل الآيات القرآنية التي كان لاختلاف قراءتها على غير وجه أثرٌ في اختلاف المعنى .

وقد أتبع هذا الفصل بدراسة موجزة عن أوجه تعليل الجواز النحوي في لغة القرآن وأهم العوامل التي أدّت إلى إجازة الآية على غير وجه .

الفصل الثاني : الجوار النحوي في العلامة الإعرابية في كلام العرب : واقتصر هذاالفصل على الشواهد الشعرية في كتاب سيبويه التي أجاز فيها صاحب الكتاب قراءتها على أكثر من وجه وقُسّم الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : الجوار النحوي في كلام العرب مع اتفاق المعنى . وتناولت فيه النصوص الشعرية في كتاب سيبويه التي رويت على غير وجه دون أن يؤثر هذا الجوار في المعنى .

المبحث الثاني : الجوار النحوي في كلام العرب مع اختلاف المعنى : وتناولت الدراسة فيه الشواهد الشعرية التي كان للجوار أثر في اختلاف معناها .

وقد أُتبع هذا الفصل بدراسة موجزة عن أوجه تعليل الجوار النحوي في كلام العرب تبيّن فيها العوامل التي أدّت إلى رواية الشاهد الشعري على غير وجه .

- الخاتمة : وتناولت فيها أهم نتائج البحث .

وأخيراً أسأل الله أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه ، فإن أصبتُ فمن فضل الله ، وإن أخطأتُ فمن نفسي ، راجياً أن لا أحرم أجر المجتهد المخطئ .

والحمدلله ربّ العالمين

الباحث

التمهيد :

أولاً: بين معاني القرآن للفراء والكتاب لسيبويه

ثانياً: الجواز والوجوب النحوي

ثالثاً: الجواز النحوي وأثره في المعنى

التمهيد :

أولاً: بين معاني القرآن للفراء والكتاب لسيبويه :

أ. **الفراء** : " هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظـــور الأســلمي (ت٢٠٧) هـــ المعروف بالفراء الكوفي مولى بني أسد ، وقيل مولى بني منقر، كـان أبـرع الكـوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب ، حُكي عن أبي العباس ثعلب أنه قال لولا الفراء لما كانت عربية لأنه خلصها وضبطها، ولولا الفراء لسقطت العربيـة لأنهـا كانـت تتنـازع ويدّعيها كل من أراد ، ويتكلم الناس فيها على مقادير عقولهم وقرائحهم فتذهب" [1]

- **ومن أهم كتبه :**

معاني القرآن : وهو الاسم المحقق لعنوان الكتاب وفي متنه نجد اسماً آخر لـه وهـو "تفسير مشكل إعراب القرآن ومعانيه" [2]. ويبدو أن تسمية الكتاب بمعاني القرآن جاءت علـى سـبيل الايجاز ، أو أن هذه التسمية تعنى بما يشكل في القرآن ويحتاج إلى بعض العناء فـي فهمـه ، وكان هذا بإزاء معاني الآثار ومعاني الشعر [3]. وقد التزم الفراء في كتابه بتأويل ما أشكل في آيات القرآن الكريم في التفسير والإعراب، فهو وإن كان التزم ترتيب السور في القرآن ابتـداءً من الفاتحة إلاّ أنه لم يتناول جميع آيات القرآن ، ملتزماً بذلك المنهج الذي رسمه لنفسه بتفسير مشكل إعراب القرآن .

ـ أهمية كتاب معاني القرآن :

إنّ أهمية كتاب معاني القرآن للفراء تنبع من كونه يمثل الاتجاه الكوفي ، بما يحويه من آراء نحوية للمدرسة الكوفية . يقول الدكتور مهدي المخزومي : "وقد حشا الفراء كتابه بكثيـر

---

[1] ينظر ابن خلكان ، شمس الدين ، وفيات الأعيان ، تحقيق إحسان عباس ١٧٦/٦ (رقم الترجمة ٧٩٨)
[2] ينظر الفراء ، معاني القرآن ، أبو زكريا يحيى بن زياد ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ، محمد علي النجار ، مقدمة المحقق ١ /١١
[3] الفراء ، معاني القرآن ، مقدمة المحقق ، ١١/١

من التفسيرات اللغوية لشرح غريب القرآن ، وبكثير من الآراء النحوية على المذهب الكوفي لإعراب ما يُشكل إعرابه من آياته موضّحاً آراءه بكثير من النقول عن العرب سماعه هو ممن وثق به من فصحاء الأعراب كأبي ثروان ،أو بروايته عن الكسائي ، أو بحكايته عن يونس أحياناً ، مستشهداً بأقواله في إعراب الآيات بكثير من القراءات وشواهد الشعر التي صحت روايتها عنده .

ولعل هذا الكتاب هو المصدر الذي صدرت عنه كتب النحو تحمل آراء الفراء النحوية ، والمنبع الذي استقى منه تلاميذه وأتباع المذهب الكوفي" [1] . فالكتاب يمثل النحو الكوفي باتجاهاته وعلله وقياسه ، وهو ما دفع المخزومي إلى القول:"إن نحو الكوفيين في جملته هو نحو الفراء" [2] وتبرز أهمية الكتاب في " أنّه يمثل مرحلة القمة عند الفراء ، حيث ألفه وهو يناهز الستين ، ومات بعد تأليفه بثلاث سنين ، فظهر فيه كل ما استقر عليه في أُخريات حياته من عقائد ومذاهب" [3]

(ب) سيبويه : " هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ) ، الملقب سيبويه مولى بني الحارث بن كعب ، وقيل آل الربيع بن زياد الحارثي ، كان أعلم المتقدمين والمتأخرين بالنحو" [4] .

كتاب سيبويه :

إن الكتاب لسيبويه غني عن التعريف ، فما أن يذكر النحو والدراسات النحوية حتى يكون كتاب سيبويه حاضراً في الأذهان ، يقول ابن خلكان : " ذكره الجاحظ يوماً فقال لم يكتب

---

[1] المخزومي ، مهدي ، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، ص ١٣٣.
[2] المخزومي ، مهدي ، مدرسة الكوفة ، ص ١٣٥.
[3] الأنصاري ، أحمد مكي ، أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ، ص ٢٧٨
[4] انظر : ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، ٤٦٣/٣ (الترجمة رقم ٥٠٤) .

الناس في النحو كتاباً مثله ، وجميع كتب الناس عليه عيال" [1] "ولقد سمّاه الناس قديماً قرآن النحو" [2] . ويقول أحد المحدثين : " وأحسب أنّ لو وزن الكتاب بكتب النحو كافةً لرجحها وزناً، وأربى عليها قيمةً ، لا من الناحية التاريخية وحدها ، ولكن من الناحية العلمية معها ، بل من الناحية العلمية قبلها ، ففيه كلّ ما فيها وزيادة من النفائس المصونة والكنوز المذخورة ، أو هو في القليل أصلٌ وهي فروع منه" [3] .

الشواهد الشعرية في كتاب سيبويه :

إنّ الشعر ديوان العرب ، حفظت به مآثرهم وحلّهم وترحالهم ، فكان أولى بالحفظ والتدوين ،وما وصل إلينا من المنظوم فاق المنثور إلى حد كبير ، ولعل السبب في ذلك يعود إلى سرعة حفظه في الذاكرة لما يمتاز به من وزنٍ وإيقاع ، فهو حاضر عند المفسرين والنحاة كلما دعت الحاجة إلى الاستشهاد به .

وفي البدء كان النص الشعري طريقاً إلى تأويل آيات القرآن الكريم ، ومعرفة غرائب ألفاظه ، إذ بدأ الاستشهاد بالشعر في وقت مبكر، فهذا عمر بن الخطاب " يسأل أصحابه وهو على المنبر عن معنى التخوّف في قوله تعالى " أو يأخذهم على تخوف ، " فسكتوا فقام شيخ من هذيل فقال : هذه لغتنا التخوّف : التنقص . قال عمر: فهل تعرف العرب ذلك في أشعارها ؟ قال : نعم قال شاعرنا زهير :

تخوّف الرّحل منها تامكا قردا كما تخوّف عود النّبعة السّفن" [4]

---

[1] ينظر ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، ٤٦٣/٣ (الترجمة رقم ٥٠٤)
[2] ينظر سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان ، الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ، مقدمة المحقق، ١ /٢٤
[3] ناصف ، علي النجدي ، سيبويه إمام النحاة ، ص ١٩١
[4] عطار ، أحمد عبد الغفور ، مقدمة الصحاح ، ص ١٤

وروي عن عمر (رض) أنه قال : "عليكم بديوانكم لا تضلّوا قالوا وما ديوان قال شعر الجاهلية ، فإن فيه تفسير كتابكم ومعاني كلامكم" [١] . ولم تعد مادة الشعر مقتصرة على تفسير غريب ألفاظ القرآن ، بل أصبحت عمدة يستدل بها على القواعد النحوية ، ومسائل الحوار في الأساليب النحوية والقراءات القرآنية .

وقد ضم كتاب سيبويه أكثر من ألف وخمسين شاهداً ، وكان موضع اهتمام العلماء والدارسين قديماً وحديثاً ، وقد لقيت شواهده عناية فائقة من لدن العلماء ، فقد اهتموا بها وتوافروا على خدمتها ؛ فمنهم من تولى نسبتها إلى قائليها ، ومنهم من قام بشرحها مثل الزجاج، والمبرد ، والسيرافي ، والنحاس ، " والأعلم الشنتمري[٢] .

وما يمكن ملاحظته على شواهد سيبويه الشعرية أنها مستقاة من مصادر سماعية ، سمع قسماً منها بنفسه وقسماً سمعه من شيوخه الذين روى عنهم ، وكان سيبويه حريصاً على نقل الشاهد كما سمعه بروايته ، لنستمع إليه وهو يروي قول جميل :

ألم تسأل الرّبع القواء فينطق وهل تخبرنك اليوم بيداءُ سملقُ

يقول: "وزعم يونس أنه سمع هذا البيت بألم ، وإنما كتبت ذا لئلا يقول إنسان فلعل الشاعر قال ألا [٣]" وهذا القول إن دلّ على شيء فإنما يدل على دقة سيبويه في تحري النص وكتابته كما سمعه .

ويلحظ تعدد الروايات في البيت الواحد ، ومرد ذلك الرواة أنفسهم ، فمنهم من يروي البيت على لهجته فيغير فيه بحسب ما اعتاده وما تحتمله لهجته من تغيير وتبديل ، وكان لاختلاف هذه الروايات أنها أصبحت منفذاً للطعن في بعض الشواهد الشعرية ، وقد اتُهم سيبويه

---

[١] الأسد ، ناصر الدين ، مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية ، ص ١٥٢

[٢] ينظر سيبويه ، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون ، مقدمة المحقق ، ص ٤١ وما بعدها ، و النايلة ، عبد الجبار ، الشواهد والاستشهاد في النحو ، ص ٩١

[٣] سيبويه ، الكتاب ٣/٣٧-٣٨

بتغيير بعض الشواهد الشعرية ، ليأتي موافقاً للقاعدة التي يحتج لها ، ومن ذلك تشنيع عليه في

إيراده لقول عقيبة الأسدي :

فلسنا بالجبال ولا الحديدا [1]

يقول صاحب الخزانة: "ومما غلط فيه النحويون من الشعر ورووه لما أرادوه ما روي

عن سيبويه عندما احتج به في نسق الاسم المنصوب على المخفوض ، وقد غلّط الشاعر لأن

هذه القصيدة مشهورة وهي مخفوضة كلّها" [2]. "ورغم هذه الطعون يبقى الأصل في القضية

كله ما اتفق عليه غالبية العلماء، وهو صدق الرواة والثقة بهم ، ولولا ذلك لكان تراثنا مشكوكاً

في صحته"[3] .

وعلى الرغم من اعتراضات العلماء على رواية سيبويه لبعض الشواهد الشعرية فإن هذه

الشواهد بقيت مرجعاً للنحاة في الاستشهاد على القضايا النحوية والصرفية وهي مبثوثة في كتب

النحو . وكذلك "الروايات التي ذكرها سيبويه في الشواهد ليست افتراضات جاء بها من عند

نفسه ، بل هي روايات مسموعة من العرب ، أو ممن سمعها عن العرب، والشعر يروى أحياناً

على وجهين" [4] .

وكان لهذه الروايات المتعددة أثرٌ في اتساع رقعة الخلاف النحوي ، وتعدد الاتجاهات

والمذاهب في الدراسة النحوية ، وكان لها أثرٌ في إجازة الكثير من القراءات القرآنية عند

الفراء قياسه في ذلك الحمل على النظائر الشعرية من كلام العرب للحكم على صحة القراءة ،

أو إجازة القراءة فيها قياساً على نظائر الشعر وما تجيزه الصيغة اللغوية عند العرب

---

[1] سيبويه ، الكتاب ١/٦٧-٢/٢٩٢وصدر البيت : معاويَ إننا بشر فأسجح

[2] البغدادي ، عبد القادر بن عمر ، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب ، تحقيق عبد السلام هارون ٢/٢٦٠

[3] جمعة ، خالد عبد الكريم ، شواهد الشعر في كتاب سيبويه ، ص ٣١١

[4] جمعة ، خالد عبد الكريم ، شواهد الشعر في كتاب سيبويه ، ص ٣٢٦

ثانياً: الجواز والوجوب النحوي :

إن عناية الباحثين في تعريف مصطلح الجواز والوجوب منحازةٌ في الغالب إلى تعريف الجواز والوجوب الشرعيين أو الجواز والوجوب العقلي .

فالكفوي يعرف الجائز في الشرع " بأنه المحسوس المعتبر الذي ظهر نفاده في حق الحكم الموصوع له مع الأمن عن الذم والإثم شرعاً ، وقد يطلق على خمسة معانٍ بالاشتراك المباح، وما لا يمتنع شرعاً مباحاً كان أو واجباً أو مندوباً أو مكروهاً ، وما لا يمتنع عقلاً واجب، أو متساوي الطرفين أو مرجوحاً ، وما استوى الأمران فيه شرعاً كالمباح"[1].

وعقد محمد سمير اللبدي مقابلة بين الجواز والوجوب النحوي حيث قال : " الوجوب أحد الأحكام التي تتصف بها التعبيرات في طرق تركيبها وإعرابها ، أو صياغة ألفاظها ، وهو في مقابلة الجواز والشذوذ والامتناع"[2].

وعليه يمكن تعريف الجواز النحوي بأنه رخصة تتيحها اللغة للناطقين بها على المستويين النحوي والصرفي ، على درجة لا تلزم أصحابها حالة تركيبية واحدة لوجود علة معنوية أو لفظية وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن الوجوب يقابل الجواز ، فإن هذا الأمر يقودنا إلى مسألة الأصل والفرع في أحد مستويات الدراسة النحوية ، فالوجوب أصل والجواز فرع وهو من باب الرخصة والاتساع . وكانت فكرة " الأصل عماد أصل القياس ، الذي هو عماد النحو ودعامته ، وقد أضحى الأصل في النحو القاعدة والعلة والدليل والحكم .... ويراد بالأصل غير معنى فقد يراد به الكثير الغالب ، وقد يراد به المعيار الذي تقوم عليه قواعد اللغة، وقد يراد به الحقيقة وغيرها من المعاني " [3].

---

[1] الكفوي ، ابو البقاء ، الكليات ، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، ص ٣٤٠

[2] اللبدي ، محمد سمير ، معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، ص ٢٣٨

[3] الملخ ، حسن خميس ، نظرية الاصل والفرع في النحو العربي ، ص ٢٥-٢٦

قلّ المقيس عليه (الأصل) قلّ قبول القياس عليه ، ولهذا لا يقاس على الأنماط النادرة الاستخدام.

واللغة العربية في بيئاتها المختلفة كانت تصدر بأنماطٍ مختلفة يمتاز كل منها بظواهر لهجية تختلف عن الأخرى ، وفي النهاية لا بدّ أن تتغلب لهجة على أخرى نظراً لشيوعها وغلبتها فتنصهر فيها اللهجات الأخرى ، وهوما حصل في اللغة الأدبية (اللغة العربية المشتركة) . يقول علي عبد الواحد : " اللهجة التي يتاح لها التغلب في أمةٍ ما على بقية أخواتها ، أو على معظمها ، تصبح عاجلاً أو آجلاً لغة الدولة ، أو ما يطلق عليه اللغة القومية أو اللغة الفصحى ، أو لغة الكتابة ، فتعلّم وحدها في مدارس الدولة ، ويجري بها تدريس المواد المختلفة في معاهدها ، وتؤلّف بها الكتب والصحف والمجلات" [1].

وانطلاقاً من هذا المنظور – منظور الشيوع التداولي للغة – اعتمدت هذه الدراسة قراءة (حفص عن عاصم) كأصل يقاس عليه ، واعتبار غيرها من أوجه الاتساع والترخص اللغوي.

وبالمعيار نفسه نظرت هذه الدراسة إلى الشواهد الشعرية آخذةً معيار الشيوع قياساً ، واعتبار الصورة الأخرى معدولةً عنها اتساعاً ورخصةً .

---

[1] وافي ، علي عبد الواحد ، علم اللغة ، ص ١٨٤-١٨٥

ثالثاً: الجواز النحوي وأثره في المعنى :

إنّ قضية ارتباط العلامة الإعرابية بالمعنى من القضايا التي وقف عندها الباحثون والنحاة قديماً وحديثاً ، يقول ابن فارس : " إن الإعراب هو الفارق بين المعاني ، ألا ترى أن القائل إذا قال :" ما أحسن زيد" ، لم يفرّق بين التعجب والاستفهام والذم إلاّ بالإعراب" [١] .

ويقول في موضع آخر: " فأما الإعراب فبه تميز المعاني ، ويوقف على أغراض المتكلمين ، وذلك أن قائلاً لو قال " ما أحسن زيد " غير معرب أو ضرب عمر زيد غير معرب لم يوقف على مراده ، فإذا قال ما أحسن زيداً أو ما أحسنُ زيدٍ أو ما أحسنَ زيدٌ أبان الإعراب عن المعنى الذي أراده ، وللعرب في ذلك ما ليس لغيرها ، فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني" [٢]. وقد وقع الباحثون في حيرةٍ في تفسير المقصود بمصطلح المعنى ، إذ يقول محمد حماسه عبد اللطيف " لقد كان مصطلح " المعنى" أو المعاني من أخفى المصطلحات ، وأكثرها غموضاً ، وقد كان بعض نحاتنا على وعي بهذه المشكلة"[٣].

وكان الخلاف القائم على فهم مدلول مصطلح (المعنى) يدور حول هل قصد النحويون به المعنى الوظيفي كوظيفة الفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة... أم المعنى المعجمي الدلالي للسياق، فجملة "ما أحسنَ زيدٌ" يدل تنوين الضم فيها على الفاعلية، وجملة "ما أحسنُ زيدٍ" يدل تنوين الكسر فيها على الإضافة ، (وهذا فهمٌ لجانب من جوانب الجملة) بالمقابل هنالك فهم آخر للمعنى المعجمي السياقي ، وهو أن الضم يعني النفي ، أي (لم يحسنْ زيدٌ) والكسر يدل على الاستفهام ، أي (أيُّ الصفات أحسنُ من غيرها في زيد) .

---

[١] ابن فارس ، أبو الحسين أحمد بن زكريا ، الصاحبي ، تحقيق السيد أحمد صقر ، ص ٥٥
[٢] ابن فارس ، الصاحبي ، ص ٣٠٩
[٣] عبد اللطيف ، محمد حماسة ، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، ص ٢٠٩

وقد دل قول ابن فارس بوضوح على أن المعنى المراد هو المعنى المعجمي الاجتماعي، فهو يفرّق بين الحركات الإعرابية من ناحية إفادة معنى الاستفهام أو التعجب أو الذم

وكان سيبويه يربط بين المعنى والحركة الإعرابية في مواضع كثيرة في الكتاب ، [1] ومن أمثلة ذلك تعليقه على قول حسان بن ثابت :

لا بأس بالقوم من طولٍ ومن عظمٍ   جسمُ البغال وأحلامُ العصافير

يقول سيبويه " لم يرد أن يجعله شتماً ، ولكنه أراد أن يعدد صفاتهم ، ويفسرها فكأنه قال أمّا أجسامهم فكذا .. وأمّا أحلامهم فكذا ، وقال الخليل رحمه الله: ولو جعله شتماً فنصبه على الفعل كان جائزاً " [2] .

فالحركة الإعرابية ذات دلالة على المعنى وقد تؤدي أحياناً إلى تغير حكم شرعي أو غيره ، وأمثلة هذه الأنماط كثيرة مبثوثة في كتب النحو والفقه ، وبالمقابل فليس كلُّ إجازة في العلامة الإعرابية تؤدي بالضرورة إلى تغير المعنى ، ويُمكن تصور ذلك من جوانب عدة :

- اختلاف العلامة الإعرابية في بعض أمثلة اللهجات والمعنى واحد ، فقولنا: " ما محمدٌ حاضرٌ" في لهجة تميم لا تختلف في معناها عن قولنا ما محمدٌ حاضراً عند أهل الحجاز ، أو (أقبل أباك) في لغة بني حارث وجماعة لا يختلف معناها عن الجملة (أقبل أبوك) في لغة سائر العرب ، فإن بني الحارث وزبيداً وخثعماً وهمدان تجعل أباً وأخاً وحماً بالألف مطلقاً" [3].
- اختلاف العلامة الإعرابية تبعاً للانسجام الصوتي ، مثل قراءة (الحمدُ لُلّه) وقراءة (الحمدِ لِله) فهي قضية إتباع صوتي لا أثر لها في المعنى . يقول الفراء :" ثقُلَ عليهم أن يجتمع

---

[1] ينظر مثلا سيبويه ، الكتاب ١/٦٧-١/٤٣٦-٢/٦٥-٢/٤٣٧-٣/٤٩

[2] سيبويه ، الكتاب ٢/٧٤

[3] السامرائي ، فاضل ، معاني النحو ، ١/٣٠

في اسم واحدٍ من كلامهم ضمةً بعدها كسره ، أو كسرة بعدها ضمة ، ووجدوا الكسرتين قد يجتمعان في الاسم الواحد مثل إبل فكسروا الدال ليكون على المثال من أسمائهم ". [1]

حيث كثر تركيب الحمدُ لله على ألسن العرب ، فأصبحت كالكلمة الواحدة ، فكسرت للتناسب الصوتي .

- الضرورة الشعرية : لمّا امتاز النص الشعري بخصوصية النظم والتأليف بين أجزاء التراكيب النحوية تحت مظلة الإيقاع الموسيقي ، والالتزام بعلامة إعرابية في الشعر العمودي المقفّى ، وجد الشعراء أنفسهم مضطرين أحياناً للخروج عن القاعدة النحوية لإقامة الوزن والقافية ، وهو خروج لا يؤدي بالضرورة إلى اختلاف المعنى في أحيان كثيرة ، ومثل ذلك ما ذكره الفراء إذ يقول: "حدثني أبو جعفر الرؤاسي عن أبي عمرو بن العلاء ، قال مرّ الفرزدق بعبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي فأنشد :

عَزَفْتَ بأعشاشٍ وما كدتَ تعزفُ

حتى انتهى إلى هذا البيت :

وعضُّ زمانٍ يا ابن مروان لم يدعْ   من المالِ إلاّ مسحتاً أو مجلفُ

فقال عبدالله للفرزدق علام رفعت ؟ فقال له الفرزدق على ما يسوءك"[2] والقياس نصب (مسحت – مجلف) ، ولكنه اضطر لمواءمة القافية .

---

[1] الفراء ، معاني القرآن ٣/١

[2] الفراء ، معاني القرآن ١٨٢/٢-١٨٣

الفصل الأول : الجواز النحوي في العلامة الإعرابية في لغة القرآن

المبحث الأول : الجواز النحوي في لغة القرآن مع اتفاق المعنى :

امتازت العربية بأنها لغة معربة ، تعتمد على الحركات في إبانة المعنى وتغايره ، فقولنا: " ما أحسن زيداً" تختلف في المعنى عن قولنا :" ما أحسن زيدٌ" والذي حقق هذا الاختلاف هي حركة الآخر ،التي بدورها نقلت التركيب من معنى إلى آخر .

وفي المقابل نرى أن اللغة لاتلزم أبناءها صيغاً ثابتة ،إذ أعطت الناطقين بها حريةً في تبادل حركات أواخر الكلم والمعنى ثابت لا يتغير ، من ذلك قولنا : إنّ زيداً قائمٌ وعمروٌ و(عمراً) ، فهذا التركيب جار فيه العطف بالرفع والنصب ؛ النصبُ على ظاهر اللفظ ، والرفع على المحل ،وتأويله عند النحاة أن محل (زيد) في الجملة الرفع قبل دخول (إنّ) الناسخة عليه ، فجاز العطف باعتبار المحل . وبالنظر في كتاب " معاني القرآن " للفراء – وهو ميدان النصوص القرآنية التي اعتمدتها الدراسة – نجد الفراء يجيز القراءة على غير وجهٍ دون أن يغيّر هذا الجواز في المعنى .

وقد تناول هذا المبحث الجواز النحوي من وجهة نظر الفراء ،باعتماد قراءة حفص قياساً لقراءة القرآن الكريم .وقد اقتصر هذا المبحث على الشواهد القرآنية التي أجاز الفراء فيها القراءة على غير وجه دون أن يؤثر هذا التغير الإعرابي في المعنى ، وقد توزعت الآيات القرآنية على ثلاثة أوجه جواز الضم ، وجواز الفتح، وجواز الكسر، وقد انتظمت مسائل جواز الضم في (٢١) شاهداً وجواز الفتح في (١٩) شاهداً وجواز الكسر في (٧) شواهد كما هو مبين في الكشاف التوضيحي أدناه .

العدول إلى ←	الضم	الفتح	الكسر	المجموع
من الضم	-	١٦	٤	٢٠
من الفتح	١٩	-	٣	٢٢
من الكسر	٢	٣	-	٥
المجموع	٢١	١٩	٧	٤٧

ويظهر من هذا الكشاف :

- أن الجواز من الفتح إلى الضم ومن الضم إلى الفتح شكل الغالبية في الشواهد حيث بلغت (٣٥) شاهداً .
- أن الجواز إلى الكسر شكّل (٧) شواهد من إجمالي الشواهد في المبحث .
- أن العدول من الضم إلى الفتح ومن الفتح إلى الضم أكثر اتساعاً في العربية من العدول من هاتين الحركتين إلى الكسر .
- أن الجواز النحوي في العربية يتسع في أبواب ويضيق في أبواب ، فيتسع في أبواب المرفوعات والمنصوبات على قدرٍ أكبر وأشمل من باب المجرورات.

وتالياً ينسحب الكلام إلى جواز الضم :

أولاً : جواز الضم :

انتظمت هذه الإجازة في قسمين :

القسم الأول : من الفتح إلى الضم ، ويشمل تسعة عشر شاهداً ، رُتّبت حسب تسلسل السور في القرآن الكريم ، وقد قرأ حفص هذه الآيات بالفتح ، وأجاز فيها القراء القراءة بالضم ، وتنوعت هذه الإجازة بين قراءات قد قرئ بها في المتواتر ، وقراءات شاذة ، ونوع آخر لم يقرأ به ، ولكن له وجهاً في العربية أجازه القراء من خلال رؤيته إلى ما تجيزه العربية لأبنائها من تعدد

في الأوجه الإعرابية . وكان الفراء يعبر عن هذه الإجازات بقوله" ... القراءة بالنصب ، ولو قرأت رفعاً لكان صواباً... والرفع جائز ... ولو رفعت كان صواباً .." [١]

والقسم الثاني فهو إجازة الفراء من الكسر إلى الضم ، ويشمل هذا القسم شاهدين قرأ فيهما (حفص) بالكسر ، وأجاز الفراء القراءة بالضم .

وقد رتبت هذه الشواهد في كشاف توضيحي شمل الآية ، وموضع الشاهد فيها ، ورقم السورة ورقم الآية ، وإجازة الفراء فيها ، مع مراعاة تسلسل السور في القرآن الكريم . وتالياً:

كشّاف توضيحي يبين إجازة الفراء في مسألة الجواز إلى الضم وقد انتظمت هذه الإجازة في قسمين :

من الفتح إلى الضم (١٩) شاهداً ومن الكسر إلى الضم شاهدان .

(أ) من الفتح إلى الضم

الرقم	الآية /موضوع الشاهد	رقم السورة /رقم الآية	اجازة القراء
١	"إن الله لا يستحي أن يضرب مثلا ما بعوضة "	٢٦/٢	بعوضةٌ
٢	"قال آيتك ألا تكلم الناسَ ثلاثة أيام إلا رمزا"	٤١/٣	تكلمُ
٣	"لكنِ الراسخون في العلم منهم والمؤمنون . . والمقيمين الصلاة"	١٦٢/٤	المقيمون
٤	"ورسلا قد قصصناهم عليك"	١٦٤/٤	ورسلٌ
٥	" ما هذا بشرا "	٣٢/١٢	بشرٌ
٦	"وأحلوا قومهم دار البوار جهنمَ يصلونها"	٢٩/١٤	جهنمُ
٧	"والخيلَ والبغالَ والحمير "	٨/١٦	الخيلُ
٨	"وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة للناس والشجرةَ الملعونة في القرآن"	٦٠/١٧	الشجرةُ
٩	"واجعل لي وزيرا من أهلي هارونَ أخي "	٣٠/٢٠	هارونُ
١٠	"ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضلَّ عن سبيل الله بغير علم ويتخذها هزوا"	٦/٣١	ويتخذُها
١١	"يا جبالُ أوبي معه والطيرَ "	١٠/٣٤	والطيرُ
١٢	"تنزيلَ العزيز الرحيم"	٥/٣٦	تنزيلُ
١٣	"سواءً محياهم ومماتهم"	٢١/٤٥	سواءُ
١٤	"لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين محلقين رؤوسكم"	٢٧/٤٨	محلقون
١٥	"إن المتقين في جنات وعيون آخذين ما آتاهم ربهم "	١٦/٥١	آخذون

[١] انظر مثل هذه العبارات ، الفراء ، معاني القرآن ١٠/٥٥ ، ١٠/٧١ ، ١٠/٢٤٧

١٦	"إن المتقين في جنات ونعيم فاكهين بما آتاهم ربهم "	١٨/٥٢	فاكهون
١٧.	"وقد أنزل الله إليكم ذكراً رسولا يتلو عليكم"	١١/٦٥	رسولٌ
١٨.	"أيحسب الانسان ألن نجمع عظامه بلى قادرين"	٤/٧٥	قادرون
١٩.	"والأرضَ بعد ذلك دحاها"	٣٠/٧٩	الأرضُ

(ب) من الكسر إلى الضم .

١.	"ما من دابةٍ في الأرض ولا طائرٍ يطير بجناحيه"	٣٨/٦	طائرٌ
٢.	"إلى صراط العزيز الحميد اللهِ الذي "	٢/١٤	اللهُ

نصوص التمثيل:

أ. الجواز من الفتح إلى الضم

١- الشاهد: قوله تعالى "إنّ الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بعوضةً "البقرة ٢٦

القراءة : بعوضةً الجواز : بعوضةٌ

قرأ الجمهور بالنصب ، ويكون على ثلاثة أوجه[1]: أن توقع الضرب على البعوضة وتجعل "ما" صلة ، بمعنى إن الله لا يستحي أن يضرب بعوضةً فما فوقها مثلاً ، والوجه الآخر أن تجعل "ما" اسماً فتعربها بتعريب "ما" ، وذلك جائز في "من" و"ما " لأنهما يكونان معرفة في حال ونكره في حال ، ونظير ذلك قول حسان بن ثابت:-

" فكفى بنا فضلاً على من غيرِنا حبُّ النبيِّ محمدٍ إيانا "

ويروى على من غيرُنا .

"والرفع في بعوضة ها هنا جائز ، لأن الصلة ترفع واسمها منصوب ومخفوض، أمّا الوجه الثالث فأن تجعل المعنى على: إن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بين بعوضة إلى ما فوقها ، فينصب على إلقاء بين ونصب ما بعدها ".[2]

وعلة الرفع أن تجعل "ما" بمعنى الذي ، وتضمر ضميراً تكون فيه بعوضة خبراً له ، بمعنى أن يضرب الذي هو بعوضة مثلاً . وعليه جاز في قول حسان "غيرنا" الجر والرفع كنظير لـ "ما" في الآية الكريمة بأن الصلة ترفع واسم الصلة منصوب أو مجرور

ويجد سيبويه نظيراً لهذه القراءة قول النابغة :

قالت ألا ليتما هذا الحَمامُ لنا إلى حمامتنا ونصفُه فَقَدِ

[1] الفراء ، معاني القرآن ، ١/٢١-٢٢
[2] الفراء ، معاني القرآن ، ١/٢٢

فيقول . " فرفعه على وجهين ، على أن يكون بمنزلة قول من قال " مثلاً ما بعوضة، " أو يكون بمنزلة قوله إنما زيدٌ منطلقٌ ، "[1] والشاهد فيه الغاء "ليتما" ورفع ما بعدها ، ويجوز أن تكون معمله في ما على تقدير ليت الذي هو هذا الحمامُ لنا ، ويجوز نصب الحمام على زيادة "ما" والغائها [2] " وقرأ بالرفع الضحاك ، وإبراهيم بن أبي علة ، ورؤبه بن العجاج ، وقيل هي لغة تميم" [3].

٢. الشاهد قولة تعالى ." قال آيتُك ألاّ تكلِّم الناس ثلاثة أيامٍ إلاّ رمزا " آل عمران٤١

القراءة : تكلمَ الجواز: تكلمُ

يقول الفراء " إذا أردت الاستقبال المحض نصبت تكلمُ وجعلت (لا) على غير معنى ليس، وإذا أردت آيتك أنك على هذه الحال ثلاثة أيام رفعت ، فقلت أن لا تكلمُ الناس ، ألا ترى أنه يحسن أن تقول آيتك أنك لا تكلمُ الناس ثلاثة أيامٍ إلاّ رمزا"[4] .

٣. الشاهد قوله تعالى : " لكنِ الراسخون في العلمِ منهم والمؤمنون ... والمقيمين الصلاة " النساء ١٦٢

القراءة: المقيمين الجواز:المقيمون

جاء الرسم القرآني بالنصب (المقيمين)، "وقرأ بالرفع مالك بن دينار، وعيسى الثقفي، وعاصم الجحدري" ، [5] وذكر الآية سيبويه في باب ما ينصب على التعظيم والمدح، فالمقيمين عند سيبويه نصبت على المدح والتعظيم بفعل محذوف تقديره أعظم وأمدح المقيمين الصلاة ، لفصله بين سائر الفرائض ونظيره في كلام العرب: "

---

[1] سيبويه ، الكتاب ٢/١٣٧ـ ١٣٨

[2] الشنتمري ، أبو الحجاج يوسف الأعلم ، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب ، تحقيق زهير عبدالمحسن، ص٢٨٣

[3] ابن جني ، أبو الفتح عثمان ، المحتسب في تبيين شواذ القراءات و الإيضاح عنها تحقيق علي النجدي ناصف ، ١/٦٤ ، وينظر ، القرطبي، أبو عبدالله ، الجامع لأحكام القرآن- ١/٢٤٣

[4] الفراء ، معاني القرآن ١/٢١٣

[5] ابن جني ، المحتسب١/٢٠٣

قول الخِرنق:

لا يَبعدَنْ قومي الذين همُ ... سمُّ العُداةِ وآفةُ الجزرِ

النّازلين بكلّ مُعتــــركٍ ... والطيبون معاقدَ الأزرِ" (١)

فنصب النازلين على المدح والتعظيم .

وربما كان الخلاف في نصب " المقيمين " أكثر من خلاف النحاة حول الرفع، فالأنباري ذكر هذه الآية في إيراده لحجج الكوفيين في جواز عطف الاسم الظـاهر علـى المـضمر ، فالمقيمين في موضع خفض بالعطف على الكاف في إليك ، والتقدير فيه يؤمنون بما أنزل إليـك وإلى المقيمين الصلاة ، أي من الأنبياء عليهم السلام.(٢)

واكتفى ابن جنّي عند تعرضه لقراءة الرفع بالقول : " ارتفاع هذا على الظاهر الـذي لا نظر فيه ، وإنما الكلام في المقيمين واختلاف الناس فيه معروف فلا وجه للتـشاغل بإعادتـه ، لكنّ رفعه في هذه يمنع من توهمه مع الياء مجروراً " (٣) . وهذا ردّ على حجج الكوفيين في ما ذهبوا إليه من جواز عطف الاسم الظاهر على المضمر واعتبار المقيمين مجرورة بذلك ، وهو ما رفضه العكبري .(٤)

والقول به مجرور بالعطف على الضمير هو قول الكسائي ، وقد أورده الفرّاء مبيّناً أنّ حجة الكسائي بالعطف على المجرور أنّ الكلام لم يتم ، فلا يجوز النصب على المدح ما لم يتم الكلام ، وهو ما رفضه الفراء وتابع سيبويه في القول بالنصب على المـدح ، ودحـض حجـة الكسائي بقوله : " ولكن العرب إذا تطاولت الصفة جعلوا الكلام في الناقص وفي التام كالواحد ، ألا ترى أنهم قالوا في الشعر :

---

(١) سيبويه ، الكتاب ، ٢/٦٤

(٢) ينظر الأنباري ، كمال الدين أبو البركات ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، قدم له حسن حمد ، إشراف إميل بديع يعقوب ، المسألة ٦٥

(٣) ابن جني ، المحتسب ١/٢٠٤

(٤) العكبري ، أبو البقاء ، التبيان في إعراب القرآن ، تحقيق علي محمد البجاوي ١/٤٠٨

حتى إذا قَمِلت بطونُكمُ ورأيتمُ أبناءكم شبّوا

وقلبتم ظهر المجنّ لنا إنّ اللئيمَ العاجزُ الخَبُّ

فجعل جواب (حتى إذا) بالواو ، وكان ينبغي ألا يكون فيه واو ، فاجتزئ بالإتباع ولا خبر بعد ذلك "[1] فالفراء يورد النظير الشعري ليدعم ما يذهب إليه قياساً على كلام العرب ، لأن القرآن إنما نزل بلغتهم . ولم يغفل الفراء جواز القراءة بالرفع مع اعتقاده بصحة قراءته ، إذ يقول : " وفي قراءة عبدالله المقيمون – المؤتون ، وفي قراءة أُبيّ والمقيمين ، ولم يجتمع في قراءتنا وفي قراءة أُبي إلاّ على صواب " .[2]

وكانت هذه الآية وقوله تعالى " إنّ هذان لساحران " ،[3] وقوله تعالى " إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون " [4] موضع خلاف لخروجها عن قياس العربية، حتى أخذ النحاة يتداولون حديثاً زعموا بأنه مردود إلى عائشة –رضي الله عنها – بقولها : " يا ابن أختي هذا كان خطأ من الكاتب " [5] وقد ردّ عليه العلماء [6] وعدّوا ضعف هذا الحديث .

وهو بلا شك ضعيف ومردود ، يؤيد ذلك ما ورد عن العرب بقطع الصفة عن الموصوف في الحركة الإعرابية ، والانتقال من نسقٍ إلى نسقٍ آخر مغاير ، إذ أن الانتقال من الرفع إلى النصب فيه ميزة بلاغية ،" حيث إن تغيير الإعراب في كلمةٍ بين أمثالها ينبه الذهن إلى وجوب التأمل فيها ، ويهدي التفكير لاستخراج مزيتها ، وهو من أركان البلاغة ".[7] فنصبت المقيمين لتنبيه القارئ والسامع إلى أهمية الصلاة وفضلها بين سائر الفرائض .

---

(1) الفراء ، معاني القرآن ١٠٧/١

(2) الفراء ، معاني القرآن ١٠٦/١

(3) سورة طه ، الآية ٦٣

(4) المائدة ، الآية ٦٩

(5) ورد الحديث عند الفراء ، معاني القرآن ١٠٦/١ و القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ٦ :١٤

(6) ينظر القرطبي ، الجامع ١٤/٦-١٥

(7) الدرويش ، محيي الدين ، إعراب القرآن وبيانه ١٥١/٢

٤. الشاهد قوله تعالى: " ورُسلاً قد قصصناهم عليك " النساء ١٦٤

القراءة : رسلاً   الجواز : رسلٌ

يقول الفراء : "النصب من جهتين : من قولك كما أوحينا إلى رسلٍ من قبلك ، فإذا ألقيت (إلى) والإرسال اتصلت بالفعل فكانت نصباً ، .. ويكون نصباً من قصصناهم ، ... ولو كان رفعاً كان صواباً بما عاد فيه من ذكرهم ، "[١] فالنصب بتقدير فعل وأرسلنا رسلاً ، والرفع على (منهم رسلٌ) وقرأ بالرفع أُبي ". [٢]

٥. الشاهد : قوله تعالى:" ما هذا بشراً " يوسف ٣٢

القراءة : بشراً   الجواز: بشرٌ

وجه الخلاف بين الوجهين أن النصب على جعل " ما " بمنزلة ليس ، وهي لغة أهل الحجاز ، يقول سيبويه . " وبنو تميم يرفعونها إلاّ من درى كيف هي في المصحف"[٣] .

فالنصب لغة الحجازيين والرفع لتميم، ومن قول سيبويه يتبين أن اختلاف اللهجات كان عاملاً من عوامل الجواز ، فبنو تميم يرفعون " بشر" على لغتهم ولكن من رآه في المصحف عدل إليه ، وأصبحت هي الأقيس من منظور الشيوع التداولي ، كون القراءة سنة لا تخالف .

وكانت مسألة الناصب في الآية مثار خلاف بين الاتجاه الكوفي والبصري ؛ فالناصب عند سيبويه إعمال ما عمل ليس ، فتقول : ما زيدٌ قائماً ، أما الكوفيون فالنصب عندهم على نزع حرف الجر ، يقول الفراء " نصبت بشراً لأن الباء قد استعملت فيه فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلاّ بالباء ، فلما حذفوها أحبوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه فنصبوا على ذلك " [٤] ومثل

[١] الفراء ، معاني القرآن ، ٢٩٥/١

[٢] القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ١٨/٦

[٣] سيبويه ، الكتاب ٥٩/١

[٤] الفراء ، معاني القرآن ٤٢/٢

ذلك قوله تعالى " ما هنّ أمهاتهم".[1] . ويذكر الفراء أن أهل نجد يتكلمون بالباء وغير البـــاء فإذا أسقطوها رفعوا، وهو أقوى الوجهين في العربية ، ونظيره في الشعر :

لشتّان ما أنوى وينوي بنو أبي   جميعاً فما هذان مستويان[2]

حيث رفع مستويان لنزع حرف الجر ، وذكر أنه في مصحف حفصة – رضي الله عنها – "ما هذا ببشرٍ" ذكره القرطبيّ ،[3]وهو دليل على إدخال حرف الجر ونزعه منها والنصب عليه.

٦. الشاهد قوله تعالى. " **وأحلّوا قومهم دارَ البوار جهنّم يصلونها** " إبراهيم ٢٩

القراءة : جهنّمَ   الجواز : جهنّمُ

يقول الفراء: " منصوبة على تفسير دار البوار ، والرفع على الاستئناف إذا انفصلت من الآيـــة كان صوابا"[4] فيكون الرفع من وجهين أحدهما الابتداء ، والآخر أن ترفعها بعائـــد ذكرهـــا . فالنصب على البدل من (دار البوار) ، والرفع على الاستئناف، وفي قراءة النـــصب لا يجـــوز الوقف على (دار البوار) ويجب الوصل، أما إذا رفعت جهنم على معنى هي جهنم، أو بما عـــاد من الضمير (يصلونها) لحسن الوقف .[5]

٧. الشاهد قوله تعالى: " **والخيلَ والبغالَ والحمير لتركبوها** " النحل ٨

القراءة : الخيلَ   الجواز : الخيلُ

يقول الفراء :

" النصب بالرد على خلق، وإن شئت جعلته منصوباً على إضمار سخّر، ... ولو رفعت (الخيل والبغال والحمير) كان صواباً من وجهين، أحدهما أن تقول لما لم يكن الفعل معها ظاهرا

---

[1] المجادلة الآية ٢
[2] الفراء ، معاني القرآن ٢/ ٤٢
[3] القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ٩/ ١٨٢
[4] الفراء ، معاني القرآن ٢/ ٧٧
[5] القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ٩/ ٣٦٥

رفعته على الاستئناف، والآخر أن يتوهم أن الرفع في الأنعام قد كان يصلح ترددها على ذلك، كأنك قلت والأنعام خلقها والخيلُ والبغالُ والحميرُ"[1]

٨ الشاهد قوله تعالى: **"وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلاّ فتنةً للنّاس والشَّجرةَ الملعونة في القرآن "** الإسراء٦٠

القراءة الشجرةَ   الجواز: الشجرةُ

يقول الفراء " نصبتها بجعلنا، ولو رفعت تتبع الاسم الذي في (فتنة) من الرؤيا كان صواباً، ومثله في الكلام جعلتك عاملاً وزيداً وزيدٌ "[2] ومعنى ذلك أن الاسم الجامد (فتنة) تتحمل ضميراً عند الكوفيين، وهي مسألة خلافية بين نحاة البصرة والكوفة.[3] واعتبر العكبري قراءة الرفع من الشواذ"[4].

٩ الشاهد قوله تعالى: **" واجعل لي وزيراً من أهلي هارون أخي "** طه٢٩-٣٠

القراءة : هارونَ   الجواز : هارونُ

يقول الفراء "إن شئت أوقعت (اجعلْ) على هارون أخي، وجعلت الوزير فعلاً له، وإن شئت جعلت (هارون أخي) مترجماً عن الوزير، فيكون نصباً على التكرير، وقد يجوز في هارون أخي الرفع على الاستئناف، لأنه معرفة مفسّر لنكرة"[5]

فالنصب من طريقين إما أن يكون معمولاً به ثانياً لـ (اجعل)، أو بدلاً من قوله تعالى "وزيراً "، أو رفعه على الاستئناف، لأنه معرفة فسّر النكرة في قوله" وزيراً ".

١٠ الشاهد قوله تعالى. **" ومن النّاسِ من يشتري لهو الحديث ليضلَّ عن سبيل الله بغير علم ويتخذَها هُزواً"** لقمان ٦

---

[1] الفراء ، معاني القرآن ٩٧/٢

[2] الفراء ، معاني القرآن ١٢٦/٢

[3] انظر الأنباري ، ابو البركات ، الإنصاف ، المسألة ٧

[4] العكبري ، التبيان في اعراب القرآن ٨٢٦/٢

[5] الفراء ، معاني القرآن ١٧٨/٢

القراءة : يتخذَها الجواز : يتخذُها

يقول الفراء "وقد اختلف القراء في (ويتخذها)، فرفع أكثرهم ونصبها يحيى بن وثاب، والأعمش، وأصحابه، فمن رفع ردها على يشتري، ومن نصب ردّها على قوله ليضلّ عن سبيل الله وليتّخذَها[1] " .

فجعل الفراء القراءة الأكثر هي الرفع، وجعل النصب صورة ثانية للقراءة . والحقيقة " أن قراءة الرفع قراءة المدنيين وأبي عمرو وعاصم[2] ".

١١. الشاهد قوله تعالى: " يا جبالُ أوِّبي معه والطيرَ" سبأ١٠

القراءة : الطيرَ الجواز : الطيرُ

اختلف النحاة في الاسم المعطوف على المنادى إذا دخلته الألف واللام ، حيث اختار سيبويه الرفع، يقول: " ويقولون يا عمرو والحارثُ "، وقال الخليل رحمه الله هو القياس، كأنه قال ويا حارثُ[3] . ومع إيراده لجواز النصب في يا زيد والنّضر، إلا أنه اعتبر القياس الرفع " فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون يا زيدُ والنّضرُ "[4] .

وممن أجاز الرفع والنصب ابن جني، يقول : " فإن عطفت على المضموم اسمٌ فيه ألف ولام، كنت مخيراً إن شئت رفعته، وإن شئت نصبته [5].

وقد أجاز الفراء القراءتين في قوله تعالى " والطيرَ" حيث أن الطير منصوبة من جهتين إحداهما أن تنصب بالفعل بقوله " ولقد آتينا داود منا فضلاً وسخرنا له الطير، فيكون مثل قولك أطعمته طعاماً وماءً، تريد وسقيته ماء، فيجوز ذلك والوجه الآخر بالنداء، لأنك إذا قلت يا عمرو

---

[1] الفراء ، معاني القرآن ٢/٣٢٦-٣٢٧

[2] القرطبي ، الجامع ١٤/٧٥

[3] سيبويه ، الكتاب ٢/١٨٧

[4] سيبويه ، الكتاب ١٨٦/١٨٧

[5] ابن جني ، أبو الفتح عثمان ، اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس ، ص ، ١١٠-١١١

والصلتَ أقبلا، نصبت الصلتَ ، لأنه إنما يدعى بيا أيها، فإذا فقدتها كان كالمعدول عن جهته نصب، وقد يجوز رفعه على أن يتبع ما قبله، ويجوز رفعه على أوبي أنت والطيرُ " [1]

ويقصد أن الطير معطوف على الضمير المضمر في الفعل أوّبي . وتأول المبرد الرفع والنصب،" بأن حجة من أختار الرفع أن يقول يا زيد والحارث، فإنما أريد يا زيد ويا حارثُ . . وحجة الذين نصبوا أنهم قالوا نرد الاسم بالألف واللام إلى الأصل، كما نرده بالإضافة والتنوين إلى الأصل[2] .

وعلة ذلك عند المبرد أن الألف واللام في الحارث دخلت عنده للتفخيم فرفعت، والألف واللام في الرجل دخلتا بدلاً من يا فنصبت [3] .

١٢. الشاهد قوله تعالى: تنزيلَ العزيزِ الرَّحيمِ" يس ٥

القراءة : تنزيلَ   الجواز : تنزيلُ

يقول الفراء " القراءة بالنصب على قولك حقاً إنك لمن المرسلين تنزيلاً حقاً، وقرأ أهل الحجاز بالرفع ، وعاصم والأعمش ينصبانه، ومن رفعها جعلها خبراً ثالثاً : إنك لتنزيل العزيز الرحيم، ويكون رفعه على الاستئناف، كقولك ذلك تنزيلُ العزيز الرحيم"[4].

فالنصب على المصدر (المفعول المطلق)، والرفع على الخبر والاستئناف، يقول أبو علي : " من رفع فعلى هو تنزيل العزيز، أو على تنزيلُ العزيز الرحيم هذا، والنصب على تنزيل العزيز "[5].

١٣. الشاهد قوله تعالى: " سواءً مَحياهُم ومَماتُهُم " الجاثية ٢١

القراءة : سواءً   الجواز: سواءٌ

---

[1] الفراء ، معاني القرآن ٢/٣٥٥
[2] المبرد ، ابو العباس محمد بن يزيد ، المقتضب ، تحقيق . محمد عبد الخالق عضيمه ، ٤/٢١١
[3] ابن السراج ، ابو بكر محمد بن سهل ، الاصول في النحو ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، ١/٣٣٦
[4] الفراء ، معاني القرآن ٢/٣٧٢
[5] الفارسي ، ابو علي الحسن بن احمد ، الحجة للقراء السبعة ، تحقيق كامل الهنداوي ، ٣/٣٠٥

يقول الفراء : " نصبها الأعمش وحده، ورفعها سائر القراء، فمن نصب أوقع عليه (جعلناه)، ومن رفع جعل الفعل واقعاً على الهاء واللام التي في الناس، ومن شأن العرب أن يستأنفوا سواء، إذا جاءت بعد حرف قد تمّ به الكلام، فيقولون. مررت برجلٍ " سواءٌ" عنده الخير والشر والمحصن جائز" [1] .

والحقيقة أن قراءة النصب لم تكن قراءة الأعمش وحده، فقد قرأ حمزة و الكسائي وحفص عن عاصم سواءً نصباً"[2] .

وقد أجاز الفراء الرفع والنصب، يقول : تنصب سواء وترفعه، وربما جعلت العرب سواءً في مذهب (حسبك) [3]. وهذا لا يكون على الصفة، فلا يجوز أن تقول مررتُ برجلٍ معتدلٌ عنده الخير والشر، كما جاز لنا أن نقول مررت برجلٍ سواءٌ (سواءٍ) عنده الخير والشر . وذلك " لأن معتدل فعل مصرّح، وسواء في مذهب مصدر، فإخراجهم إياه إلى الفعل كإخراجهم مررت برجلٍ وحسبك من رجلٍ إلى الفعل "[4] .

والنصب يكون إما على الحال، أو مفعول به ثانٍ لحسبَ، وأما الرفع فعلى المبتدأ والخبر من محياهم ومماتهم [5].

١٤ الشاهد قوله تعالى: " لتدخلُنَّ المسجد الحرام إن شاءَ الله آمنين محلِّقين رؤوسكم" الفتح ٢٧

القراءة : محلِّقين   الجواز : محلقون

---

[1] الفراء ، معاني القرآن ٢/٢٢٢

[2] ابن خالويه ، ابو عبد الله الحسين ، اعراب القراءات السبع عللها، تحقيق عبد الرحمن العثيمين ،٢/٣١٤

[3] الفراء ، معاني القرآن ٣/٤٧

[4] الفراء ، معاني القرآن ٢/٢٢٢

[5] ابن خالويه ، اعراب القراءات السبع عللها، ٢/٣١٤ ، وينظر ، العكبري ، التبيان في اعراب القرآن ، ٢/١١٥٢

النصب على الحال والرفع على الابتداء، يقول الفراء : " وفي قراءة عبد الله لا تخافون مكمنين آمنين . محلقين رؤوسكم ومقصّرين . " ولو قيل محلقون ومقصرون، أي بعضكم محلقون، و بعضكم مقصرون، لكان صواباً "[1].

١٥ ومثله قوله تعالى:" **إن المتقين في جنـاتٍ وعيـون آخـذين مـا أتـاهم ربهـم** " الذاريات ١٥-١٦

القراءة: آخذين　　　　　　　　**الجواز** :آخذون

١٦. وقوله تعالى : "**إن المتقين في جناتٍ ونعيم فاكهين بما آتاهم ربُّهم** " الطور١٧-١٨

القراءة: فاكهين　　　　　　　　**الجواز** : فاكهون

يقول الفراء : " نصبتا على القطع ولو كانتا رُفعاً كان صواباً، ورفعهما على أن تكونا خبراً ، ورفع آخر أيضاً على الاستئناف "[2].

١٧ الشاهد وقوله تعالى : "**وقد أنزل اللهُ إليكم ذكراً رسولاً يتلو عليكم**"　　الطلاق ١٠-١١

القراءة : رسولاً　　　　　　　　**الجواز** : رسولٌ

يقول الفراء : " نزلت في الكتاب بنصب الرسول، وهو وجه العربية، ولو كانت رسولٌ بالرفع كان صواباً، لأن الذكر رأس آية، والاستئناف بعد الآيات حسن، ومثله قوله التائبون وقبلها " إن الله اشترى من المؤمنين فلما قال : وذلك هو الفوز العظيم استؤنف بالرفع "[3].

فأجاز الفراء الرفع على الاستئناف، لأن الآية تنتهي عند قوله تعالى " ذكـراً"، فيصح الاستئناف بآية جديدة أي وهو رسولٌ.

أما النصب فقد ذكروا أن نصبه على أوجه منها [4]:-

---

[1] الفراء ، معاني القرآن ، تحقيق : عبدالفتاح شلبي ، علي النجدي ناصف ٦٨/٣

[2] الفراء ، معاني القرآن ٨٣/٣

[3] الفراء ، معاني القرآن ١٦٤/٣

[4] العكبري ، التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٢٢٨

أحدها : أن ينصب بـــ "ذكراً" ؛ أي أنزل إليكم أن ذكر رسولاً

والثاني : أن يكون بدلاً من "ذكراً" ، ويكون الرسول بمعنى الرسالة .

والثالث : أن يكون التقدير ذكر أشرف رسول، أو ذكراً ذكر رسول ويكـــون المـــراد بالـــذكر

الشرف وقد أقام المضاف إليه مقام المضاف .

١٨. الشاهد قوله تعالى:"أيحســـبُ الانسانُ ألنْ نَجْمعَ عظامـــه بلى قـــادرين" القيمة ٣-٤

القراءة : قادرين   الجواز: قادرون

يقول الفراء، نصبت على الخروج من نجمع، كأنك قلت في الكلام : أتحسب أن لن نقوى عليك

بلى قادرين على أقوى منك، يريد بلى نقوى قادرين، بلى نقوى مقتدرين على أكثر من ذا، ولـــو

كانت على الاستئناف، كأنه قال بلى نحن قادرون على أكثر من ذا "[١].

وذهب سيبويه إلى نصبها بفعل مقدر، كأنه قال بلى نجمعها قادرين [٢]. وجوز الرفـــع

عند الفراء على الخبر .

١٩. الشاهد وقوله تعالى : "والأرض بعد ذلك دحاها" النازعات ٣٠

القراءة : الأرضَ   الجواز: الأرضُ

يقول الفراء .. " يجوز نصب الأرض ورفعها، والنصب أكثر فـــي قـــراءة القـــراء، [٣] وقـــرأ

الجمهور " والأرض والجبال " بنصبهما، وقرأ الحسن وأبو حيوة وعمرو بن عبيد وابن أبـــي

عبلة وأبو السمّال برفعهما" [٤] .

---

[١] الفراء ، معاني القرآن ٣/٢٠٨

[٢] سيبويه ،الكتاب ١/٣٤٦

[٣] الفراء ، معاني القرآن ٣/٢٣٣

[٤] الفراء ، معاني القرآن ، حاشية المحقق ٣/٢٣٣

ب. الجواز من الكسر إلى الضم:-

انتظمت الشواهد القرآنية في الجواز من الكسر إلى الضم باتفاق المعنى في شاهدين هما

١. قوله تعالى : "وما منْ دابةٍ في الأرضِ ولا طائرٍ يطيرُ بجناحيه" الأنعام ٣٨

القراءة : طائرٍ الجواز: طائرٌ

يقول الفراء" الطائر مخفوض ، ورفعه جائز، كما تقول ما عندي من رجلٍ ولا امرأةٍ وامرأةٌ ، من رفع قال ما عندي من رجلٍ ولا عندي امرأةٌ"[1].

وذلك أن دابةً مرفوعةٌ موضعاً، مجرورة لفظاً بمن الزائدة ، فجاز العطف على اللفظ وعلى الموضع .

ومنه قولنا " إن زيداً ظريفٌ وعمروٌ وعمراً " والمعنى في الحيث واحد"،[2] لأن زيداً محله الرفع على الابتداء قبل دخول (إن) الناسخة، فجاز العطف عليه وكذلك في الآية .

وهي إجازة تقتضيها طبيعة اللغة ولم يقرأ بها .

٢. الشاهد وقوله تعالى : "إلى صراطِ العزيزِ الحميدِ الله الذي " إبراهيم ١-٢

القراءة : اللهِ الجواز: اللهُ

يقول الفراء " يخفض في الإعراب ويرفع، الخفض على أن تتبعه (الحميد)، والرفع على الاستئناف لانفصاله من الآية "[3]

والجر يكون على البدل من قوله تعالى " الحميد" ، أما الرفع فيكون إما على الابتداء وما بعده الخبر، أو على الخبر والمبتدأ محذوف، أي هو اللهُ و" الذي" صفة، أو أن يكون و" الذي"

---

[1] الفراء ،معاني القرآن ٣٣٢/١

[2] سيبويه ، الكتاب ٦١/١

[3] الفراء ،معاني القرآن ٦٧/٢

صفته، والجر محذوف تقديره اللهِ الذي له ما في السموات وما في الأرض العزيز الحميد، وحذف لتقدم ذكره[1].

وقرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر برفع الهاء، [2]وعليه فإن الجوار من الكسر إلى الضم في هاتين الآيتين حُصر في نمطين: هما العطف على (اللفظ أو المحل) في الآية الأولى، وعلى (الإتباع والاستئناف) في الآية الثانية ويمكن تمثيله على النحو التالي :-

العطف على اللفظ أو المحل		الإتباع أو الاستئناف	
طائرٍ	طائرٌ	اللهِ	اللهُ
↑	↑	↑	↑
القياس	الجواز	القياس	الجواز

والعطف على اللفظ أقوى من العطف على الموضع، كما أن الإتباع أكثر قياساً من الاستئناف والقطع .

ثانياً : جواز الفتح:

انتظمت هذه الإجازة في قسمين :

القسم الأول:الجوار من الضم إلى الفتح، وتشمل ستة عشر شاهداً، حيث قرئت بالضم على وجه من الإعراب، وأجاز الفراء نصبها بما يوافق سنن العربية .

القسم الثاني : الجوار من الكسر إلى الفتح، وتشمل ثلاثة شواهد قرآنية قرأها حفص بالكسر وأجاز الفراء نصبها.

وقد رتبتُ هذه الشواهد في كشّاف توضيحي، يبين موضع الشاهد الآية، ورقم السورة، ورقم الآية، وإجازة الفراء فيها. مع مراعاة تسلسل السور في القرآن الكريم

[1] العكبري ، التبيان في اعراب القرآن ، ٢/ ٧٦٢. وينظر، القرطبي ، الجامع ، ٣٣٩/٩
[2] محيسن ، محمد سالم ، المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة ، ٢٩١/٢

جواز الفتح

أ. الجواز من الضم إلى الفتح :

١. الشاهد . قوله تعالى: " ومتّعوهنّ على المُوسعِ قدرُهُ وعلى المُقترِ قدُره" البقرة ٢٣٦

القراءة : قدرُهُ الجواز: قدرَهُ

يقول الفراء : " القراءة بالرفع، ولو نصب كان صواباً على تكرير الفعل على النيّة، أي ليعطِ الموسع قدرَهُ، والمقتر قدرهُ وهو مثل قول العرب . أخذت صدقاتهم لكل أربعين شاةً شاةً، ولو نصب الشاةَ الأخرة كان صواباً "[1].

يقول العكبري : " قدرهُ بالنصب وهو مفعول على المعنى؛ لأن معنى ومتعوهنّ أي ليؤد كلّ منكم قدره سعةً، وأجود من هذا أن يكون التقدير . فأوجبوا على الموسع قدره "[2].

٢. الشاهد : قوله تعالى: "إن تبدوا ما في أنفسكم أو تُخفوه يحاسبْكم به اللهُ فيغفرُ" البقرة ٢٨٤

القراءة: فيغفرُ الجواز: فيغفر

أجاز الفراء فيها الرفع والنصب، يقول : " وإذا عطفت على جواب الجزاء جاز الرفع والنصب "[3] ، " وروي عن ابن عباس والأعرج وأبي العالية وعاصم الجحدري بالنصب فيهما على إضمار "أن" ، وحقيقته أنه عطف على المعنى ... والعطف على اللفظ أجود للمشاكله"[4] .

فيكون الرفع على الاستئناف، و النصب على إضمار أن، و يجوز الجزم على العطف على اللفظ (يحاسبكم).

---

[1] الفراء ،معاني القرآن ١/١٥٣

[2] العكبري ، التبيان ، ١/ ١٨٩

[3] الفراء ،معاني القرآن ١/٢٠٦

[4] القرطبي ، الجامع ،٣/٤٢٤

* وقد أسهمت هذه القراءة في بناء قاعدة حكم الفعل المضارع المقترن بالفاء أو الواو إذا ولي فعل الشرط وجوابه، وجواز رفعه على الاستئناف، أو جزمه على العطف، أو نصبه بإضمار أن"[1].

وأجاز المبرد الجزم، واعتبره الوجه، والرفع على القطع والاستئناف، أما النصب فيقول: " ويجوز النصب وإن كان قبيحاً لأن الأول ليس بواجب إلاّ بوقوع غيره"[2].

ومما جاء منه في الشعر :-

فإن يهلِك أبو قابوس يَهلكْ ربيعُ الناس والبلدُ الحرامُ

ونأخذْ بعدَه بذناب عـيشٍ أجبُ الظَّهر ليسَ لهُ سَنَامُ

روي بجزم (نأخذْ) ورفعه ونصبه [3].

٣. الشاهد : قوله تعالى: "ومن الذين هادوا سمّاعون للكذب" المائدة ٤١

القراءة : سمّاعون الجواز : سمّاعين

يعلل الفراء رفع " سمّاعون " بأمرين : أحدهما " أن ترفع " سمّاعون" بمن، ولم تجعل (من) في المعنى متصلة بما قبلها، كما قال الله " فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد"، وإن شئت كان المعنى : لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر من هؤلاء ولا من الذين هادوا، فترفع حينئذٍ (سـمّاعون) على الاستئناف، ... ولو قيل سمّاعين لكان صواباً[4] .

وقد أجازها الفراء على الرغم من مخالفتها للرسم القرآني، استناداً إلـى قولـه تعـالى "ملعونين أينما ثقفوا "[5] .

---

[1] اللبدي ، محمد سمير ، أثر القرآن و القراءات في النحو العربي ص ، ٣٤٨، وانظر سيبويه ، الكتاب ٣/ ٩ ،

[2] المبرد ، المقتضب ٢٢/٢

[3] ابن عقيل ، بهاء الدين عبدالله ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، ٣٢٠ ٢

[4] الفراء ، معاني القرآن ٣٠٨/١-٣٠٩

[5] الأحزاب الآية ٦١

حيث " نصبت ملعونين على الحال، أو إرادة الشتم"[1] وإليه أشار الفراء بجواز نصب (سمّاعون)، يقول: " نصبُه على القطع وعلى الحال، وإذا حسن فيه المدح أو الذم فهو وجه ثالث"[2].

٤. الشاهد : قوله تعالى: "من النخلِ طَلْعِها قنوانٌ دانيةٌ " الإنعام ٩٩

القراءة: قنوانٌ   الجواز : قنواناً

يقول الفراء " الوجه الرفع في القنوان، لأن المعنى : ومن النخل قنوانٌ دانية، ولو نصب "وأخرج" من النخل قنواناً دانيةً لجاز في الكلام، ولا يقرأ بها لمكان الكتاب"[3] فأجاز الفراء قراءة النصب على المفعولية للفعل (أخرج)، لأن القنوان يخرج من النخل ومع إجازته لقراءة النصب إلاّ أنه يرى أن القراءة بالرفع، ولم يُقْرأ بالنصب للحفاظ على الرسم القرآني، وإنما كان هذا الجواز لأنه مما تجيزه الصنعة اللغوية، ولا تخالف المعنى . والفراء هنا يرى مكان الكتاب (الرسم العثماني)، مقدّماً على ما تجيزه اللغة .

٥. الشاهد : قوله تعالى: " لا إلهَ إلاّ هو خالقُ كلِّ شيء " الإنعام ١٠٢

القراءة : خالقُ   الجواز : خالقَ

يقول الفراء : " يرفع خالقُ على الابتداء، وعلى أن يكون خبراً، ولو نصبته إذا لم يكن فيه الألف واللام على القطع كان صواباً "[4].

الابتداء على أن يكون(ذلكم الله) خبراً له ، أو أن يكون خبراً ثانياً، وأن يكون ذلكم مبتدأ وربكم الخبر الأول ، أمّا النصب فعلى الحال ، ويقول الفراء هو مثل قوله " غافر الذنب

---

[1] القرطبي ، الجامع ٢٤٧/١٤
[2] الفراء ، معاني القرآن ٣٠٩/١
[3] الفراء ، معاني القرآن ١/ ٣٤٧
[4] الفراء ، معاني القرآن ٣٤٨/١

وقابل التوب[1] ، وكذلك " فاطر السموات والأرض " [2] .

ويقول : ولو نصبته إذا كان قبله معرفة تامة جاز ذلك ، لأنك تقول الفاطر السموات الخالق كل شيء ، القابل التوب الشديد العقاب ، وقد يجوز أن تقول: مررت بعبدالله محدث زيد، تجعله معرفة، وإن حسنت فيه الألف واللام، إذا كان عُرف بذلك فيكون مثل قولك " مررت بوحشي قاتل حمزة، وبابن ملجم قاتل علي، عرف به حتى صار كالاسم له " [3] .

وممن أجاز قراءة النصب في الآية الكسائي. [4] .

٦. الشاهد : قوله تعالى: " الذين آمنوا وعملوا الصالحات طُوبى لهم وحُسنُ مآب" الرعد ٢٩

القراءة : وحسنُ   الجواز: وحسنَ

القراءة : بالرفع [5] .

يقول الفراء " لو نصبت طوبى والحسن كان صواباً، كما تقول العربُ: الحمدُ لله والحمد لله وطوبى، وإن كانت اسماً فالنصب بأحدها، كما يقال في السب : الترابُ لــه والتــرابَ لــه، والرفع في الأسماء الموضوعة أجود من النصب" [6]

وترفع طوبى على الابتداء، و(لهم) في محل رفع الخبر، وجاز الابتداء فيه وهي نكرة لما تتضمنه من معنى الدعاء، " وفي الحديث أن طوبى شجرة في الجنة ، وهي مصدر من الطيب، كبشرى، ورجعى، وزلفى .. ومعنى طوبى لك ، أصبت خيراً طيباً " [7]

---

[1] غافر الآية ٣
[2] فاطر الآية ١
[3] الفراء ، معاني القرآن ٣٤٨/١-٣٤٩
[4] القرطبي ، الجامع ٥٤/٧
[5] سيبويه ، الكتاب ٣٣١/١
[6] الفراء ، معاني القرآن ٦٣/٢
[7] درويش ، محيي الدين ، إعراب القرآن وبيانه ، ٩٣/٤

أما النصب .. فعلى تقدير جعل لهم طوبى، ويعطف عليه حسنُ مآب "، [١] فجاز فيهما الرفع والنصب.

ويقول أبو البقاءالعكبري: " ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي هم الذين آمنوا، فيكون طوبى لهم حالاً مقدرة" [٢]

وقيل " وقرئ: وحسن مآب – بالنصب لأنه منادى مضاف حذف حرف النداء منه، تقديره يا حسنَ مآب" [٣].

ولا أحد في نصبه على الحال تجريحاً، ولا بالنصب على المنادى، لأن موضع حُسن لا يقصد فيها النداء ، وإنما هي من باب عطف المفرد نصباً أو رفعاً.

٧. الشاهد : قوله تعالى: " سُبْحانه بل عبادٌ مُكْرمون" الأنبياء ٢٦

القراءة : عبادٌ   الجواز: عباداً

معناه بل هم عباد مكرمون، ولو كانت بل عباداً مكرمين مردودة على الولد أي لم نتخذهم ولداً، ولكن اتخذناهم عباداً مكرمين كان صواباً [٤].

فالرفع على الخبر للضمير المقدّر (هم)، أما النصب فيرده الفراء على الولد من قوله تعالى " وقالوا اتّخذ الرحمنُ ولداً " ، فنفى الأول (لم يتخذ ولداً) وأراد الثاني اتخذناهم عبداً " وهو ما يسمى بالإبطال " [٥]

ويجوز النصب عند الزجاج على معنى بل اتخذ عباداً مكرمين [٦]

---

[١] القرطبي ، الجامع ، ٩/٣١٥-٣١٦
[٢] العكبري ، التبيان ٢/ ٧٥٨
[٣] العكبري ، التبيان ، حاشية المحقق ٢/ ٧٥٨
[٤] الفراء ،معاني القرآن – الفراء ٢/ ٢٠١
[٥]الأنصاري ، ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق مازن المبارك ، محمد علي حمد الله ، ١٥١-١٥٢
[٦] القرطبي ، الجامع ١١/ ٢٨١

ولا خلاف في المعنى حيث يؤدي أيضاً إلى الإبطال، أي قالوا اتخذ ولداً لا بل اتخذ عندنا مكرمين.

٨. الشاهد : قوله تعالى: " فكأنما خرَّ من السماء فتخطفُهُ الطيرُ " الحج ٣١

القراءة : فتخطفُهُ   الجواز : فتخطفَهُ

يقول الفراء " ولو نصبتها فقلت فتخطفهُ الطيرُ كان وجهاً، والعرب قد تجيب بكأنما وذلك أنها في مذهب يخيّل إلي وأظن، فكأنها مردودة على تأويل (أن)، ألا ترى أن تقول يخيّل إلي أن تذهب فأذهب معك، وإن شئت جعلت في (كأنما) تأويل جحد كأنك قلت كأنك عربي فتكرمَ، والتأويل لست بعربي فتكرم [١]، ونسبت هذه القراءة إلى أبي عمرو [٢]

٩. الشاهد : قوله تعالى: " ثلاثُ عوراتٍ لكم " النور ٥٨

القراءة: ثلاثُ   الجواز: ثلاثَ

يقول الفراء: " نصبها عاصم والأعمش، ورفع غيرهما، والرفع في العربية أحبُّ الي وكذلك أقرأ ، والكسائي يقرأ بالنصب ؛ لأنه قد فسرها في "المرات" وفيما بعدها فكرهت أن تكرَّ ثالثة واخترت الرفع، لأن المعنى – والله أعلم –هذه الخصال وقت العورات ليس عليكم جناح بعدهنَّ، فمعها ضمير يرفع الثلاث كأنك قلت : هذه ثلاث خصال " [٣].

قراءة النصب هي قراءة عاصم في رواية أبي بكر وليس في رواية حفص [٤] كذلك حمزة والكسائي، والرفع على الإخبار لمبتدأ محذوف، أي هي ثلاث عورات ، أما النصب "

---

[١] الفراء ، معاني القرآن ٢/٢٢٥

[٢] الفراء ، معاني القرآن ، حاشية المحقق٢/ ٢٢٥

[٣] الفراء ، معاني القرآن ٢/٢٦٠

[٤] الفارسي ، ابو علي ، الحجة للقراء السبعة ، تحقيق كامل الهنداوي ، ٣/٢٠٥ و وينظر ، الفراء ، معاني القرآن ، حاشية المحقق٢/٢٦٠

فعلى البدل من الأوقات المذكورة، أو من ثلاث الأولى، أو على إضمار أعني [١]، وقرأ بالرفع ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر " [٢].

ويقول أبو علي الفارسي " ومن قال ثلاث عورات" جعله بدلاً من قوله " ثلاث مرات، فإن قلت : إنّ قوله " ثلاث مرات " زمان بدلالة أنه فسرّ بزمان، وقوله" من قبل صلاة الفجر وحين تضعون... ومن بعد صلاة العشاء، وليس العورات بزمان فكيف يصح البدل منه، وليس هي هي، قيل يكون ذلك على أن يضمر الأوقات، كأنه قال : أوقاتُ ثلاث عوراتٍ، فلمّ حذف المضاف إليه بإعراب المضاف فعلى هذا يوجه " [٣].

فالنصب إما أن يكون مردوداً على ثلاث بدلاً منه، أو على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه .

١٠. الشاهد : قوله تعالى: " أإلهٌ مع الله " النمل ٦٠، ٦٢، ٦٣

القراءة : أإلهٌ الجواز: أإلهاً

يقول الفراء : " إن شئت جعلت رفعه بمع كقولك: أمع الله ويلكم إلهٌ، ولو جاء نصبُ أإلهاً مع الله على أن تضمر فعلاً يكون به النصب، كقولك أتجعلون إلهاً مع الله .. والعرب تقول " أثعلباً ونفرّ، كأنهم أرادوا أترى ثعلباً وتفرّ، وقال بعض الشعراء :

أعبداً حلَّ في شُعَبى غريباً ألؤماً لا أبالك واغترابا

يريد أتجمع اللؤم والاغتراب [٤] ... ويقول سيبويه يقول " أتلؤم لؤماً، وأتغترب اغتراباً، وحذف الفعلين في هذ الباب، لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل، وهو كثير في كلام العرب" [٥].

١١. الشاهد قوله تعالى " لا يعلمُ من في السموات والأرض الغيب إلاّ اللهُ" النمل ٦٥

---

[١] العكبري ، التبيان ٩٧٧

[٢] ابن مجاهد ، أحمد بن يوسف ، السبعة في القراءات ، تحقيق: شوقي ضيف٤٥٩

[٣] الفارسي ، الحجة للقراء السبعة ٢٠٥/٣-٢٠٦

[٤] الفراء ، معاني القرآن ٢٩٧/٢

[٥] سيبويه ، الكتاب ٣٣٩/١

القراءة : اللهُ   الجواز : اللهَ

يقول الفراء: "رفعت ما بعد (إلاّ) لأن في الذي قبلها جحداً، وهو مرفوع ولو نصبت كان صواباً، وفي إحدى القراءتين (ما فعلوه إلاّ قليلاً منهم) بالنصب، وفي قراءتنا بالرفع، وكلٌّ صواب؛ هذا إذا كان الجحد الذي قبل إلا مع أسماء معرفة، فإذا كان مع نكرة لم يقولوا إلا الإتباع لما قبل (إلاّ)، فيقولون ما ذهب أحدٌ إلاّ أبوك، ولا يقولون إلاّ أباك"[1]

إذا سُبقت (إلاّ) بنفي فإن حكم ما بعدها الرفع، كقولنا ما جاء أحدٌ إلا أخوك. لأنه يصح أن تقول ما جاء إلاّ أخوك فتكون أداة للحصر للاستثناء، فالرفع هو القياس، فيأخذ ما قبل إلاّ حكم ما بعدها رفعاً ونصباً وجراً، نحو (ما ضربتُ أحداً إلاّ أخاك) (ما مررت بأحدٍ إلاّ أخيك).

وإليه أشار سيبويه بقوله " جعلت المستثنى بدلاً من الأول، فكأنك قلت ما مررت إلاّ بزيد. فهذا وجه الكلام أن تجعل المستثنى بدلاً من الذي قبله، لأنك تدخله فيما أخرجت منه الأول"[2]

فالوجه في الآية الرفع (إلاّ اللهُ)، وكذلك قوله تعالى " ما فعلوه إلاّ قليلٌ منهم" [3]، ونصبها مخالف للقياس، وعلّة النصب في الآيتين " أن من نصب قال ما جاءني أحدٌ إلاّ زيداً، فإنه جعل النفي بمنزلة الإيجاب، وذلك أن قوله ما جاءني أحدٌ كلامٌ تام، كما أنّ جاءني القوم كذلك، فنصب مع النفي كما نصب مع الإيجاب من حيث اجتمعا في أن كلّ واحد منهما كلامٌ تام"[4]. وقد أجازه سيبويه " ومن قال ما أتاني القوم إلاّ أباك- لأنه بمنزلة أتاني القوم إلا أباك- فإنه ينبغي له أن يقول ما فعلوه إلاّ قليلاً منهم "[5].

---

(1) الفراء ، معاني القرآن ٢/ ٢٩٨- ٢٩٩

(2) سيبويه ،الكتاب ٢/ ٣١١

(3) النساء ،الآية ، ٦٦

(4) الفارسي ، أبو علي، الحجة للقراء السبعة ٢/ ٨٧

(5) سيبويه ، الكتاب ٢/ ٣١٦

١٢. الشاهد قوله تعالى " على الأرائك متّكئون" يس ٥٦

القراءة : متّكئون الجواز: متّكئين

يقول الفراء : " على الأرائك متكئين " منصوباً على القطع، وفي قراءتنا رفع لأنه منتهى الخبر"[1]، والرفع على الابتداء والخبر، والنصب على الحال وقراءة النصب مغايرة لرسم المصحف. فكانت صورة معدولة تجيزها اللغة ولا يقرأ بها لمكانة رسم المصحف عند الفراء

١٣. الشاهد قوله تعالى " سلامٌ قولاً من ربٍّ رحيم " يس ٥٨

القراءة : سلامٌ الجواز: سلاماً

يقول الفراء : " فمن رفع قال ذلك لهم سلامٌ قولاً، أي لهم ما يدّعون مسلّم خالص، أي هو لهم خالص، يجعله خبراً لقوله " لهم ما يدّعون " خالص، ورفع على الاستئناف، يريد ذلك لهم سلام، ونصب القول إن شئت على أن يخرج من السلام كأنك قلت قاله قولاً، وإن شئت جعلته نصباً من قوله لهم ما يدعون قولاً " [2] .

سلام مرفوع على البدل من "ما" أي ولهم أن يسلم الله عليهم، وهذا من أهل الجنة يجوز أن تكون " ما" نكرة وسلام نعتاً لها، أي ولهم ما يدعون مسلّمٌ، ويجوز أن تكون "ما" رفع بالابتداء وسلام خبر عنها، ... وفي قراءة ابن مسعود " سلاماً " يكون مصدراً، وإن شئت في موضع الحال، أي ولهم ما يدعون ذا سلامٍ أو سلامه أو مسلماً[3]. فالرفع على البدلية من "ما" في قوله تعالى " لهم فيها فاكهةٌ ولهم ما يدعون[4]، أو على الصفة من "ما" ، فتكون نكرة أو، أن نعتبر أن "ما" في محل رفع بالابتداء وسلامٌ إخبار عنها، والنصب على المصدر، أي نسلم سلاماً أو النصب على الحال من ما.

---

[1] الفراء ، معاني القرآن ٣٨٠/٢

[2] الفراء ، معاني القرآن ٣٨١/٣٨٠/٢

[3] القرطبي ، الجامع ٤٦-٤٥/١٥

[4] يس الآية ٥٨

١٤. الشاهد قوله تعالى :" وأمّا ثمودُ فَهَدَيْناهم" فصلت ١٧

القراءة : ثمودُ الجواز: ثمود

" القراءة برفع ثمود، قرأ بذلك عاصم وأهل المدينة والأعمش ... وكان الحسن يقرأ:" وأما ثمود فهديناهم " وهو وجه، والرفع أجود منه، لأن أمّا تطلب الأسماء وتمتنع من الأفعال، فهي بمنزلة الصلة للاسم " [١].

فالحروف التي يأتي بعدها الاسم الأجود وقوع الرفع فيها عند الفراء ، ونجد أن سيبويه يصف قراءة الرفع بأنها الأجود [٢] ، ويعلل ذلك بأن" أمّا" تصرف الكلام إلى الابتداء "[٣]

" وروي عن الأعمش وعاصم أنهم قرآ بالنصب وترك الصرف، وأن نصبه على إضمار فعل يفسّره ما بعده " فهديناهم"، لأنّ أمّا فيها معنى الشرط فهي بالفعل أولى، فالنصب عندهم أقوى" [٤].

ومنه في الشعر قول بشر بن أبي حازم :

فأمّا تميمٌ تميمُ بن مرٍّ فألفاهُم القومُ رَوْبَى نياما

أنشد هذا البيت على وجهين النصب والرفع [٥]، وعقد المبرد باباً لـ (أمّا،إمّا) يقول فيه: " وجملة هذا الباب أن الكلام بعد أمّا على حالته قبل أن تدخله، إلاّ أنّه لابُدّ من الفاء لأنها جواب الجزاء، ألاّ تراه قال عز وجل " وأمّا ثمودُ فهديناهم " كقولك ثمودُ هديناهم، ومن رأى أن يقول زيداً ضربته نصب بهذا، فقال أمّا زيداً فاضربه"[٦].

---

[١] الفراء ،معاني القرآن ٣/١٤ و ١/٢٤١
[٢] ينظر ، سيبويه ، الكتاب ١/٨١-٨٢
[٣] سيبويه ، الكتاب ٩٥
[٤] القيسي ، مكي بن أبي طالب ، مشكل إعراب القرآن ، تحقيق ياسين محمد السّواس ، ص ٥٩٤
[٥] سيبويه ، الكتاب ١/٨٢
[٦] المبرد ، المقتضب ٣/٢٧

١٥. الشاهد قوله تعالى :" إن وعد الله حقٌ والساعةُ لا ريب فيها" الجاثية ٣٢

القراءة : الساعةُ الجواز : الساعةَ

" ترفع الساعة وهو وجه الكلام، وإن نصبتها فصواب، قرأ بذلك حمزة الزيات، وفي قراءة عبد الله : إذا قيل إن وعد الله حقٌ وإن الساعة لا ريبَ فيها "[1].

وهو من باب العطف على اللفظ وعلى الموضع ، فالرفع تبعاً لموضع (وعد الله) لأن موضعها الرفع قبل دخول (إن) عليها، والنصب تبعاً للفظ (وعد) فجاز الوجهان الرفع والنصب ، وهو ما ذهب إليه القرطبي[2].

١٦. الشاهد قوله تعالى :" هذا يومُ لا ينطقون " المرسلات ٣٥

القراءة : يومُ الجواز: يومَ

اجتمعت القراء على رفع اليوم، ولو نصب لكان جائزاً على جهتين : أحدهما أن العرب إذا أضافت اليوم والليلة إلى فعل أو يفعل أو كلمة مجملة لا خفض فيها نصبوا اليوم في موضع الخفض والرفع، فهذا وجه، والآخر أن تجعل هذا في المعنى فعل مجمل من " لا ينطقون " ، فكأنك قلت هذا الشأن في يوم لا ينطقون، والوجه الأول أجود، والرفع أكثر في كلام العرب"[3]

" وروى يحيى بن سلطان عن أبي بكر عن عاصم هذا يوم لا ينطقون بالنصب، ورويت عن أبي هرمز وغيره، فجاز أن يكون مبنياً لإضافته إلى الفعل وموضعه رفع، وهذا مذهب الكوفيين، وجاز أن يكون في موضع نصب على أن تكون الإشارة إلى غير اليوم، وهذا مذهب البصريين، لأنه إنما بُني عندهم إذا أضيف إلى مبني، والفعل ها هنا مُعرب "[4]

---

[1] الفراء ، معاني القرآن ، ٤٧/٣

[2] ينظر القرطبي ، الجامع ١٧٧/١٧٦/١٦ ، وينظر العكبري ، التبيان ، ١١٥٣/٢

[3] الفراء ، معاني القرآن ، ٢٢٥/٣- ٢٢٦

[4] القرطبي ، الجامع ١٦٦/١٩

فأجاز الكوفيون الرفع على الموضع، والبناء على اللفظ لإضافته إلى الجملة والبصريون أجازوا الفتح إعراباً لأن الفعل مُعرَبٌ ".[1]

ب. من الكسر إلى الفتح :

١. الشاهد قوله تعالى " وسبعَ سُنْبلاتٍ خُضْرٍ" يوسف ٤٣

القراءة : خُضْرٍ الجواز : خُضْراً

يقول الفراء :" لو كان الخضر منصوبة تجعل نعتاً للسبع حسن ذلك، وهي إذ خفضت نعت للسنبلات "[2] ، فالسبع واقع عليها فعل الرؤيا منصوبة به، والسنبلاتُ تمييزٌ للعدد المبهم في الآية، والخضر بقراءة الجر صفة للسنبلات. وقد أجازت اللغة النصب صفةً للعدد (سبع). أما القراءة فهي على الجر، لكون الصفة ملتصقة بالسنبلات، إضافةً إلى حكم المجاورة بين الصفة والموصوف.

ومثل ذلك في الآية نفسها، "سبعَ بقراتٍ سمانٍ" يجوز فيها أيضا النصب على نفس العلة، وقد ذكرها القرطبي إذ يقول " ويجوز في غير القرآن سبع بقراتٍ سماناً نعت للسبع"[3]

٢. الشاهد قوله تعالى " ما يأتيهم من ذكرٍ من ربِّهم مُحْدَثٍ " الأنبياء ٢

القراءة : محدثٍ الجواز: محدثاً

يقول الفراء : " لو كان المحدث نصباً أو رفعاً لكان صواباً، النصب على الفعل ما يأتيهم محدثا، والرفع على الرد على تأويل الذكر "[4] ، فقراءة الجر تبعاً للفظِ (ذكر) فأخذت (محدث) حركتها تبعاً لها، أما الرفع فعلى الموضع، لأن تقدير ما يأتيهم من ذكرٍ (ما يأتيهم ذكرٌ) ،

---

[1] ينظر العكبري ، التبيان ، ١٢٦٤/٢

[2] الفراء ، معاني القرآن ٤٧/٢

[3] القرطبي ، الجامع ، ١٩٩/٩

[4] الفراء ، معاني القرآن ١٩٧/٢

بحرف الجر (من) زائد في الآية وهو كقولنا ما من أحدٍ قائمٍ وقائمٌ، الجر على اللفظ ، والرفع على الموضع وهو قول العكبري أيضاً " (محدثٍ) محمول على لفظ ذكر ولو رفع على موضع من ذكر جاز" [1]، أما جوار النصب فقد أجازه الفراء على الحال، وبذلك معنى قوله النصب على الفعل، أي ما يأتيهم كون حاله مُحدثاً. وأجاز النصب الكسائي تبعاً لذلك[2]

٣. الشاهد قوله تعالى " وجعلنا من الماء كلَّ شيءٍ حيٍّ " الأنبياء ٣٠

القراءة : حيٍّ   الجواز : حيّاً

يقول الفراء : " خفض، ولو كانت حياً كان صواباً، أي جعلنا كلَّ شيءٍ حياً من الماء" [3].

القراءة بالجر صفة لـ (شيءٍ)، وأجاز الفراء النصب، ويكون على وجهين إمّا صفة لـ (كلّ)، أو مفعولاً ثانياً للفعل "جعلنا"، ويكون معنى جعلنا صيّرنا، فتأخذ مفعولين.

يقول العكبري " ويُقرأ حياً على أن يكون صفة لكل، أو مفعولاً ثانياً"[4] ويبدو أن العكبري قصد بـ" يُقرأ" بجواز القراءة تبعاً لإجازة قواعد اللغة ولم أجد من قرأ بالنصب

ثالثاً : جــواز الكسـر

انتظمت هذه الإجازة في قسمين:

القسم الأول : الجوار من الضم إلى الكسر، وتشمل أربعة شواهد حيث قرئت بالضم (قراءة حفص)، وأجاز الفراء فيها الجر على وجه من أوجه العربية.

والقسم الثاني : الجوار من الفتح إلى الكسر، ويشمل ثلاثة شواهد قرئت بالفتح وأجاز الفراء فيها الجر.

---

[1] العكبري ، التبيان ٩١١/٢

[2] القرطبي ، الجامع ، ٢٦٧/١١

[3] الفراء ، معاني القرآن ٢٠١/٢

[4] العكبري ، التبيان ٩١٧/٢

ويلاحظ أن العدول من الضم والفتح إلى الكسر قليلٌ قياساً إلى العدول من الفتح إلى الضم ومن الضم إلى الفتح.

وقد رتبت هذه الشواهد في كشاف توضيحي يبيّن موضع الشاهد (الآية ورقم السورة والآية وإجازة الفراء فيها، مع مراعاة تسلسل السور في القرآن الكريم.

كشّاف توضيحي يبيّن إجازة الفراء في الجواز إلى الكسر، وانتظمت هذه الإجازة في قسمين من الضم إلى الكسر في أربعة شواهد، ومن الفتح إلى الكسر بثلاثة شواهد

الرقم	الآية / موضع الشاهد	رقم السورة / رقم الآية	إجازة الفراء
أ.	**من الضم إلى الكسر**		
١.	" قد كان لكم في فئتين التقتا فئةٌ تقاتلُ في سبيل الله"	١٣/٣	فئةٍ
٢.	" لله الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ "	٤/٣٠	قبلِ
٣.	" عذابٌ من رجزٍ أليمٌ "	٥/٣٤	أليمٍ
٤.	" هل من خالقٍ غيرُ الله يرزقُكم"	٣/٣٥	غيرِ

ب. **من الفتح إلى الكسر**

الرقم	الآية / موضع الشاهد	رقم السورة / رقم الآية	إجازة الفراء
١.	" ولقد جئناهم بكتاب فصّلناه على علم هدىً ورحمةً"	٥٢/٧	ورحمةٍ
٢.	" بما أوحينا إليكَ هذا القرآنَ "	٣/١٢	القرآنِ
٣	" سبع سموات طباقاً "	٥/٧١	طباقٍ

جـــواز الكســـر

أ. الجواز من الضم إلى الكسر

١. الشـــاهد قوله تعالى " **قد كان لكم في فئتين التقتا فئةٌ تُقـاتلُ في سبيل الله** " آل عمران ١٣

القراءة : فئةٌ　　　　　　　　　　الجواز : فئةٍ

يقول الفرّاء" قرئت بالرفع، وهو وجه الكلام على معنى إحداهما تقاتل في سبيل الله، وأخــرى كافرةٌ على الاستئناف، كما قال الشاعر :

فكنتُ كذي رجلين رجلٌ صحيحةٌ　　　　ورجلٌ رمى فيها الزّمانُ فشُلّت

ولو خفضت كان جيداً ترد على الخفض الأول" [١]

فقراءة الرفع على الاستئناف وقراءة الجر على البدل من (فئتين) وعليه جاز في قـول الشاعر أن نقول كذي رجلين : رجلٍ صحيحةٍ وقرأ بالجر الحسن ومجاهد[٢]

كما يجوز نصب (فئة) على الحال أي التقتا مختلفتين [٣]، وقرأ بالنصب ابن أبي عبلة [٤]

٢. الشاهد قوله تعالى " **لله الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ** " الروم ٤

القراءة : من قبلُ　　　　　　　　　　الجواز : من قبلٍ

يقول الفراء " القراءة بالرفع بغير تنوين، لأنهما في المعنى يراد بهما الإضافة إلى شيء لا محالة، فلما أدتا عن معنى ما أضيفتا إليه وسموها بالرفع، وهما مخفوضتان ..... ومثله قول الشاعر:

إذا أنا لم أُومنْ عليك ولم يكنْ　　　　لقاؤكِ إلاّ منْ وراءُ وراءُ

---

[١] الفراء ، معاني القرآن ١٩٢/١

[٢] القرطبي ، الجامع ٢٥/٤

[٣] النحاس ، أبو جعفر ، إعراب القرآن ، تحقيق : زهير غازي زاهد ٣٥٩/١

[٤] القرطبي ، الجامع ٢٥/٤

ترفع إذا جعلته غايةً ولم تذكر بعده الذي أضفته إليه، فإن نويت أن تظهره أو أظهرته قلت: لله الأمرُ من قبل ومن بعد [١]. وبهذا القول يجيز الفراء القراءة بالجر تبعاً لنية القارئ، فإن أراد أن يقطع (قبل وبعد) عن الإضافة بَنيا على الضم، وإن أراد المضاف إليه المحذوف قرأ بالجر، فيكون التقدير من قبل الغلب ومن بعد الغلب، استناداً لقوله تعالى قبل هذه الآية"وهم من بعد غلبهم سيغلبون "[٢]. واستند الفراء بذلك لما سمعه من الكسائي، إذ يقول " وسمع الكسائي بعض بني أسد يقرؤها (لله الأمرُ من قبلٍ ومن بعدُ) يخفض قبل ويرفع بعد على ما نوى"[٣].

وقد غلّط أبو جعفر النحاس الفراء في إجازة ذلك، يقول " أنه زعم انه يجوز من قبلِ ومن بعدِ، والغلط في هذا بيّن، لأنه ليس في القرآن لله الأمر من قبل ومن بعد ذلك "[٤] وأرى بأن الفراء بإجازته قراءة الجر موافق للعربية، لدلالة السياق القرآني بتقدير المضاف إليه (الغلب) ولما سُمِعَ من الكسائي عن بني أسد لهذه القراءة .

٣. الشاهد قوله تعالى " عذابٌ من رجزٍ أليمٌ " سبأ ٥

القراءة : أليمٌ الجواز: أليمٍ

" قرأ القرّاء بالخفض ولو جعل نعتاً للعذاب فرفع لجاز" [٥]، فالرفع نعت للعذاب والجر نعت للرجز، وجاز ذلك إذ لا خلاف بين الرجز والعذاب، بل سمّى الله العذاب بالرجز قال تعالى: "فأنزلنا على الذين ظلموا رجزاً من السماء[٦]".

---

[١] الفراء ، معاني القرآن ٢/٣٢٠

[٢] الروم الآية ٣

[٣] الفراء ، معاني القرآن ٢/٣٢٠

[٤] النحاس ، إعراب القرآن ٣/٢٦٣

[٥] الفراء ، معاني القرآن ٢/٣٥١

[٦] البقرة الآية ٥٩

وقوله "لئن كشفت عنّا الرجز لنؤمنَ لك"[1] أي : أنزلنا عذاباً من السماء، وكشفت العذاب عنّا

" وقرأ ابن كثير وحفص عن عاصم (أليمٌ) بالرفع، والكسر قراءة نافع[2]، ومثل ذلك قوله تعالى"

بل هو قرآن مجيد في لوحٍ محفوظٍ "[3] ، الجرّ على حمله على اللوح والرفع على حمله علـــى

القرآن، وإذا كان القرآن في لوح وكان اللوح محفوظاً، فالقرآن محفوظ[4]. واعتبر أبـــو علـــي

الفارسي أن قراءة الجر في (أليم) أبين " ، لأنه إذا كان عذاباً من عذابٍ أليم كان العذاب الأول

أليماً، وإذا أجريت الأليم على العذاب كان المعنى عذابٌ أليم من عذابٍ، فالأول أكثر فائـــدة"[5] .

ولا خلافَ في المعنى بين نعت الرجز أو نعت العذاب، لورود النصوص القرآنية التـــي

أحلت بعضها مكان بعض، فتداخلا في المعنى، مثل قوله تعالى "ثياب سندسٍ خضر"[6] "فالثياب

هي السندس وإذا كان الثياب سندساً والسندس خضر" فالثياب كذلك "[7]

٤. الشاهد: قوله تعالى " **هل من خالقٍ غيرُ الله يرزقكم**" فاطر ٣

القراءة : غيرٌ الجواز: غيرِ

يقول الفراء " تقرأ (غيرُ) و(غيرِ) قرأها شقيق بن سلمه (غيرِ) وهو وجه الكلام، وقرأها

عاصم هل من خالقٍ غيرُ الله، فمن خفض في الإعراب جعل (غير) من نعت الخالق، ومن رفع:

قال أردت بغير" إلاّ"، فلما كانت ترتفع ما بعد (إلاّ) جعلت ما بعد إلاّ في (غير) كما تقول : مـــا

قام من أحدٍ إلاّ أبوك، وكل حسن[8] .

---

[1] الأعراف الآية ١٣٤

[2] القرطبي ، الجامع ١٤ / ٢٦١

[3] البروج الآية ٢١ – ٢٢

[4] أبو زرعة ، عبدالرحمن بن محمد ، حجة القراءات ، تحقيق : سعيد الأفغاني ص ٥٨٣

[5] الفارسي ، أبو علي ، حجة القراء السبعة ٢٨٩/٣

[6] الإنسان الآية ٢١

[7] ينظر الفارسي ، حجة القراء السبعة ٢٨٩/٣

[8] الفراء ، معاني القرآن ٣٦٦/٢

وذلك أن خالقاً مرفوعةً على الموضع مجرورة باللفظ بمن الزائدة، فوجه الجـر إتبـاع على اللفظ، و الرفع على الموضع وتكون نعتاً، أما قول الفراء من رفع أراد بغير (إلاّ) فيقـصد الاستثناء، وهو ما ذهب إليه أبو علي الفارسي إذ يقول : " ويجوز أن يكون غير استثناء، والخبر مضمرٌ كأنه : هل من خالقٍ إلاّ الله وموضع الجار والمجرور رفع بالابتداء، وزيادة هذه الحرف في غير الإيجاب كثير نحو هل من رجلٍ "[1] .

ويستدل الفارسي على جواز الاستثناء بـ "غير" بقوله تعالى " ما مـن إلـهٍ إلا الله" [2] فيقول " تدل هذه الآية على جواز الاستثناء في غير على قوله تعالى سبحانه "هل من خالقٍ غير الله " [3] .

" ويجوز رفعه على أن يكون فاعل خالق، أي هل يخلقُ غيرُ الله شيئاً" [4]

ب. الجواز من الفتح إلى الكسر

١. الشاهد قوله تعالى "ولقد جئناهم بكتابٍ فصلناه على علمٍ هدىً ورحمةً" الأعراف٥٢

القراءة : هدىً ورحمةً الجواز: هدىً ورحمةٍ

يقول الفراء " تنصب الهدى والرحمة على القطع من الهاء في فصلناه وقد تنصبهما على الفعل، ولو خفضته على الإتباع للكتاب كان صواباً"[5]. فالنصب عند الفراء على الحـال، أي فصلناه ذا هدىً ورحمةً، أمّا الجر فعلى النعت من الكتاب، أي صفة الكتاب ذو هدى ورحمة.

---

[1] الفارسي ، أبو علي ، الحجة للقراء السبعة ٣/٣٠٠

[2] آل عمران الآية ٦٢

[3] الفارسي ، الحجة للقراء السبعة ٣/٣٠٠

[4] العكبري ، التبيان ٢/١٠٧٣

[5] الفراء ، معاني القرآن ١/٣٨٠

" ويجوز أن يعرب مفعولاً من أجله، أي فصلناه لأجل الهداية والرحمة" [1]. "وقرئ بالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف" [2] ، " كما يجوز هدى ورحمةٍ بالخفض على البدل من الكتاب" [3]

٢. الشاهد قوله تعالى " **بما أوحينا إليك هذا القرآن** " يوسف ٣

القراءة : القرآن الجواز: القرآنِ

" هذا القرآن منصوب بوقوع الفعل عليه، كأنك قلت: يوحينا إليك هذا القرآن، ولو خفضت (هذا) و(القرآن) كان صواباً، تجعل (هذا) مكروراً على (ما)، تقول مررت بما عندك متاعك، تجعل المتاع مردوداً على (ما)". [4]

فالنصب بإيقاع الفعل على اسم الإشارة (هذا) ونصب (القرآن) على البدل من اسم الإشارة، أما جواز الجر فعلى البدل من (ما)، وهو ما أشار إليه الفراء بقوله بجعله مكروراً على (ما) . وأجاز القرطبي النصب على أنه نعت لهذا ... أو عطف بيان ... وأجاز أبو إسحاق الرفع على إضمار مبتدأ، كأن سأله عن الوحي فقيل له هو (هذا) القرآن "[5].

٣. الشاهد : قوله تعالى " **سبعَ سموات طباقاً** " نوح ١٥

القراءة : طباقاً الجواز : طباقٍ

يقول الفراء: " إن شئت نصبت الطباق على الفعل، أي خلقهن مطابقات، وإن شئت جعلته من نعت السبع لا على الفعل، ولو كان سبع سمواتٍ طباقٍ بالخفض كان وجهاً جيداً " [6]

---

[1] درويش ، محيي الدين ، إعراب القرآن وبيانه ٢/٥٦١

[2] العكبري ، التبيان ١/ ٥٧٣

[3] القرطبي ، الجامع ٧/٢١٧

[4] الفراء ، معاني القرآن ٢/٣٢

[5] القرطبي ، الجامع ٩/١١٩/١٢٠

[6] الفراء ، معاني القرآن ٣/١٨٨

المبحث الثاني:

الجوار النحوي في لغة القرآن مع اختلاف المعنى

اختص هذا المبحث بالجوار النحوي بلغة القرآن الكريم من وجهة نظر الفراء، وما يؤدي هذا الجوار من تغيير في معنى الآية القرآنية ، فمن الملاحظ على كتب القراءات أنها لم تعط فكرة المعنى – مع اختلاف الأوجه الإعرابية – أهمية، بل إن الخلاف منصب على أوجه التأويل النحوي وتفسير العوامل اللفظية والمعنوية في تغيير حركات أواخر الكلم ، دون الالتفات- أحياناً- إلى أثر هذا الجوار في اختلاف المعنى .

ومعاني القرآن للفراء سار على النهج نفسه في تناول مسائل الجوار النحوي في قراءات القران الكريم ، ولم يعط المعنى اهتماماً قياساً بما يوليه من اهتمام واضح بأوجه التعليل النحوي من خلال رصد الشواهد الشعرية والأمثلة النثرية ، فهو يورد الآية موضع الخلاف مبيّناً أوجه القراءة فيها ، مكتفياً – في الغالب – ببيان صحة هذه القراءة وأنها تتفق مع سنن العربية .

وقد حاولت الدراسة في هذا المبحث أن تقفَ على نماذج من الايات القرانية التي أجاز الفراء فيها القراءة على غير وجه ، ومحاولة التفريق بين دلالة المعنى في القراءتين ، بالاعتماد على كتب القراءات والتفسير المتيسرة ، والموازنة بين الآراء المختلفة في توجيه هذه الآيات .

وقد حُصر هذا الجوار في اتجاهات ثلاثة ، موزعة على المبحث على النحو التالي .

جوار الضم وانتظم في (٢٠) شاهداً ، وجوار الفتح وانتظم في (١٥) شاهداً ، وجوار الكسر وانتظم في (٨) شواهد ، انطلاقاً من قراءة حفص كقياس من منظور الشيوع التداولي لهذه القراءة ، وكان العدول إلى هذه الإجازات على النحو المبين في الكشّاف التوضيحي التالي :

العدول إلى ←	الضم	الفتح	الكسر	المجموع
من الضم	--	١٣	٥	١٨
من الفتح	١٨	--	٣	٢١
من الكسر	٢	٢	--	٤
المجموع	٢٠	١٥	٨	٤٣

يظهر من خلال هذا الكشاف :

- أن نسبة العدول من الضم إلى الفتح ومن الفتح إلى الضم شكلت غالبية هذا المبحث، حيث بلغت عدد الشواهد (٣١) شاهداً من مجموع (٤٣) شاهداً.
- أن نسبة العدول إلى الكسر شكلت النسبة الأقل في المبحث، حيث بلغت (٨) شواهد
- أن اختلاف المعنى الدلالي يؤدّي في المرفوعات والمنصوبات على شكل أوسع من المجرورات. وتالياً ينسحب الكلام إلى جواز الضم :

أولاً : جواز الضم :

انتظمت هذه الإجازة في قسمين :

القسم الأول : من الفتح إلى الضم ويشمل ثمانية عشر شاهداً قرئت عند حفص بالفتح، وأجاز الفراء فيها الضم على وجه من الوجوه ، وكان لهذا الجوار أثر في المعنى بما يغير حكماً شرعياً ، أو يوسع المعنى على وجه لا يتضح في صورة الأصل .

القسم الثاني : من الكسر إلى الضم ويشمل شاهدين .

وكان لهذا الجوار أثرٌ في المعنى بما يغير الحكم أحياناً ، أو يوسع المعنى أحياناً أخرى ... فكان لهذا الجوار معنى لا يتضح بقراءة حفص ، فجاءت الإجازة في القراءة على وجه آخر لتفسير معنى هذه الآية ، أو تنقلها إلى حكم جديد لا نجده في القراءة الأولى .

وقد رتبتُ هذه الشواهد في كشّاف توضيحي ، شمل الاية ، موضع الشاهد ، ورقم السورة والأية وإجارة الفراء فيه. مع مراعاة تسلسل السورفي القرآن الكريم.

كشاف توضيحي يبيّن إجازة الفراء في الجواز إلى الضم باختلاف المعنى ، وانتظمت هذه الإجازة في قسمين : أ. من الفتح إلى الضم (١٨) شاهداً .

ب . من الكسر إلى الضم في شاهدين .

أ. من الفتح الى الضم :

الرقم	الآية / موضع الشاهد	رقم السورة/ رقم الاية	إجارة الفراء
١	ليس البرَّ ان تولوا وجوهكم	١٧٧/٢	البرُّ
٢	فمن فرض فيهنَّ الحج فلا رفثَ ولا فسوق ولا جدال	١٩٧/٢	رفثٌ
٣	وزلزلوا حتى يقولَ الرسولُ	٢١٤/٢	يقولُ
٤	والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصيةً	٢٤٠/٢	وصيةٌ
٥	من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفَه له	٢٤٥/٢	فيضاعفُه
٦	فشربوا منه الا قليلاً منهم	٢٤٩/٢	قليلٌ
٧	فلن يقبل من أحدهم ملْءُ الارض ذهباً	٩١/٣	ذهبٌ
٨	قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصةً يوم القيامة	٣٢/٧	خالصةٌ
٩	قالوا معذرةً الى ربكم	١٦٤/٧	معذرةٌ
١٠	هذا بعلي شيخاً	٧٢/١١	شيخٌ
١١	فأسر بأهلك بقطع من الليل ولا يلتفتْ منكم احدٌ إلا امرأتكَ	٨١/١١	امرأتُك
١٢	ظل وجهه مسوداً	٥٨/١٦	مسودٌّ
١٣	لعلي أبلغُ الاسبابَ أسباب السموات فأطلعَ	٣٧/٤٠	فأطلعُ
١٤	ما كان لبشر ان يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسلَ رسولا	٥١/٤٢	يرسلُ
١٥	فإما منّاً وإما فداءً	٤/٤٧	منٌّ/فداءٌ
١٦	تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم اجرا	٢٠/٧٣	خيرٌ
١٧	ناقةَ الله وسقياها	١٣/٩١	ناقةُ
١٨	وامرأته حمّالةَ الحطب	٤/١١١	حمالةُ

ب.	من الكسر الى الضم :

الرقم	الآية / موضع الشاهد	رقم السورة/ رقم الآية	اجازة الفراء
١	هنالك الولاية لله الحقِّ	١٨/٤٤	الحقُّ
٢	قُتل اصحاب الأخدود النارِ ذات الوقود	٨٥/٥	النارُ

نصوص التمثيل

أ. الجواز من الفتح إلى الضم :

١.	الشاهد قوله تعالى : " ليسَ البرَّ أنْ تولّوا وجوهكم " البقرة ١٧٧.

القراءة : البرَّ				الجواز : البرُّ

اختار الفراء قراءة الرفع، وعلّل سبب اختياره الرفع: " إنه في إحدى القراءتين (ليس البرُّ بأن) فلذلك اخترت الرفع في البر" [١] ، وقراءة ليس البرّ بأن تولوا (بزيادة الباء) " هي قراءة أُبي وابن مسعود ، وذكر ابن مجاهد: إن كان هكذا لم يجز أن ينصب البرُّ ... وردَّ عليه ابن جني بأن الذي قاله ابن مجاهد هو الظاهر في هذا، ولكن قد يجوز أنْ ينصب، مع الباء وهو أنْ تجعل الباء زائدة كقولهم " كفى بالله " أي " كفى الله ". [٢] والقراءتان حسنتان تقومان على التقدير بين اسم ليس وخبرها ، فمن جعل البرَّ نصباً جعله خبرها ، ومن رفع جعله اسماً لها . وقد قوّى العكبري كلتا القراءتين إذ يقول : " يقرأ بالرفع فيكون (أن تولوا) خبر ليس، وقوي ذلك لأن الأصل تقديم الفاعل على المفعول ، ويقرأ بالنصب على أنّه خبر ليس و(أنْ تولوا) اسمها وقوي ذلك عند من قرأ به لأن (أن تولوا) أعرف من البرّ ". [٣] وعليه يكون تقدير القراءتين بعد التأويل : النصب :	ليسَ توليةُ وجوهكم البرَّ .

الرفع :	ليسَ البرُّ تولية وجوهكم .

---

[١] الفراء ، معاني القرآن ، ١ /١٠٤

[٢] ابن جنّي ، المحتسب ١ / ١١٧

[٣] العكبري ، التبيان ١ /١٤٣ ، وينظر ، القيسي ، مكّي ، مشكل إعراب القرآن ص٩٢

فلا لغوٌ ولا تأثيمَ فيها   وما فاهوا به أبداً مقيمُ

رفع (لغوٌ) ونصب (تأثيم) والرفع على الإلغاء، والنصب على الإعمال عمل إنَّ .

يقول الدمياطي في علة جواز رفع (رفث وفسوق) ونصب (جدال). " أن الأول اسم لا المحمولة على ليس، والثاني عطف على الأول، وبناءُ الثالث على الفتح على معنى الإخبار بانتفاء الخلاف في الحج لأن قريشاً كانت تقف بالمشعر الحرام فرفع الخلاف بأن أُمروا أن يقفوا كغيرهم بعرفة ، وأما الأول فعلى معنى النهي أي لا يكون رفث ولا فسوق " [1]

وحجة من فتح (لا رفث ولا فسوقَ) أنه يقول: " إنه أشدُّ مطابقة للمعنى المقصود، ألا ترى أنه إذا فتح فقد نفى جميع الرفث والفسوق، كما أنه إذا قال (لا ريب فيه) فقد نفى جميع هذا الجنس ، فإذا رفع النون كان النفي لواحدٍ منه " [2] وبذلك يرى أبو علي الفارسي أنّ الفتح أولى للمعنى المراد لكون الله سبحانه وتعالى أراد أنْ ينفي جنس الرفث والفسوق كلّه ، ولم يرد أنْ يرخّص في ضربٍ من ضروب الرفث والفسوق ، بل ذهب إلى القول : " أنّ حجة من رفع أنه يعلم من الفحوى انه ليس المنفي رفثاً واحداً ولكن جميع ضروبه ، وقد يكون اللفظ واحداً والمراد به الجميع " [3] " فالبناء يدل على لفظ العموم، والرفع لا يدل لأنه يحتمل العموم ، ويحتمل نفي الوحدة لكن سياق الكلام يبيّن أن المراد العموم " .[4]

وعليه فإنّ قوله تعالى : " يتنازعون فيها كأساً لا لغوٌ فيها ولا تأثيمٌ "[5] جاءت بالرفع ، والمراد نفي الجنس كلّه، لأن سياق المعنى يدل على أن صفة خمر الجنة لا لغو ولا تأثيم فيها

---

[1] الدمياطي ، أحمد بن محمد البنا ، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، تحقيق شعبان محمد إسماعيل ، ١ /٣٨٩

[2] الفارسي ، أبو علي ، الحجة للقراء السبعة ،١ /٤٢١

[3] الفارسي ، الحجة للقراء السبعة ١ / ٤٢١

[4] محمد ، أحمد سعد ، التوجيه البلاغي للقراءات ، ص١١٤

[5] الطور ،الآية ٢٣

على العموم نفياً مطلقاً في جميع أحواله، وكذلك قراءة رفع الرفث نفي للجنس كلّه تبعاً لسياق الكلام .

وذهب أحد الباحثين إلى أنّ " القراءتين بمعنيين مختلفين ، فقراءة الرفع أقل توكيداً من قراءة النصب حيث أن حرف (لا) الذي شبّه بـــ (ليس) يؤدي غرضاً غير الذي يؤديه حرف (لا) النافية للجنس ، وقد جاءت الحركات لتبين هذا الاختلاف " .[1]

٣. الشاهد قوله تعالى : " **وزُلْزِلوا حتى يقولُ الرسولُ** " البقرة ٢١٤ .

القراءة : يقولَ الجواز : يقولُ

يقول الفراء " قرأها القراء بالنصب إلاّ مجاهداً وبعض أهل المدينة فإنهم رفعاها، ولها وجهان في العربية : نصب ورفع ، فأما النصب فلأن الفعل الذي قبلها مما يتطاول كالترداد، فإذا كان الفعل على ذلك المعنى نصب بعده بحتى وهو في المعنى ماضٍ ، فإذا كان الفعل الذي (قبل حتى) لا يتطاول وهو ماضٍ رفع الفعل بعد حتى إذا كان ماضياً " [2] " ويكون الرفع على انه ماضٍ بالنسبة إلى زمن الإخبار، أو حال باعتبار الحال الماضية فلم تعمل فيه حتّى ، والنصب على تقدير إلى أنْ يقول الرسولُ فهو غاية والفعل هنا مستقبل حكيت به حالهم " .[3]

وقد رجّح النحاس قراءة الرفع فقال " القراءة بالرفع أبين وأصح معنى ، أي وزُلْزِلوا حتّى الرسول يقولُ ، حتى هذه حاله لأن القول إنما يكون عن الزلزلة غير منقطع منها ، والنصب على الغاية وليس فيه هذا المعنى ".[4]

---

[1] ولونل ، كامل جميل ، تعدد القراءات والإعراب وأثره في المعاني ، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية – العلوم الإنسانية ، العدد الثاني ٢٠٠٣ ، ص٧٨

[2] الفراء ، معاني القرآن ١ / ١٣٢–١٣٣

[3] محيسن ، محمد سالم ، المستنير في تخريج القراءات المتواترة ١ / ٥٠

[4] النحاس ،اعراب القرآن ، ١ /٣٠٥

وقد علّل صاحبُ الإتحاف الرفع لأنه ماضٍ بالنسبة إلى زمن الإخبار ، أو حال باعتبار حكاية الحال الماضية والنصب يخلص للاستقبال فتنافيا، والنصب لأن حتى من حيث هي حرف جر لا تلي الفعل إلاّ مؤولاً بالاسم، فاحتيج إلى تقدير مصدر فأضمرت (أنْ) وهي مخلصة للاستقبال فلا تعمل إلاّ فيه، (ويقول) حينئذٍ مستقبل بالنظر إلى زمن الزلزال فنصبته بـ (أن) مقدرة وجوباً ". [1]

وقد أجاز سيبويه قراءة الرفع والنصب، وجعل بين الرفع والنصب تغايراً في المعنى المؤدّى ، فالنصب كقولنا (سرتُ حتى يدخلها زيدٌ) إذا كان دخول زيد لم يؤده سيرك ولم يكن سببه ، أما إذا جعل الدخول سبباً للسير فيرفع كقولنا (سرتُ حتى يدخلُها بدني) لأن دخول البدن يؤديه السير. [2]

ويقول " ويجوز أن تقول (سرتُ حتى يدخلُها زيدٌ) إذا كان أدّاهُ سيْرك، ومثل ذلك قراءة أهل الحجاز (وزلزلوا حتى يقولُ الرسولُ) ". [3]

يقول مكي " فالفعل دال على الحال التي كانوا عليها فيما مضى ، وهو مثل قولك: (مرض حتى لا يرجونه) أي مرض فيما مضى حتى الآن هو لا يُرجى ، فتحكى الحال التي كان عليها فلا سبيل للنصب في هذا المعنى ، ولو نصبت لانقلب المعنى وتقديره – أي الرفع – أن يحكي حال كان النبي عليها فتقديره وزُلزلوا حتى قال الرسولُ كما تقول سرت حتى أدخلُها"[4]. والآية لا تحمل هذا المعنى، لأنها لحالٍ مضت فحكي عنها .

---

[1] الدمياطي ، أحمد البنا ، إتحاف فضلاء البشر ١ /٤٣٦-٤٣٧

[2] سيبويه ، الكتاب ٣ /٢٥

[3] سيبويه ، الكتاب ٣ /٢٦

[4] القيسي ، مكّي ، مشكل إعراب القرآن ٢ / ١٠٢

ويرى أحد الباحثين " أنّ ما تفاوت معناه حقاً بهذا التغاير هو (حتى) التي أخلصت الفعل للاستقبال بالنسبة إلى زمن التكلم ، وجعلته غاية للزلزلة على ظاهر وجه النصب ، ثم كانت حرف ابتداء على قراءة الرفع ، وحتى الابتدائية هذه طالما تحمل معها معنى الاستعظام والاستغراب لاستبعاد وقوع الفعل بعدها عقلاً أو عادة، وذلك للمبالغة في تصوير شدة المحنة على الناس وتناهيها إلى أقصى غاياتها ، وإنْ كان هذا المعنى قد عاد بالفحوى أيضاً إلى وجه النصب فإنّ وجه الرفع قد نص عليه نصاً " .[1]

٤ الشاهد قوله تعالى : " والذيــن يتوفون منكــم ويذرونَ أزواجاً وصيــةً " البقرة ٢٤٠ .

القراءة : وصيةٌ الجواز : وصيةً

يقول الفراء " وهي في قراءة عبدالله كتب عليهم الوصية لأزواجهم ، وفي قراءة أُبي (يتوفون منكم ويذرون أزواجاً فمتاعٌ لأزواجهم) فهذه حجة لرفع الوصية ، وقد نصبها قوم منهم حمزة على إضمار فعل كأنّه أمر أي ليوصوا لأزواجهم وصية ، ولا يكون نصباً في إيقاع ويذرون عليه " .[2]

فأجاز الفراء قراءة الرفع واحتج بقراءة أُبي على صحة رفع الوصية ويكون رفعها على الابتداء ، يقول القرطبي " قرأ نافع وابن كثير والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر وصيةٌ بالرفع على الابتداء وخبره يحتمل أنْ يكون المعنى (عليهم وصيةٌ) ويكون قوله لأزواجهم صفة".[3] فالخلاف في المعنى أنّ الرفع لا يوجب كتابة الوصية على الابتداء والخبر ، أي عليهم وصية وهي غير ملزمة ، أمّا قراءة النصب فهي على باب الوجوب بفعل الأمر المقدّر أي ليوصوا وصية .

---

[1] محمد ، أحمد سعد ، التوجيه البلاغي للقراءات ، ص١٢٨

[2] الفراء ، معاني القرآن ١ / ١٥٦

[3] القرطبي ، الجامع ٣ / ٢٢٧ ، وينظر العكبري ، التبيان ١ /١٩٢، والدمياطي،إتحاف فضلاء البشر ٤٤٢/١

يقول أبو حيان " وقرأ الحرميان والكسائي وأبو بكر (وصيةٌ) بالرفع وباقي السبعة بالنصب. وارتفاع (والذين) على القولين في الوصية أهي على الإيجاب من الله أو على الندب للأزواج وحكى بعض النحاة أنّ وصيةٌ مرفوع بفعل محذوف تقديره كُتب عليهم وصيةٌ ، قيل وكذلك قراءة عبدالله وينبغي أن يحمل ذلك على أنه تفسير معنى لا تفسير إعراب ، إذ ليس هذا من المواضع التي يضمر فيها الفعل".[1]

٥. الشاهد قوله تعالى " **من ذا الذي يقرضُ الله قرضاً حسناً فيضاعفه لهُ** " البقرة ٢٤٥ .

القراءة : فيضاعفَه الجواز : فيضاعفُه

أجاز الفراء الرفع والنصب،" فمن رفعه جعل الفاء عطفاً ليست بجواب ، كقولك (من ذا الذي يحسن ويجمل)، ومن نصب جعله جواباً للاستفهام" [2] . يقول أبو حيان " إذا أخبرت عن الاسم الذي يلي الأداة باسم غير مشتق نحو هل أخوك زيدٌ فأكرمُه بالرفع، ولا يجوز النصب ، فإنْ تقدمه ظرف أو مجرور نحو أفي الدار زيدٌ فنكرمَه جاز النصب ".[3]

وأجاز المبرد إدخال الفعل الثاني بالأول وأخذ حركته أو الرفع على الاستئناف ، ومثّل على ذلك بقوله " (ألم أُعطك فتشكرْني؟) جزم تشكرني بلم ودخلا معاً في الاستفهام والرفع على قولك فأنت تشكرُني " [4] ، وعليه فقد اختلف المعنى فالجزم ألم أعطك وألم تشكرْني للاستفهام والسؤال عن شكره إيّاه ، أما الاستئناف فعلى تحصيل ما حصل فجراء العطاء الشكر على أي حال .

---

[1] الأندلسي ، أبو حيان ، البحر المحيط ، تحقيق : عادل أحمد وآخرين ، ٢ /٢٥٤

[2] ينظر الفراء ، معاني القرآن ١ /١٥٧ - ١٣٢/٣

[3] الأندلسي ، أبو حيان ، ارتشاف الضرب من لسان العرب ، تحقيق : رجب عثمان محمد، مراجعة رمضان عبد التواب ٤ / ١٦٧١

[4] المبرد ،المقتضب ٢ /١٧

وأجاز سيبويه النصب والرفع بقولنا (ألست قد أتيتنا فتحدثنا)، إذ يقول "إذا جعلته جواباً ولم تجعل الحديث وقع إلاّ بالإتيان وإن أردت فحدثتنا رفعت [1] ، وذلك " أنّ معناه قبل دخول الاستفهام (ما أتيتنا فتحدثنا) فتنصبه بجواب الجحد ثم تدخل ألف الاستفهام على المنصوب ولا يتغير ، وإنْ رفعت فعلى معنى فحدثتنا".[2]

ومن شواهد الكتاب قول جميل :

ألم تسألْ الربْع القواء فينطقُ وهل تخبرنك اليومَ بيداءُ سملقُ

وردَ بالرفع على الاستئناف في (ينطق)، يقول سيبويه: " ولو نُصب هذا البيت قال الخليل لجاز ولكنّ قبلناه رفعاً " [3] وعلى النصب يكون جواباً للاستفهام

وفي معرض تعليقه على قراءتي الرفع والنصب في الآية (فيضاعفه) يقول الأنباري " إن نصبه حملاً على المعنى دون اللفظ ... ولا يحسن أن يجعل منصوباً على ظاهر اللفظ في جواب الاستفهام ، لأن القرض ليس مستفهماً عنه وإنما الاستفهام عن فاعل القرض " .[4] وأجاز أبو البقاء العكبري الرفع والنصب على حذف الألف والتشديد على التكثير (فيضعّفه)، ووجه الفتح على جواب الاستفهام والرفع على يقرض .[5]

وقبل الموجهون لذلك القياس النحوي على وجه الرفع لقوته في المعنى على الاستئناف ، بيد انهم لم يجدوا بداً من الإذعان لوجه النصب وحمله على جواب الاستفهام في المعنى لا في اللفظ مع خلفه لقواعدهم .[6]

---

[1] سيبويه ، الكتاب ٣ /٣٥

[2] ينظر سيبويه ، الكتاب ، تعليق السيرافي على هامش الكتاب ٣ /٣٥

[3] سيبويه ، الكتاب ٣ /٣٧وينظر الأنصاري ، ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص ٢٢٢

[4] الأنباري ، أبو البركات ، البيان في غريب إعراب القرآن ، تحقيق بركات يوسف هبود ١/١٥٠

[5] العكبري ، أبو البقاء ، إعراب القراءات الشواذ ، تحقيق . محمد السيد عزوز ، ١ / ٢٥٨ ٢٥٩

[6] محمد ، أحمد سعد ، التوجيه البلاغي للقراءات ، ص١٢٩-١٣٠

٦. الشاهد قوله تعالى : " فشربوا منه إلاّ قليلاً منهم " البقرة ٢٤٩

القراءة : قليلاً   الجواز : قليلٌ

إن حكم المستثنى المثبت (الموجب) النصب كقولنا (قام الطلابُ إلاّ زيداً)، فيجب النصب عند جمهور النحاة، وقد عقد سيبويه له باباً قال فيه " هذا بابٌ لا يكون المستثنى فيه إلاّ نصباً ... وذلك قولك (أتاني القومُ إلاّ اباك) و (مررت بالقوم إلاّ اباك) وإنما منع الاب أن يكون بدلاً من القوم أنك لو قلت (أتاني إلاّ أبوك) كان محالاً، وإنما جاز (ما أتاني القومُ إلاّ أبوك) لأنــه يحسن لك أنْ تقول (ما أتاني إلاّ أبوك)، فالمُبدل إنما يجيء ابداً كأنه لم يذكر قبله شيء"[1]

وإليه ذهب المبرد يقول " إنْ كان الفعْل مشغولاً بغيره فكان موجباً لم يكن في المستثنى إلاّ النصب "[2]، أما النفي فأجازوا فيه الرفع والنصب كقوله تعالى : " ما فعلوه الا قليلٌ "[3]، فجاز النصب على الاستثناء، أو الرفع من فاعل فعلوه وهو المختار، والكوفيون يجعلونه عطفاً على الضمير بـ (إلاّ)، لأنها تعطـف عندهم.[4]

وقد ذهب الفراء إلى جواز رفع المستثنى في الكلام المثبت إذا كان المستثنى مما لا يظهر عليه علامة الإعراب ، وذلك في تناوله لقوله تعالى : " أُحلّت لكم بهيمةُ الأنعام إلاّ ما يُتلى عليكم "[5] ، حيث يقول (إلاّ ما يتلى عليكم) في موضع نصب بالاستثناء ، ويجوز الرفع كما يجوز (قام القومُ إلاّ زيداً وإلاّ زيدٌ)[6]

---

[1] سيبويه ، الكتاب ٢ /٣٣٠-٣٣١

[2] المبرد ، أبو العباس ، محمد بن يزيد ، الكامل ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، السيد شحاته ٨٩/٢

[3] النساء الآية ٦٦

[4] الدمياطي ، إتحاف فضلاء البشر ١ / ٥١٥

[5] المائدة الآية ١

[6] الفراء ، معاني القرآن ١ /٢٩٨

أما في قوله تعالى : " فشربوا منه إلاّ قليلٌ "، فيقول وفي أحد القراءتين (إلاّ قليلٌ منهم) والوجه في إلاّ أنْ ينصب ما بعدها إذا كان ما قبلها لا جحد فيه [1] ووجه الرفع أنْ يكون بفعل محذوف كأنّه قال امتنع قليل ولا يجوز أنْ يكون بدلاً لأن المعنى يصير ثم تولى قليلٌ " [2] .

٧. الشاهد قوله تعالى :"فلن يقبل من أحدهم ملءُ الأرض ذهباً" . آل عمران ٩١

القراءة : ذهباً الجواز : ذهبٌ

النصب على التمييز والرفع على الاستئناف عند الفراء، حيث يقول :" نصبتَ الذهب لأنه مفسرٌ لا يأتي مثله إلاّ نكرة فخرج نصبه كنصب قولك عندي عشرون درهماً ... ولو رفعته على الائتناف لجاز، كما تقول عندي عشرون ثم تقول بعد (رجالٌ)، كذلك لو قلت ملءُ الأرض ثم قلت ذهبٌ تخبر على غير اتصال "[3] . وقد قرأ (ذهبٌ) بالرفع الأعمش، ورفعه على البدلية من ملءُ الأرض[4]، وهو من باب ابدال النكرة من المعرفة، لأن لفظ (ذهب) نكرة و(ملءُ الأرض) معرّفة بالإضافة .

وذهب بعض النحويين إلى" أنّ شرط التمييز أنْ يكون الكلام تاماً وهو مبهم، كقولك عندي عشرون فالعدد معلوم والمعدود مبهم ، فإذا قلت درهماً فسّرت ، وإنما نصب التمييز لأنه ليس له ما يخفضه ولا يرفعه ، وكان النصب أخفَ الحركات فجُعل لكلّ ما لا عامل فيه وقال الكسائي نصب على إضمار (من) أي من ذهب"[5].

فالتمييز لا يوجد فيه عامل نصب ظاهر، وإنما نصب نظراً لأن الفتح أخف الحركات ، وقد خلا من عامل الجر والرفع. ويُلمحُ الفرق الدلالي بين النصب والرفع ؛ أن النصب يقوم

---

[1] الفراء ، معاني القرآن ١ /١٦٦

[2] العكبري ، التبيان ١ /٨٥

[3] الفراء ، معاني القرآن ١ / ٢٢٥-٢٢٦

[4] عبد الجواد ، سمير أحمد ، التخريجات النحوية والصرفية لقراءة الأعمش ، ص١٤٩

[5] القرطبي ، الجامع ٤ /١٣١

على تفسير العلاقة بين الكيل بالمكيل فهو تمييز ذات ، أما الرفْع فهو تفسير للكيل نفسه أي علاقة الجوهر بالمضمون في الكيل نفسه، ولا يبيّن علاقة الكيل بالمكيل .

٨. الشاهد قوله تعالـــى : " قل هي للّذين آمنوا في الحياةِ الدنيا خَالصـــةً يـــومَ القيامة " الأعراف ٣٢ .

القراءة : خالصةً الجواز : خالصةٌ

يقول الفراء: " نصبت خالصةً على القطع*، وجعلت الخبر في اللام التي في الذين، والخالصة ليست بقطع من اللام ولكنها قطع من لام أخرى مضمرة .... ولو رفعتها كـان جواراً تردها على موضع الصفة التي رفعت، لأن تلك في موضع رفع"[١] .

فيكون النصب على الحال، والحال ليس من الجار والمجرور في الذين آمنوا في الحياة الدنيا ، بل يقدر مجروراً آخر هو خبر بعد خبر، أي لهم خالصة يوم القيامة إذا كان هذا حكماً لهم في حال غير الحال الأولى " [٢].

وتكون قراءة الرفع خبراً ثانياً، والخبر الأول شبه الجملة من قوله تعالى (للذين آمنوا)، وهي من توجيهات العكبري[٣] لتخريج قراءة الرفع.

وقراءة الرفع قرأ بها نافع وحده ، وقرأ الباقون خالصةً على القطع والحال، لأن الكلام تم بدونه أي قل : هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا، وهي ثابتة في القيامة خالصةً "[٤] .

---

[١] الفراء ، معاني القرآن ١ /٣٧٧

* القطع : الحال في المصطلح البصري .

[٢] ينظر الفراء ، معاني القرآن ، حاشية المحقق ١ /٣٧٧

[٣] ينظر العكبري ، التبيان ١/٥٦٤-٥٦٥

[٤] ابن خالويه ، إعراب القراءات السبع وعللها ١ /١٨٠

وقد أجاز سيبويه القراءتين، إذ يقول: " وقد قرىء هذا الحرف على وجهين ... بالرفع والنصب"[1]. وذكر السيرافي " أنها عند سيبويه مبتدأ وللذين آمنوا خبره وخالصة منصوب على الحال، والعامـل فيها اللام علـى تقديـر استقـر وما أشبه ذلك".[2] ومعنى الرفع : قل هي للذين آمنوا في الحياة مشتركة، وهي لهم في الآخرة خالصةً، والنصب على الحال من المضمر في (للذين) والعامل في الحال الاستقرار والثبات الذي قام (للذين آمنوا) مقامه .... والمعنى على هذه القراءة هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا مشتركة حال كونها خالصة لهم يوم القيامة .[3]

٩. الشاهد قوله تعالى : " **قالوا معذرةً** " الأعراف ١٦٤

القراءة : معذرةٌ الجواز : معذرةً

قرأ (معذرةٌ) بالرفع والنصب، يقولُ الفراء " إعذاراً فعلنا ذلك وأكثر كلام العرب أنْ ينصبوا المعذرةَ وقد آثرت القراء رفعها ونصبها جائز ، فمن رفع قال هي معذرةٌ " .[4] وقد تأول النحاة والمفسرون قراءتي الرفع والنصب ، فاختار سيبويه الرفع معللاً ذلك بأنهم " لم يريدوا أنْ يعتذروا اعتذاراً مستأنفاً من أمر ليموا عليه ، ولكنهم قيل لهم لمَ تعظون قوماً ؟ قالوا: موعظتنا معذرة إلى ربكم . ولو قال رجل لرجل: معذرة إلى الله وإليك من كذا وكذا يريد اعتذاراً لنصب "[5] .

واختار القرطبي مذهب سيبويه في الرفع [6] .

---

[1] سيبويه ، الكتاب ٢ /٩١

[2] سيبويه ، الكتاب ، حاشية المحقق ٢ /٩١

[3] محيسن ، محمد سالم ، القراءات وأثرها في علوم العربية ٢ / ٢٧٤-٢٧٥

[4] الفراء ، معاني القرآن ١ /٣٩٨

[5] سيبويه ، الكتاب ١ /٣٢٠

[6] ينظر القرطبي ، الجامع ٧/٣٠٧

فمعنى الرفع أنّ موعطتنا إياهم معذرةٌ ، والنصب على المصدر ، "وحجته أنّ الكلام جواب، كأنه قيل لهم لمَ تعطون قوماً الله مهلكهم ؟ فأجابوا فقالوا: نعظهم اعتذاراً ومعذرة إلى ربهم "[1] .

يرى أحد الباحثين أنّ الرفع يعطي معنى الثبات، والنصب يعطي معنى التجدد، " ويستثمر الموجهون من أهل المعاني والتفسير هذه الإمكانات الأسلوبية التي تتيحها أوجه الرفع والنصب بناء على تقدير عاملها من الاسمية والفعلية في إبراز بعض الأحكام الفقهية ، فيترجح وجه الرفع في ما سبيله سبيل الفرض والواجب، ويترجح وجه النصب في ما له دلالة على المندوب"[2] . فالنصب والرفع فيهما غرض معنوي يقصد إليه لذلك يجد سيبويه أنّ النصب أقيس من الرفع بقول الشاعر:

يشكو إليّ جَملي طولَ السُّرى   صبرٌ جميلٌ فكلانا مُبْتلى

النصب اكثر واجود لأنه يأمره [3] . وتقديره اصبر صبراً فأراد أنْ يأمر جَمله بالصبر ، ولا يريد معنى استقرار الصبر وشانه. أمّا قول الشاعر :

" قالت : حنانٌ ما أتى بك ههنا " لم ترد حِنْ ولكنها قالت أمرنا حنانٌ "[4]. فلما أرادت أن الأمر ثابت لدينا وهو حنانٌ رفعت . ولو أرادت (تحنّن) سيكون وجه النصب على المفعول المطلق وهو ما لم يسمع مفرد حنانيك[5] .والخلاصة بين معاني الرفع والنصب :

النصب : معذرةً استئناف المعذرة ، أي نعتذر اعتذاراً لأجل الله (نقدم معذرةً إلى ربكم) فيكون مفعولاً لأجله أو مصدراً (مفعول مطلق) أو مفعولاً به لفعل مُقدّر .

---

(1) أبو زرعة ، حجة القراءات ص٣٠٠

(2) محمد ، أحمد سعد ، التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية ، ٩٨ ، وينظر المتولي ، صبري ، التوجيه اللغوي والبلاغي لقراءة الإمام عاصم ، ص١٩٣-١٩٤

(3) سيبويه ، الكتاب ١ /٣٢١

(4) سيبويه ، الكتاب ١ /٣٢٠

(5) ينظر الكناعنة ، عبدالله ، ٢٠٠٤ ، الصراع بين التراكيب النحوية :دراسة في كتاب سيبويه،رسالة دكتوراه، كلية الآداب ، جامعة اليرموك ، إربد الأردن ، (غير منشورة) ص٢٣

الرفع : معذرةٌ مرفوع على الابتداء والخبر أي أمرنا ثابت مستقر وموعظتنا معذرةٌ خالصةٌ إلى الله .

١٠. الشاهد قوله تعالى : " هذا بَعْلي شيخاً " هود ٧٢

القراءة : شيخاً   الجواز : شيخٌ

قراءة النصب على الحال " وقد أجاز الفراء القراءة بالرفع استناداً إلى قراءة عبدالله بن مسعود [١] وهي قراءة الأعمش ايضاً [٢] ، وقد تأولوا الرفع بوجوه عدة منها[٣] :

١. أن يكون هذا مبتدأ وبعلي بدلاً منه وشيخٌ الخبر .

٢. أن يكون بعلي عطف بيان وشيخٌ الخبر .

٣. أن يكون بعلي مبتدأ ثانياً وشيخ خبره والجملة خبر هذا .

٤. أن يكون بعلي وشيخٌ جميعاً خبراً واحداً كما تقول هذا حلو حامض .

يقول الزمخشري " نصب بما دل عليه اسم الإشارة وقُرِىء "شيخٌ" على أنه خبر مبتدأ محذوف ؛ أي هذا بعلي هو شيخٌ، أو بعلي بدل من المبتدأ وشيخٌ خبر، أو يكونان معاً خبرين"[٤].

فالنصب يوحي بالتجدد والرفع دال على الثبوت في الحال ، لذلك ذهب العكبري إلى أنّ النصب آكد من الرفع ، حيث يقول " إنّ شيخاً حال من بعلي مؤكدة إذ ليس الغرض الإعلام بأنّ بعلها في حالة شيخوخة دون غيرها "[٥] .

---

[١] الفراء ، معاني القرآن ٢ /٣

[٢] ابن جنّي ، المحتسب ٢٤/١ ، وينظر الأندلسي ، أبو حيّان ، البحر المحيط ٥ /٢٤٤

[٣] ينظر العكبري ، التبيان ٢ /٧٠٧-٧٠٨ ، ابن جنّي ، المحتسب ١ /٣٢٤-٣٢٥

[٤] الزمخشري ، جار الله ،الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، تحقيق . محمد مرسي عامر ،٤٧/٣

[٥] العكبري ، التبيان ٢ /٧٠٧

وقد عقد سيبويه باباً لما يجوز فيه الرفع مما ينصب في المعرفة ، وذلك كقولنا (هذا عبْدُالله منطلقٌ) ، يقول سيبويه: " زعم الخليل رحمه الله أنّ رفعه يكون من وجهين : فوجهٌ أنك حين قلت (هذا عبدُالله أضمرت هذا أو هو كأنك قلت هذا منطلقٌ أو هذا هو منطلقٌ . والوجه الآخر : أن تجعلهما جميعاً خبراً بهذا كقولك (هذا حلوٌ حامضٌ) ونظيره في الشعر قولهم :

من يكُ ذا بتٌّ فهذا بتّي   مُقيّظٌ مُصيّفٌ مُشتّي [1]

رفع (مقيظٌ ومصيفٌ) على الخبر والوجه فيه النصب على الحال .

١١. الشاهد قوله تعالى: "فأسـرِ بأهلك بقطعٍ من الليلِ ولا يلتفِت منكم أحدٌ إلاّ امرأتَك" هود ٨١.

القراءة : امرأتَك   الجواز : امرأتُك .

يقول الفراء وقوله (إلاّ امرأتَك) منصوبة بالاستثناء : فأسر بأهلك إلاّ امرأتك، وقد كان الحسن يرفعها يعطفها على أحد أي لا يلتفت منكم أحدٌ إلاّ امرأتك"[2] ، ويقول ابن خالويه : " قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالرفع (إلاّ امرأتُك) على معنى ولا يلتفت منكم أحدٌ إلاّ امرأتك فإنها ستلتفت ، فعلى هذه القراءة المرأة من أهل لوط وإنما أمطِر عليها الحجارة لأنها خالفت فالتفتت. وقرأ الباقون (إلاّ امرأتَك) جعلوها استثناءً من قولك (فأسر بأهلك ... إلاّ امرأتك) فعلى هذه القراءة المرأة ليست من أهل لوط "[3] . فخلاف القراءتين أنّ من نصب قدّر الاستثـــــــاء من (فأسر بأهلك)، ومن رفع قدّره من (ولا يلتفت منكم أحدٌ)[4]. فامرأتك بدل مرفوع من أحد على قراءة الرفع ومستثنى منصوب على قراءة النصب .

---

[1] ينظرسيبويه ، الكتاب ٢ /٨٣-٨٤

[2]الفراء ، معاني القرآن ٢ /٢٤

[3]ابن خالويه ، إعراب القراءات السبع وعللها ، ٢٩٢/١

[4] الأنصاري ، ابن هشام ، مغني اللبيب ٧٧٩

واختار ابن هشام" أنّ الاستثناء على القراءتين من جملة الأمر"[1]، وأنه من الاستثناء المنقطع أي أنّ المستثنى ليس من جنس المستثنى منه ، وذلك أن المراد بالأهل المؤمنون وإنْ لم يكونوا من أهله كما في قوله تعالى : " يا نوح إنّه ليس من أهلك إنه عملٌ غيرُ صالحٍ " [2] والأهل هنا هم المؤمنون .

وذهب المبرد إلى " أنّ الوجهين جائزان جيدان ، فمن قال (إلاّ امرأتُك) فهو مستثنى من يلتفت وكأنه قال ولا يلتفت إلاّ امرأتك ...... والنصب على قولــه (فأسر بأهلك) إلاّ امرأتك، فلا يجوز النصب إلاّ على هذا القول لفِساد البدل ، ولو قيل (أسر إلاّ امرأتك) لم يجز فإنما باب الاستثناء إذا استغنى الفعل بفاعله أو الابتداء بخبره ... وإنما كان البدل أجود لأنه في اللفظ والمعنى، والنصب بالاستثناء إنما هو للمعنى لا للفظ " [3].

واعتبر الزمخشري أنّ الفصيح هو البدل، أي قراءة من قرأ بالرفع فأبدلها من أحد . وفي إخراجها مع أهله روايتان : " روي أنه أخرجها معهم وأمر أنْ لا يلتفت إلاّ هي فلما سمعت هَدّة العذاب التفتت وقالت: يا قوماه فأدركها حجر فقتلها . وروي انه أُمر بأن يخلفها مع قومها فإنّ هواها إليهم فلم يسرِ بها . واختلاف القراءتين لاختلاف الروايتين ".[4]

وقد علّق أبو حيان على قول الزمخشري بقوله: " وهذا وهمٌ فاحش، إذ بنى القراءتين على اختلاف الروايتين من أنّه سرى بها أو لم يسر بها ، وهذا تكاذب في الإخبار يستحيل أن تكون القراءتان وهماً من كلام الله تعالى تترتبان على التكاذب"[5].

---

[1] ينظر:الأنصاري ، ابن هشام، مغني اللبيب ، ص٧٨٠ ، والدرويش،محيي الدين، إعراب القرآن وبيانه ٤٦٨/٣

[2] هود ،الآية، ٤٥-٤٦

[3] المبرد، المقتضب ٤ /٣٩٥-٣٩٦

[4] الزمخشري، الكشاف ٤٩/٣

[5] الأندلسي، أبو حيان، النهر الماد من البحر المحيط ، تحقيق : عمر الأسعد ، ٣ /٢٤٨

وعليه فإذا استثنيت المرأة من أحد وجب أنْ تكون المرأة أبيح لها الالتفات فيفيد معنى الآية : أن التقدير يصير إلاّ امرأتك فإنها لم تنه عن الالتفات . " قال ابن عطيه وهذا الاعتراض حسن يلزم أنّ الاستثناء من أحد رفعت التاء أو نصبت ".[1]

ويعلل أبو حيان اختلاف القراءتين أنه جاء لشرح حال امرأته تبعاً لا مقصوداً بالإخراج لما تقدم، وإذا اتضح هذا المعنى علم أنّ القراءتين وردتا على ما تقتضيه العربية في الاستثناء المنقطع ، ففيه النصب والرفع، النصب لغة أهل الحجاز وعليه الأكثر، والرفع لبني تميم وعليه اثنان من القراء .[2]

١٢. الشاهد قوله تعالى : " ظلَّ وجهُهُ مسوداً " النحل ٥٨

القراءة : مسوداً الجواز : مسودٌ

يستعمل ظل لإفادة الحكم في النهار " وقد خرج ظلّ في الآية الكريمة عن هذا الأصل والمراد أنه يحدث به ذلك ويصير إليه عند البشارة وإنْ كان ليلاً ."[3] وقد أجاز الفراء القراءة بالرفع ، يقول لو كان (ظل وجههُ مسودٌ) لكان صواباً تجعل الظلال للرجل ويكون الوجه ومسود في موضع نصب .[4] وعليه فإنّ النصب كون ظل من الأفعال الناقصة رفعت الاسم ونصبت الخبر مسوداً، والرفع جائز حسن في العربية ، يقول العكبري: " ولو كان قد قرىء (مسودٌ) لكان مستقيماً على أن يكون اسم ظل مضمراً فيها والجملة خبرها"[5].

وعليه فإن النصب يكون فيه الظلول للوجه، أما الرفع فيكون فيه الظلول للضمير المقدر فيها والجملة (وجههُ مسودٌ) في محل نصب الخبر.

---

(1) الأندلسي، أبو حيان ، البحر المحيط ٥ /٢٤٨

(2) الأندلسي، أبو حيان ، البحر المحيط ٥ /٢٤٩

(3) السامرائي ، فاضل ، معاني النحو ، ١ /٢٥٤

(4) الفراء ، معاني القرآن ٢ /١٠٦ ٣ /٢٨

(5) العكبري ، التبيان ٢ /٧٩٩

"وليس المراد في (مسودّ) هو السواد ضد البياض ، بل المراد كناية بالسواد عن التغير والانكسار بما يحصل من الغم ، والعرب تقول لكل من لقي مكروهاً (قد اسودّ وجهُهُ غماً وحزناً)" .[1]

١٣. الشاهد قوله تعالى:"لعلي أبلغ الأسباب أسبابَ السموات فأطّلعَ" غافر ٣٦-٣٧

القراءة : فأطّلعَ   الجواز : فأطّلعُ

يقول الفراء " بالرفع يرده على قوله (أبلغ)، ومن جعله جواباً للعلي نصبه وقد قرأ به بعض القرّاء "[2]. وقراءة العامة (فأطّلعُ) " وقرأ الأعرج والسلمي وعيسى وحفص (فاطّلعَ) بالنصب"[3] ، وحيث جعلوا الرجاء بمعنى التمني فقد جوّزوا الوجهين في الآية الكريمة ، ومنه قول سيبويه (ليته عندنا فيحدثَنا) ، وقول أُمية ابن الصلت :

ألا رسولَ لنا منا فيُخبِرَنا   ما بُعدُ غايتِنا من رأسِ مُجْرَانا [4]

حيث نصب فيخبرنا على الجواب بالفاء ويجوز الرفع على القطع ، ومعنى البيت فيه تمنٍ لأنه يقول إذا مات الإنسان لم تعرف مدة إقامته إلى أن يبعث، فتمنى رسولاً من الأموات يخبره بحقيقة ذلك .[5] ومثله في كتاب الله : " ودّوا لو تدهن فيدهنون " يقول سيبويه " وزعم هارون أنها في بعض المصاحف " ودّوا لو تدهن فيدهنوا " .[6]

وكان يقول ابن هشام " قراءة حفص (فأطّلعَ) لا يجيزه بصري، ويتأولون النصب إما

[1] درويش، محيي الدين ، إعراب القرآن وبيانه ٤ /٢٦٢
[2] الفراء ، معاني القرآن ٩/٣ ، وينظر العكبري ، التبيان ، ١١١٥/٢
[3] القرطبي ، الجامع ١٥ / ٣١٥
[4] سيبويه ، الكتاب ٣ / ٣٣ ، وينظر الأنصاري ، ابن هشام ، شرح شذور الذهب ٣٢٦
[5] الشنتمري ، الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٣٨٩
[6] سيبويه ، الكتاب ٣ /٣٦ ، سورة القلم الآية ٩

على العطف على الأسباب أو يكون جواباً للأمر بقوله تعالى " ابنِ لي صرحاً"[1] .

وذكر العكبري وجهاً للنصب على أنّ الفعل بني للمجهول يقول: " ويقرأ برفع الهمزة وسكون الطاء وتخفيفها ، نصب العين، واللامُ على هذا مكسورة ، والتقدير (فأُطلِعَ نفسي) "[2].

وبينَ الرفع والنصب ثمة خلاف في تأويل المعنى للآية الكريمة، وهو ما صرح به أبو جعفر النحاس فنراه يقول: " معنى النصب خلاف معنى الرفع؛ لأن معنى النصب متى بلغتُ الأسباب اطّلعت ، ومعنى الرفع لعلي أبلغ الأسبابَ ثم لعلي أطّلع بعد ذلك " [3] ، وذلك لأن الرفع يُشْرك الأول (أبلغُ) بالثاني (أطلعُ) فيقع الفعلان في التمني ، تمني البلوغ والاطلاع ، أما النصب فيكون بلوغ الغاية سبباً في الاطلاع .

يقول أحد الباحثين : " ومعنى ذلك فيما أرى أنّ في وجه النصب فيما أول به دلالة على الشك والاحتمال ، وفي وجه الرفع دلالة على أنّ الأمرين كانا مرجوين في اعتقاده الفاسد ، حتى أنه أبرز ما لا يمكن في صورة الممكن ، إمّا تمويهاً على سامعيه، وإما لجهله المطبق حين اعتقد أنّ الله – سبحانه وتعالى – جسمٌ في السماء يرتجي التطلع إليه "[4].

١٤. الشاهد قوله تعالى : " **وما كان لبشر أنْ يكلّمه الله إلاّ وحياً أو من وراءِ حجاب أو يرسلَ رسولاً** " الشورى ٥١

القراءة : يرسلَ الجواز : يرسلُ

يكون وجه النصب على تقدير أنْ المضمرة أي (أن يرسـلَ) . يقول سيبويه:" سألت الخليل عن قوله عز وجل " وما كان لبشر ... " فزعم أنّ النصب محمول على أنْ سوى هذه

---

[1] الأنصاري ، ابن هشام ، مغني اللبيب ٧١٤ ، وينظر العكبري ، التبيان ، ٢/١١٢٠ ، والدمياطي ، إتحاف فضلاء البشر ٢ /٤٣٧

[2] العكبري ، إعراب القراءات الشواذ ، ٢ /٤٢٠

[3] النحاس ، إعراب القرآن ، ٤ /٣٥

[4] محمد ، أحمد سعد ، التوجيه البلاغي للقراءات ، ص١٣٦

التي قبلها، ولو كانت هذه الكلمة على أنْ هذه لم يكن للكلام وجه ، ولكنّه لما قال إلاّ وحيا أو من وراء حجاب كان في معنى إلاّ أنْ يوحي"[1]. ومعنى كلام سيبويه (أنْ يرسلَ) ليست معطوفة على (أن يكلّمهُ) وبهذا قصد سوى أنْ التي قبلها حيث لا يجوز العطف على (أن يكلّمهُ) إذ لا يستقيم المعنى، ويصبح التقدير ما كان لبشر أن يكلّمهُ الله ولا أن يرسلَ إليه رسولاً، وهذا غير جائز. كما لا يجوز العطف على (أن يكلّمهُ)، " لأن عطفه على أنْ يكلّم الموجودة يدخله في صلة أنْ ، و(إلاّ وحياً) يفصل بين بعض الصلة وبعض بكونه منقطعاً "[2].

أما الرفع فعلى الاستئناف ، وقد تابع المبرد سيبويه في النصب والرفع حيث يقول " فإنّ النحويين يزعمون أنّ الكلام ليس محمولاً على أنْ يكلّمه الله ولو كان (يرسل) محمولاً على ذلك لبطل المعنى، ... وأهل المدينة يقرأون (أو يُرسلُ رسولاً) يريدون أو هو يرسلُ رسولا ، أي فهذا كلامه إياهم على ما يؤديه للوحي والرّسول "[3] .

وقد أجاز الفراء الرفع والنصب مع توجيه قراءة النصب بأنها القراءة الأجود[4] . وقرأ بالرفع الزهري وشيبة ونافع (أويرسلُ رسولاً) برفع الفعلين ، والباقون بالرفع والنصب على الاستئناف [5]. وفكرة الاختلاف بين الرفع والنصب للفعل المضارع أنّ المضارع المنصوب فعل يقوم على فكرة فعل لم يتم ولكن يتوقع حدوثه ، فقولنا انْ يكتبَ زيدٌ ، حدثٌ لم يتم بعد وثمة احتمالية لتمامه . أمّا الرفع فيقوم على فكرة حدث تام .

١٥. الشاهد قوله تعالى : " فإمّا مناً بعدُ وإمّا فداءً " محمد ٤

القراءة : مناً ، فداءً الجواز : منٌ ، فداءٌ

---

[1] سيبويه ، الكتاب ٣ /٤٩

[2] العكبري ، التبيان ٢ /١١٣٦

[3] المبرد ، المقتضب ٢/٣٤

[4] الفراء ، معاني القرآن ٣/٢٦

[5] القرطبي ، الجامع ١٦/ ٥٣

النصب على فعل مضمر فإمّا أنْ تمنّوا وإما أنْ تفدوا [١] ، ويجوز أن يكونا مفعولين أي أولوهم مناً أو اقبلوا فداءً [٢] .

يقول الفراء: "ولو رفع قوله فإمّا منٌ بعد و وإمّا فداءٌ كان أيضاً صواباً، ومذهبه كمذهب قوله " فإمساكٌ بمعروف أو تسريحٌ بإحسان " ، والنصب في قوله(إمّا أن تلقي) وفي قوله (فإما مناً بعد وإمّا فداء) أجود من الرفع؛ لأنه شيء ليس بعام، مثل ما ترى من معنى قوله (فإمساك) و (فصيام ثلاثة أيام) لما كان المعنى يعم الناس في الإمساك بالمعروف، وفي صيام الثلاثة الأيام في كفارة اليمين كان كالجزاء فرفع لذلك "[٣] . فرجّح الفراء قراءة النصب لأن المعنى لا يعم في الأمرِ فأنت بالخيار أمام أمرين : أن تترك الأسير مَناً بغير فدية ، أو أن يفدي الأسيرُ نفسه . فالنصب على وجه الطلب . أمّا الرفع فهو ثبوت المنّ والفداء، وعليه كان معنى النصب أرجح في تقديم المعنى في الآية .

١٦. الشاهد قوله تعالى : " تجدوهُ عندَ اللهِ هو خيراً وأعظَمَ أجراً " المزمل ٢٠

القراءة : خيراً الجواز : خيرٌ

أجاز الفراء الرفع والنصب ، يقول النصب على العماد، والرفع على أنْ تجعل (هو) اسماً[٤] . والأصل بضمير الفصل أنْ لا يعمل في ما بعده ... ويأتي للتأكيد ولا يكون له محل من الإعراب، ولكن هنالك لهجات تجعل له محلاً من الإعراب ... وقرأ الجمهور (تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجراً) بنصب خيراً وأعظم ، وقرأ أبو السمّال وابن السميقع هو خيرٌ وأعظمُ أجراً بالرفع فيهما ... ويتضح من هذه القراءة أنّ إهمال ضمير الفصل كان أكثر شيوعاً

---

[١] الفراء ، معاني القرآن ٣ /٥٧

[٢] العكبري ، التبيان ٢ /١١٦٠

[٣] الفراء ، معاني القرآن ٢ /١٨٥-١٨٦

[٤] الفراء ، معاني القرآن ٢ /١١٣ ، والعماد : هو ضمير الفصل عند البصريين

في العربية ، إذ لم يختلف فيه القراء السبعة وأنّ الذين قرأوا بإعماله هم أصحاب القراءات الشاذة . وينقل أبو حيان " عن أبي عمر الجرمي أنّ لهجة تميم جعلوا ما هو فصل عند غيرهم مبتدأ ويرفعون ما بعده على الخبر ."[1] ولعل ما ذهب إليه الفراء في إجازة الرفع هو أنّ هذه لهجة تميم تجعل ضمير الفصل يعمل فيما بعده ، فأجاز رفع (خير) على الخبرية .

ومثله قوله تعالى : " وما ظَلَمْنَاهُم ولكنْ كانوا هُم الظَّالمين "[2] ، يقول الفراء " جعلت (هم) ها هنا عماداً فنصب الظالمين ومن جعلها اسماً رفع ، وهي في قراءة عبدالله (ولكنْ كانوا هم الظَّالمون) "[3] ، فأجاز الرفع على لغة تميم بإعمال ضمير الفصل ورفع ما بعده ، واشترط سيبويه أنّ (هو) لا تكون فصلاً حتى يكون ما بعدها معرفة أو ما أشبه المعرفة، ... كما لا تكون في الفصل إلاّ وقبلها معرفة ."[4]

١٧. الشاهد قوله تعالى : " ناقةَ اللهِ وسُقْيَاها " الشمس ١٣

القراءة : ناقةَ الجواز : ناقةُ

يقول الفراء : " نصبت الناقة على التحذير ، حذّرهم إيّاها، وكلُّ تحذير فهو نصب، ولو رفع على ضمير (هذه ناقةُ الله) فإنّ العرب قد ترفعه وفيه معنى التحذير ، ألا ترى أنّ العرب تقول : هذا العدوُّ العدوُّ فاهربوا ، وفيه تحذير ، وهذا الليلُ فارتحلوا ، فلو قرأ قارىء بالرفع كان مصيباً . أنشدني بعضهم :

إن قوماً منهم عُميرُ وأشباهُ عُميـرٍ ومنهمُ السّـفّاحُ

لجديرونَ بالوفـاءِ إذا قالَ أخو النجدةِ السّلاحُ السّلاحُ

---

[1] الراجحي، عبده، اللهجات العربية في القراءات القرآنية ، ص١٨٣

[2] الزخرف الآية ٧٦

[3] الفراء، معاني القرآن ٣ /٣٧

[4] سيبويه ، الكتاب ٢ /٣٩٢

فرفع وفيه الأمر بلبس السلاح" [١] .

وذهب أبو حيان إلى أنّ (ناقةَ) منصوب على التحذير مما يجب إضمار عامله، لأنه قد عطف عليه ، فصار حكمه بالعطف حكم المتكرر كقولك : الأسدَ الأسدَ [٢] ، فأجاز الفراء قراءة الرفع استناداً إلى قول العرب هذا العدو ، ومعناه احذروا العدو ، فرفع وحقه النصب على التحذير . وما ذهب اليه الفراء صواب في إفادة معنى التحذير على الوجهين (الرفع والنصب)، إلاّ أنّ نصب (الناقة) جاء على معنىً فيه حث وتقوية لمعنى الأمر، أمّا الرفع فقد جاء إخبارياً بحتاً ، وكذلك فإن نصب السلاح فيه تقوية لمعنى الأمر والطلب أكثر من الرفع ، ولذا فإن اجتمع المعنيان على التحذير إلاّ أن قوة التحذير نصباً أوفى معنىً وأكثر شدة في إبراز المعنى في الآية الكريمه ، وكذا في قول الشاعر السابق.

١٨. الشاهد قوله تعالى : " وامرأتُهُ حمالةَ الحطب " المسد ٤

القراءة : حمالةَ   الجواز : حمالةُ

يجوز في (حمالة) الرفع والنصب ، فمن رفعها فعلى جهتين يقول : سيصلى نار جهنم هو وامرأته حمالةُ الحطب تجعله من نعتها ، والرفع الاخر : وامرأتُهُ حمالةُ الحطب تريد : وامرأته حمالةُ الحطب في النار فيكون (في جيدها) هو الرافع وإنْ شئت رفعتها بالحمالة ... وأمّا النصب فعلى جهتين : إحداهما أن تجعل الحمالة قطعاً لأنها نكرة ، الا ترى أنك تقول : وامرأته الحمالة الحطب فإذا ألقيت الألف واللام كانت نكرة ولم يستقم أن تنعت معرفة بنكرة ، والوجه الاخر : أن تشتمها بحملهـــــا الحطب فيكون نصبها على الذم . [٣] ورأى النحاس" أنّ

---

[١] الفراء ، معاني القران ٣ /٢٦٨-٢٦٩

[٢] ينظر الأندلسي ، أبو حيّان ، البحر المحيط ٨ /٤٧٦ ، والنهر الماد ٥/٥٦٣

[٣] الفراء ، معاني القران ٣/٢٩٨ ، وينظر الفارسي ، الحجة للقراء السبعة ١٥١/٤ ، والدمياطي ، إتحاف فضلاء البشر ٢ /٦٢٦

النصب على الذم أو الحال.[1]

ووجه الخلاف في المعنى بين قراءتي النصب والرفع، أنّ الرفع جاء ليصف المرأة ، أما النصب فجاء يحمل معنى الشتم والذم، " كأنها اشتهرت بذلك فجاءت الصفة للذم لا للتخصيص" . كقوله تعالى : " **ملعونين أينما ثقفوا** " [2] ، وهو ما أشار إليه سيبويه بقوله "تقول أتاني زيدٌ الفاسقُ الخبيثَ ، لم يرد أن يكرره ولا يعرفك شيئاً تنكره ولكنه شتمه بذلك ".[3] ويقول "بلغنا أنّ بعضهم قرأ هذا الحرف نصباً : وامرأته حمالة الحطب لم يجعل الحمالة خبراً للمرأة ولكن كأنه قال : اذكر حمالةَ الحطب شتماً لها وإن كان فعلاً لا يستعمل إظهاره، وقال عروة الصعاليك العبسي :

سقوني الخمرَ ثم تَكَنّفوني عُداةُ اللهِ من كَذبٍ وزورِ

إنما شتمهم بشيء قد استقر عند المخاطبين ."[4]

فالخروج بالجملة من حالة إعرابية إلى أخرى ، ومخالفة الكلمة ما قبلها في الإعراب والحركة يفضي إلى نوع من التجدد ، فقولنا أتاني زيدٌ الفاسقُ البخيلُ ... هي صفات تكّون اتّحاداً واحداً تخص زيداً ، أما الانتقال إلى النصب فإنّ المعنى يكون أوجه وأبلغ نتيجة للتخالف ، وهذا ما دعا الفراء إلى القول " والعرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح والذم ، فيرفعون إذا كان الاسم رفعاً ، وينصبون بعض المدح فكأنهم ينوون إخراج المنصوب بمدح مجدد غير متبع لأول الكلام ."[5]

---

[1] النحاس ، إعراب القرآن ، ٥ /٣٠٦ ، والعكبري ، إعراب القراءات الشواذ ٢ /٧٥٧

[2] القرطبي ، الجامع ٢٠ /٢٤٠

[3] سيبويه ، الكتاب ٢ / ٧٠

[4] سيبويه ، الكتاب ٢ /٧٠

[5] الفراء ، معاني القرآن ١٠٥/١

إذن الموصوف إذا احتاج إلى صفات كثيرة لتميزه عن غيره لا يجوز القطع في هذه الصفات كقولنا مررت بمحمدٍ التاجرِ الشاعرِ الكاتبِ .... فإن كانت هذه الصفات تميّز محمداً عن غيره يجب الإتباع فيها ولا يصح القطع إلاّ إذا اشتهر بهذه الصفة عن غيره . وإليه أشار ابن مالك بقوله :

وإنْ نعوتٌ كثُرتْ وقدْ تلتْ مُفتقراً لذكرِهنْ أُتْبِعتْ

أي إذا تكررت النعوت وكان المنعوت لا يتضح إلاّ بها جميعاً وجب إتباعها.[1]

فالنصب بالآية " أنه لم يرد أن يخبره بأمرٍ مجهول ، وإنما ذكرها بأمر مشهور يعرفه كلّ أحد ، إضافة إلى الذم بصيغة المبالغة فهو ذمها بصيغة المبالغة أولاً، ثم بالقطع بأن جعل هذا أمراً معلوماً لا يخفى على أحد ."[2]

ب. الجواز من الكسر إلى الضم :

١. الشاهد قوله تعالى : " هنالكَ الولايةُ للهِ الحقِّ " الكهف ٤٤

القراءة : الحقِّ الجواز : الحقُّ

اعتبر الفراء أنّ الرفع هو القراءة ، يقول: " الرفع من نعت الولاية وإنْ شئت خفضت تجعله من نعت الله " [3] ، وعلى اختلاف القراءات اختلف المعنى المؤدّى ، فالرفع صفة للولاية اي أن هذه السلطة أو الملك يمتاز بالحق والعدل .

أما قراءة الجر فهي صفة لله سبحانه وتعالى فانتقلت الصفة من السلطة إلى صاحبها الله تبارك وتعالى . (وقراءة الرفع) " لأبي وعمرو والكسائي .

---

(1) انظر ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ٢ /١٧٣

(2) السامرائي ، فاضل ، معاني النحو ، ٣ /١٨٩

(3) الفراء ، معاني القرآن ٢ /١٤٥-١٤٦ ، وينظر الأندلسي ، النهر الماد ٣ /٦٤٤

ثانياً : جواز الفتح :

انتظمت هذه الإجازة في قسمين :

القسم الأول : من الضم إلى الفتح، وشمل ثلاثة عشر شاهداً قرئت بالضم، وأجاز الفراء فيها الفتح، وكان لهذا الجواز أثر في تغير دلالة الآية الكريمة .

القسم الثاني : من الكسر إلى الفتح وشمل شاهدين في قراءة حفص بالكسر، وأجاز الفراء الفتح فيها .

وقد رتبّت هذه الشواهد في كشّاف توضيحي يبين موضع الشاهد ورقم السورة والآية، وإجازة الفراء فيها . مع مراعاة تسلسل السور في القرآن الكريم .

كشّاف توضيحي يبين إجازة الفراء في الجواز إلى الفتح باختلاف المعنى ، وانتظمت هذه الإجازة في قسمين : أ. من الضم إلى الفتح (١٣) شاهداً .

ب . من الكسر إلى الفتح في شاهدين .

أ. من الضم إلى الفتح :

الرقم	الآية / موضع الشاهد	رقم السورة/ رقم الآية	إجازة الفراء
١	الحمدُ لله ربِّ العالمين	١/١	الحمدَ
٢	ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوةٌ	٧/٢	غشاوةً
٣	إذا قضى أمراً فإنما يقولُ له كنْ فيكونُ	١١٧/٢	فيكونَ
٤	بل أحياءٌ عندَ ربِّهم يُرزقون	١٦٩/٣	أحياءً
٥	بما حفظ اللهُ	٣٤/٤	اللهَ
٦	السارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيديهما	٣٨/٥	السارقَ
٧	قد أنزلنا عليكم لباساً يواري سوآتكم وريشاً ولباسُ التقوى	٢٦/٧	لباسَ
٨	وجعلَ كلمةَ الذين كفروا السفلى وكلمةُ الله هي العليا	٤٠/٩	وكلمةَ
٩	فصبرٌ جميلٌ والله المستعان	١٨/١٢	فصبراً
١٠	قالوا أضغاثُ أحلام	٤٤/١٢	أضغاثَ
١١	تقاتلونهم أو يسلمون	١٦/٤٨	أو يسلموا
١٢	خافضةٌ رافعةٌ	٣/٥٦	خافضةً
١٣	لواحةٌ للبشر	٢٩/٧٤	لواحةً

ب. من الكسر إلى الفتح :

الرقم	الآية / موضع الشاهد	رقم السورة/ رقم الاية	إجازة الفراء
١	حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى	٢٣٨/٢	الصلاةَ
٢	وجاءوا على قميصه بدمٍ كذب	١٨/١٢	كذباً

أ. الجوار من الضم إلى الفتح

١. الشاهد قوله تعالى " الحمدُ لله " الفاتحه١

القراءة : الحمدُ الجواز : الحمدَ

يقول الفراء: "اجتمع القرّاء على رفع الحمد، وأما أهل البدو فمنهم من يقول" الحمدَ لله، .... فأما من نصب فأنه يقول " الحمد " ليس باسم أنما هو مصدر يجوز لقائله أن يقول : أحمد الله ، فإذا صلح مكان المصدر (فعل أو يفعل) جاز فيه النصب"[١]. وللنصب وجهان : أحدهما على المصدر أي أحمدوا الحمدَ ثم خصصه بقوله (لله) والثاني : هو مفعول به أي لازموا الحمدَ أو أخلصوا الحمد .[٢] وقد أجاز سيبويه الرفع والنصب واعتبرهما يؤديان معنى واحداً فيقول: واعلم أن" الحمدُ لله" وإن ابتدأته ففيه معنى المنصوب ، وهو بدل من اللفظ بقولك الحمدَ: أحمد الله، وقد عزا سيبويه النصب إلى أنها لهجة عربية يقول : " ومن العرب من ينصبها بالألف واللام فينصبها عامة بني تميم وناس من العرب كثير." [٣]

والحقيقة أن معنى النصب فيه اختلاف عن معنى الرفع، وهو ما دفع الزجّاج إلى إنكار قراءة النصب في القرآن وأجازها في الكلام إذ يقول: " وقد روي عن قومٍ من العرب الحمدَ لله .... وهذه لغة من لا يلتفت إليه، ولا يتشاغل بالرواية عنه ، وإنما تشاغلنا عنه برواية هذا

(١) الفراء ، معاني القرآن ٣/١

(٢) العكبري ، إعراب القراءات الشواذ ٨٧/١

(٣) ينظر سيبويه ، الكتاب ٣٢٩/١

الحرف لتحذّر الناس من أن يستعملوه، أو يظن جاهل أنه يجوز في كتاب الله عز وجل، ولم يأت لهذا نظير في كلام العرب" [1] ، وعليه يمكن القول أن قراءة النصب لها وجه في العربية استناداً إلى ما نص عليه سيبويه من أنها لهجة بني تميم واستناداً إلى جوازها في قياس العربية .

وقد " قرأ بالنصب سفيان بن عيينه ورؤبه بن العجاج " [2]، وقد أشار القرطبي إلى وجه الخلاف في المعنى بين قراءتي النصب والرفع " أنّ الذي يرفع الحمد يخبر أن الحمد منه ومن جميع الخلق لله، والذي ينصب الحمدَ يخبر أن الحمد منه وحده لله"[3]. يقول أحد الباحثين أنّ المصدر قد يعدل من النصب إلى الرفع للدلالة على أوجه بلاغية تستفاد من السياق، وذلك مثل قراءتي الرفع والنصب في (الحمد) حيث عدلت بها القراءة العامة عن النصب إلى الرفع للدلالة على تعميم وثبات المعنى واستقراره"[4].

٢. الشاهد قوله تعالى "خَتَمَ اللهُ على قلوبِهم وعلى سمْعِهم وعلى أبصارِهِم غِشاوةٌ"البقرة ٧

القراءة : غشاوةٌ الجواز : غشاوةً

يقول الفراء " انقطع معنى الختم عند قوله " وعلى سمعهم " ورفعت الغشاوة بـ " على" ولو نصبتها بإضمار وجَعَلَ لكان صواباً "[5]، فالرفع عند الفراء أن تجعل شبه الجملة " على أبصارهم" في محل رفع الخبر وغشاوةٌ مبتدأ، أما النصب فعلى إعمال جعل فيها . يقول الزجّاج: " والرفع في غشاوة هو الباب وعليه مذهب القراء والنصب جائز في النحو على أنَّ المعنى وجعل على أبصارهم غشاوةً كما قال الله عز وجل في موضعٍ آخر : " وختم على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوةً "ومثله من الشعر مما حُمِلَ على معناه قوله :

---

[1] الزجاج ، أبو إسحاق ، معاني القرآن وإعرابه ، تحقيق : عبد الجليل عبده شلبي ، ٤٥/١-٤٦

[2] القرطبي ، الجامع ١٣٥/١

[3] القرطبي ، الجامع ١٣٥/١

[4] محمد ، أحمد سعد ، التوجيه البلاغي للقراءات ص٩٤

[5] الفراء ، معاني القرآن ١٣/١

يا ليتَ بعلكِ قد غدا   مُتقلداً سيفاً ورمحا

معناها متقلداً سيفاً وحاملاً رمحاً [1]

فالنصب على تقدير " جعل " ولا تكون على الختم، وهذا مما تجيزه العربية حيث يقدر فعلاً مناسباً للإعمال فيما بعده كالشاهد السابق، فالرمح يختلف عن السيف، فالسيف يقلد والرمح لا يقلد، لذلك قدروا حاملاً رمحاً، ومنه قول الشاعر :

" علفتها تبناً وماءً بارداً " [2] أي وسقيتها ماءً .

يقول الفراء " وإنما يحسن الإضمار في الكلام الذي يجتمع ويدل أوله على آخره كقولك:قد أصابَ فلانٌ المالَ فبنى الدورَ، والعبيدَ، والإماءَ، واللباسَ الحسن، فقد ترى البناء لا يقع على العبيد ولا الإماء ولا على الدواب ولا على الثياب ولكنه من صفات اليسار" [3].أما وجه اختلاف المعنى بين الرفع والنصب. يقول أبو حيّان " وكأن هذه الجملة ابتدائية ليشمل الكلام الإسنادين إسناد الجملة الفعلية وإسناد الجملة الابتدائية فيكون ذلك آكد، لأن الفعلية تدل على التجدد والحدوث والاسمية تدل على الثبوت" [4] ويعلل النصب بقوله " ويحتمل عندي أن تكون أسماً وضع موضع مصدر من معنى ختم، لأن معنى ختم غشّى وستر كافة، قبل تغشية على سبيل التأكيد" [5] . فالرفع في (غشاوةٌ) يتكون من جملة اسمية مصغّرة وهي بذلك عمدة مكونة من المبتدأ والخبر وتفيد وصف الهيئة . أما النصب فعلى أنها مفعولٌ به، فهي فضلة في الكلام لا عمدة فتكون زائدة عن الجملة الأساسية .

---

(1) الزجاج ، أبو إسحاق ، معاني القرآن وإعرابه ٨٤/١ وينظر القرطبي ، الجامع ١٩١/١

(2) ينظر الشاهد : الأنصاري ، ابن هشام ، شرح شذور الذهب ص ٢٦٣ والقرطبي ،الجامع ١٩١/١ والفراء، معاني القرآن ١٤/١

(3) الفراء ، معاني القرآن ١٤/١

(4) الأندلسي ، البحر المحيط ١٧٦/١

(5) الأندلسي ، البحر المحيط ، ١٧٧/١

٣. الشاهد قوله تعالى " كن فيكونُ " البقرة ١١٧

القراءة : فيكونُ   الجواز : فيكونَ

إذا وقع الفعل المضارع في جواب الأمر بعد الفاء فإنه ينصب، كقولنا "اضرب زيداً فيغضبَ" وهو منصوب بلا خلاف إلاّ ما ذكره الفراء عن شيخ له يدعى العلاء بن سيابه حيث قالَ : " لا أنصب بالفاء جواباً للأمر" [١] وقرأ بالنصب ابن عامر والكسائي عطفاً على أن نقولَ[٢] " وأجاز الفراء القراءتين، النصب عطفاً على أن نقول، أو الاستئناف فيتم المعنى عند قوله تعالى (أن نقول له كن) ويستأنف ما بعده فيكونُ [٣] وأجاز المبرد الرفع والنصب " فأما النصب فعلى أن تقول فيكونَ يا فتى، والرفع على هو يقول فيكونُ "[٤] . فالنصب يكون حملاً للفظ الأمر الحقيقي وهو "كن" في قراءة ابن عامر والكسائي، والقراء الباقون بالرفع على الاستئناف[٥] ، أما أبو حيّان فاعتبر بأن الأمر ليس على الحقيقة حيث شبه الأمر المجازي بالأمر الحقيقي إذ إن الأمر الحقيقي ينتظم فيه شرط وجزاء فلابدَّ من التغاير، إذ لا يصح تقدير أن يكن يكن "[٦] . أما سيبويه فقد وصف قراءة النصب بالضعف حيث يقول ومثله كن فيكونُ، كأنه إنما أمرنا ذاك فيكونُ، وأجاز النصب في اضطرار الشعر ومنه قول الشاعر:

سأترك منزلي لبني تميمٍ   والحقُ بالحجار فأستريحا[٧]

حيث نصب "استريحا" ضرورة شعرية؛ لأنه ليس فيها معنى الطلب والنفي، وكذلك الآية لا يجد فيها سيبويه الأمر لينصب فيه الجواب. وتابعه في ذلك الأنباري، يقول: "ومن قرأ بالنصب

---

[١] ينظر الفراء ، معاني القرآن ٢/٧٩١ والأندلسي ، ارتشاف الضرب ، ٤/١٦٦٩
[٢] ينظر القيسي ، مكّي ، مشكل إعراب القرآن ٣٩٥ والفارسي ، الحجة للقراء السبعة ١/٣٧٠
[٣] ينظر الفراء ، معاني القرآن ٢/١٠٠
[٤] المبرد ، المقتضب ٢/١٨
[٥] الدمياطي ، إتحاف فضلاء البشر ١/٤١٣
[٦] الأندلسي ، النهر الماد ١/١٩٣
[٧] سيبويه ، الكتاب ٣/٣٩

اعتبر لفظ الأمر، وجواب الأمر بالفاء منصوب والنصب ضعيفٌ؛ لأن كن ليس بأمرٍ في الحقيقة، لأنه لا يخلو قوله كن إما أن تكون أمراً لموجود أو معدوم، فإن كان موجوداً فالموجود لا يؤمر بكن، وإن كان معدوماً فالمعدوم لا يخاطب؛ فثبت أنه ليس بأمرٍ على الحقيقة، وإنما معنى كن فيكون، أي يكوّنه فيكونُ فلهذا كانت هذه القراءة ضعيفة"[١] .

أما العكبري فقد ضعّف قراءة النصب لوجهين : " أحدهما : أنّ كن ليس بأمرٍ على الحقيقة؛ إذ ليس هناك مخاطب به، وإنما المعنى على سرعة التكون .

والوجه الثاني : أن جواب الأمر لابد أن يخالف الأمر إما في الفعل أو الفاعل أو فيهما"[٢] وقصد بذلك أن الفاعلين في قوله تعالى "كن فيكون" هما أنفسها ولا يصح ذلك فلا يجوز أن تقول اذهب تذهب، وإنما لابدّ من اختلافُ الفاعلين في الفعلين فتقول اذهبْ يذهبُ زيدٌ. أما المدافعون عن قراءة النصب فنرى أن أبا حيان يقول "ومن قال إن النصب لحنٌ فهو مخطئ، والقراءة في السبعة فهي من المتواتر"[٣] وقد هاجم الدكتور أحمد مكي الأنصاري البصريين عامةً وسيبويه على وجه الخصوص لتضعيفه هذه القراءة حيث اتّهم سيبويه بأنه أوقع نفسه بالحرج حين وضع القاعدة النحوية بعدم نصب الفعل المضارع إلاّ إذا كان جواباً، ودفعه هذا القول إلى تضعيف قراءة سبعية قرأ بها ابن عامر والكسائي، بل ذهب إلى مهاجمة العكبري والأنباري وأتهمهما بالجري وراء التعليلات الفلسفية لموافقة القاعدة النحوية البصريّة.[٤]

ولعل موقف الأنصاري على جانب من الصواب، فالقراءات المتواترة هي مرجع أساسي في اللغة، يجب الأخذ بها وأن نلتمس لها وجهاً في العربية، " فالقراءات أثرٌ عالي الثقة لذا لها

---

[١] الأنباري ، أبو البركات ، البيان في غريب إعراب القرآن ١١٤/١

[٢] العكبري ، التبيان ١٠٩/١ وينظر القيسي ، مكّي ، مشكل إعراب القرآن ٣٩٥/٣٩٦

[٣] الأندلسي ، النهر الماد ١٩٣/١

[٤] ينظر الأنصاري ، أحمد مكّي ، سيبويه والقراءات ٦٣-٧٠

أهمية لغوية مهمة إلى جانب قيمتها الدينية فهي تحوي ثروة لغوية ضخمة لا يستغنى دارس العربية عنها، وهي تسجل أيضاً كثيراً من الظواهر اللهجية لذا يجب أن تعدّ أصلاً يقاس عليه، ولا يجوز الطعن فيها لمخالفة قاعدة نحوية، بل يجب أن تصحح تلك القاعدة بالقراءة" [١] .

تبيّن مما سبق أن وجه النصب كان على جواب الأمر في اللفظ إذ لا يوجد أمرٌ حقيقي إنما هو أمرٌ من باب المجاز، ودلّ على سرعة التكوّن والامتثال لقدرة الله سبحانه وتعالى، أما الرفع فعلى الإخبار عن طريق الاستئناف. وذهب أحدُ الباحثين إلى الموازنة بين الرفع والنصب حيث وجد أن الخلاف القائم على رفض قراءة النصب يستند إلى أنّ (كُنْ) لا يراد بها الأمر الحقيقي وإنما يراد به الخبر فيقول : "لماذا لا نجعل الفعل على حقيقته ؟ ولماذا نتمسك بتلك التعليلات المنطقية التي ذكرها علماؤنا من السُلف الصالح كقولهم إن المنعي الذي ليس بكائن لا يؤمر ولا يخاطب، وقد يكون هذا صحيحاً في عرفنا وميزاننا البشري، لكن الأمر يختلف تماماً عمّا هو في ميزان الله وناموسه. أنستطيع أن نقول أن الله لا يملك القدرة على أن يأمر المنعي الذي ليس بكائن، إن هذا اتّهام لله بالقصور والعجز، وتعالى الله أن يكون كذلك".[٢]

٤. الشاهد قوله تعالى " بل أحياءٌ عندَ ربِّهم " آل عمران ١٦٩

القراءة : أحياءٌ　　　　　　　　الجواز: أحياءً

يقول الفراء [٣] "رفع وهو أوجه من النصب، لأنه لو نصب لكان على: ولكن احسبهم أحياءً، فطرح الشك من هذا الموضع أجود، ولو كان نصباً كان صواباً ، كما تقول: لا تظنّنهُ كاذباً، بل اظننهُ صادقاً"

---

[١] بطاينه ، فارس ، آراء الفراء في النحو والقراءات القرآنية والأصوات اللغوية ، من خلال كتابه معاني القرآن ، مجلة جرش للبحوث والدراسات العدد الأول ١٩٩٦ ص١٤٤.

[٢] هنادي ، محمد عبد القادر ، ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم ص ٢٣٧

[٣] الفراء ، معاني القرآن ١/١٧١

فالرفع عند الفراء هو الوجه وذلك لما يقتضيه المعنى وذلك لأن الرفع دليل على الثبوت والتيقن بمنزله هؤلاء الشهداء، أمّا النصب فإنه يدخل السياق في دائرة الشك وهو ما لا يقبله المعنى ، وكانت إجازته للنصب وفق ما تقتضيه اللغة بأنها تجيز النصب في مثل هذا الموضع وأجازه الزجّاج حيث يقول : " ولو قرئت أحياءً لجاز المعنى " [1] . وقد رفض هذا التأويل محيي الدين درويش وأنكر جواز القراءة بالنصب فيقول :"وليست (بل) التي تعطف مفرداً على مفرد، لأن المعنى يختل إذ يصير لا تحسبهم أحياءً بل الغرض الإعلام بحياتهم ترغيباً في الجهاد"[2] .

وحرف العطف (بل) يفيد الإضراب والاستدراك حيث نقول ما ظننتُ زيداً مسافراً بل مقيماً، وعليه يمكننا النصب على اعتبار النهيُ في بداية الآية لا تحسبن .... بل أحسبهم أحياءً وهو ما ذهب إليه العكبري حيث يقول : " ويقرأ بالنصب على أمواتاً .... وقيل أضمر الفعل، تقديره بل أحسبوهم أحياءً وحذف ذلك لتقدم ما يدل عليه" [3] .

ويمكن القول إن النصب جائز من وجهة نظرٍ أخرى، وهي أن الله يخاطب الناس بأنهم على شك في حياة الشهداء ، فيقول ولا تحسبنّ ، وعند إقناعهم بحياتهم الأكيدة جاء الخطاب على ضرب المشاكلة فقال بل احسبوهم أحياءً كقوله تعالى " وجزاءُ سيئةٍ سيئةٌ مثلها" [4] والسيئة الثانية هي العقوبة وجاءت بلفظ السيئة الأولى ضرباً من المشاكلة . والله أعلم

٥. الشاهد قوله تعالى " **بما حَفِظَ اللهُ** " النساء ٣٤

القراءة : اللهُ   الجواز : اللهَ

---

(١) الزجّاج ، معاني القرآن وإعرابه ٤٨٨/١

(٢) درويش ، محيي الدين ، إعراب القرآن وبيانه ، ٥٧٤/١

(٣) العكبري ، التبيان ٥٦٢/١

(٤) الشورى الآية ٤٠

الرفع بإسناد لفظ الجلالة إلى الفعل، وقد أجاز الفراء النصب بإيقاع الفعل علـى لفـظ الجلالة إذ يقول : " وبعضهم يقرأ بما حفظ اللهَ فنصبه على أن يجعل الفعل واقعاً كأنـك قلـت حافظات للغيبِ بالذي يحفظ اللهَ كما تقول بما أرضى اللهَ ، فتجعل الفعل لـ "مـا" فيكـون فـي مذهب مصدر، ولست أشتهيه؛ لأنه ليس بفعل لفاعل معروف وإنما هو كالمصدر" [1].

والظاهر أن لفظ الجلالة نصب بإقامة المضاف إليه مقام المضاف المحذوف، والتقـدير بما حفظ أمرَ اللهِ أو شريعةَ الله ، والعرب تحذف المضاف إذا سدّ المضاف إليه مكانـه كقولـه تعالى "واسأل القريةَ " [2] والتقدير أهل القريةِ ومنه قوله تعالى"إن تنـصروا اللهَ ينـصركم " [3] يقول ابن جنّي : " هو على حذف المضاف أي بما حفظ دين الله وشريعة الله وعهود الله ، ..... وحذف المضاف في القرآن والشعر وفصيح الكلام في عدد الرملِ سـعةً " [4] ، ومـن حـذف المضاف في الشعر قول الشاعر:

أكلَّ امرئٍ تحسبين امرأً   ونارٍ توقّدُ بالليلِ ناراً [5]

فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه مجروراً (نارٍ). وعلى النصب في الآية الكريمة تكون مـا موصوفة أو نكرة موصوفة ، وفي "حفظ" ضمير يعود إليها على تقـدير مـضاف ، إذ الـذات المقدسة لا يحفظها أحدٌ ، أي : بالبرِ الذي أو بشيء حفظ الله ودينَه ومنه الحـديث: احفـظ اللهَ يحفظك" [6] .

---

[1] الفراء ، معاني القرآن ٢٦٥/١

[2] يوسف الآية ٨٢

[3] محمد الآية ٧

[4] ابن جنّي ، المحتسب ١٨٨/١

[5] ينظر الشاهد سيبويه ، الكتاب ٦٦/١ ، والأنصاري ، ابن هشام ، مغني اللبيب ٣٨٢ ، وابن عقيل ، شرح ابن عقيل ٦٧/٢

[6] الدمياطي ، إتحاف فضلاء البشر ، ٥١٠/١-٥١١

"ومعنى الرفع حافظات لمغيب أزواجهن بحفظ الله ومعونته وتسديده ، والنصب بحفظهن الله أي أمره " [١]. " فالرفع أبين وأوضح للمعنى " [٢].

٦. الشاهد " السارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيديهما " المائدة ٣٨

القراءة : السارقُ   الجواز: السارقَ

يقول الفراء " مرفوعان بما عاد من ذكرهما والنصب فيهما جائز كما يجوز أزيدٌ ضربته وأزيداً ضربته ، وإنما تختار العرب الرفع في " السارق، السارقة " لأنهما غير موقتين فوجّها توجيه الجزاء كقولك مَنْ سَرق فاقطعوا يده ، فـ (من) لا يكون إلاّ رفعاً ولو أردت سارقاً بعينه كان النصب وجه الكلام [٣] .

وقد أجاز سيبويه الوجهين (الرفع والنصب) ، وتأول الرفع على الخبر، وأشار إلى الآية بأن علة الرفع أنه لم يُبنَ على الفعل ولكنه جاء مثل قوله تعالى "مثل الجنةِ التي وعد المتقون " ثم قال بعدُ " فيها أنهارٌ من ماءٍ " فيها كذا وكذا فإنما وضعَ المثلُ للحديث الذي بعده فذكر أخباراً وأحاديث فكأنه قال ومن القصص مثلُ الجنة "[٤]

وبذلك رفعت السارقُ بضمير مقدّر عمل فيها ، ثم جاء الفعل فلم يعمل ونظيرهُ في كلام العربِ قولهم : (وقائلةٍ: خولانُ فانْكَحْ فتاتَهم) ، على تقدير هذه خولانُ ، ويرى سيبويه أن النصب وجه الكلام ، وذلك أن الوجه في الأمر والنهي النصب ، وذلك أنّ حدَّ الكلام تقديمُ الفعل وهو فيه أوجب ، ولكن أبت العامةُ إلاّ القراءة بالرفع" [٥] .

---

[١] القرطبي ، الجامع ١٧٠/٥

[٢] النحاس ، إعراب القرآن ٤٥٢/١

[٣] الفراء ، معاني القرآن ٣٠٦/١

[٤] سيبويه ، الكتاب ١٤٣/١

[٥] سيبويه ، الكتاب ١٤٤/١

ويمكن القول أن الرفع أقيس رواية ودراية ، لأن المشغول عنه يحمل معنى الشرط ثم إنه قبل فعلٍ طلبي مقرون بالفاء ، والنصب ضعيف ولكنه صح عن العرب ، إضافةً إلى ذلك فإن معنى الرفع لا يكون قصد الحكم إلى سارق بعينه ولكنه بمعنى من سرقَ فاقطعوا .... أما النصب فيتعين عليه سارقٌ بعينه وهو ليس المقصود ، والله أعلم .

٧. الشاهد قوله تعالى " قد أنزلنا عليكم لباساً يواري سوآتكم وريشاً ولباسُ التقوى ذلك خيرٌ" الأعراف ٢٦

القراءة : ولباسُ الجواز : ولباسَ

يقرأ بالنصب والرفع، فالنصب عطفاً على (ريشاً) والرفع على الاستئناف ، وقد أجاز الفراء القراءتين ورجح قراءة النصب، حيث يقول " فنصب اللباس أحبُّ إليّ لأنه تابع الريش"[1]، وقرأ بالرفع ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة، وقرأ نافع وابن عامر والكسائي بالنصب" [2]. وقد علل العكبري قراءة النصب بأنه " إذا قيل كيف ينزل اللباس والريش؟ قيل لما كان الريش واللباس ينبتان بالمطر والمطر يُنزل جعل ما هو المُسبَّب بمنزلة السبب ، ويقرأ بالرفع على الابتداء "[3] . يقول الزجاج " فمن نصب عطف به على الريش ، يكون المعنى: أنزلنا عليكم لباس التقوى ، ويرفع خيراً (بذلك) ومن رفع اللباس فرفعه على ضربين: أحدهما أن يكون مبتدأ ويكون ذلك من صفته ويكون خيرٌ خبر الابتداء ، والمعنى ولباس التقوى المشار إليه خيرٌ ويجوز أن يكون " ولباسُ التقوى " مرفوعاً بإضمار هو ، والمعنى هو لباس التقوى أي وسترُ العورة لباس المتقين " [4] ، وبذلك يكون معنى النصب أن الله قد أنزل لباسين لباساً يستر

---

[1] الفراء ، معاني القرآن ٣٧٥/١

[2] الفارسي ، أبو علي ، الحجة للقراء السبعة ٢٣٤/٢

[3] العكبري ، التبيان ٥٦٢/١

[4] الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ٢٣٨/٢ - ٢٣٩

الإنسان فيه عورته ويقيه الحر والبرد ، ولباساً آخر يتزين به، والرفع على الاستئناف المـــردود على اللباس الأول ، أي أنزل لباساً وهو لباسُ التقوى.

٨. الشاهد قوله تعالى " وجَعل كلمةَ الذين كفروا السفلى وكلمةُ اللهِ هي العليا" التوبه٤

القراءة : وكلمةُ الجواز: وكلمةَ

القراءة بالرفع على الاستئناف والابتداء ، وقد أجاز الفراء القراءة بالنصب وتكون الواو عاطفة ، وقد عمل فيها الفعل، فيكون التقدير وجعل كلمةَ الله هي العليا، وقد استكره الفراء ذلك لظهور لفظ الجلالة (الله) لأن قراءة النصب تستلزم أن يكون الفعل لله ، أي يصبح التقدير وجعل الله كلمةَ الله هي العليا ، والأصل في الكلام " أن تقول قد أعتق أبوك غلامه، ولا تقـــول أعتـــق أبوك غلامَ أبيك، ومنه في الشعر:

متى تأت زيداً قاعداً عندَ حوضهِ لتِهدَم ظلماً حوضَ زيدٍ تقارعُ

فذكر زيد مرتين، ولم يُكَنِ عنه في الثانية؛ والكناية وجه الكلام " [١] واعتبر الزمخشري الرفع وجه الكلام مع جواز النصب [٢] . وأنشد سيبويه مثالاً على ذلك في إعادة الإظهار مع حقه في الإضمار قول الشاعر :

لا أرى الموتَ يسبقُ الموتَ شيءٌ نغَّصَ الموتُ ذا الغنى والفقيرا

وقول الجعدي :

إذا الوحشُ ضمَّ الوحشَ في ظُللاتِها سَواقِطُ من حَرٍّ وقد كان أظْهَرا

فأعاد الإظهار، والرفع فيه الوجه [٣] .

---

[١] الفراء ، معاني القرآن ٤٣٨/١

[٢] الزمخشري ، الكشاف ٢/ ١٩٤

[٣] سيبويه ، الكتاب ٦٢/١-٦٣ ، وينظر القرطبي ، الجامع ١٤٩/٨

وقد وازن النحاس بين كلام الفراء وسيبويه ، واعتبر " أن استشهاد الفراء بقول الشاعر (متى تأت زيداً ......) لا يشبه الآية ولكن يشبهها ما أنشده سيبويه : (لا أرى الموت يسبق الموت ......) وهذا جيد حسن لا إشكال فيه ، بل يقول النحويون الحذّاق إن في إعادة الذكر في مثل هذا فائدة ، وهي أن فيه معنى التعظيم "[1]

وقد أوجز العكبري ضعف قراءة النصب ، ووجه اختلاف المعنى بين قراءتي الرفع والنصب أحدهما : أن فيه وضع الظاهر موضع المضمر، إذ الوجه أن تقول كَلِمتُهُ . والثاني: أن فيه دلالة على أن كلمة الله كانت سفلى فصارت عليها، وليس كذلك.[2]

أما السبب الأول فيمكنُ الإجابة عنه بما ذكره النحاس بأن وضع الظاهر مكان المضمر يأتي من باب التعظيم، وقد وردت عليه شواهد شعرية ذكرتُ سابقاً. أمّا الوجه الثاني وهو ما يخص المعنى فهناك اختلاف بين دلالة النصب والرفع بما ذهب إليه العكبري، وهو أن النصب يدل على التجدد في الحدث، والرفع يدل على الثبوت ، وهو ما أشار إليه العكبري بقراءة النصب أن هناك تحويلاً من حالةٍ إلى أخرى ، حيث كانت كلمة الله على حالةٍ وتحولت إلى عليا وهو ليس المعنى المراد ، تعالى الله عن ذلك ، أما الرفع فيدل على الثبات والاستقرار في جميع الأحوال. والله أعلم .

٩. الشاهد قوله تعالى " فَصبرٌ جميلٌ " يوسف ١٨

القراءة : فصبرٌ   الجواز : فصبراً

---

[1] النحاس ، إعراب القرآن ٢/٢١٦

[2] العكبري ، التبيان ٢/٦٤٥

" الرفع على الاسمية أي فصبري صبرٌ جميل. يقول الفراء " ولو كان فصبراً جميلاً يكون كالأمر لنفسه بالصبر لجاز" [١] ، " وقرأ بالنصب عيسى بن عمر والأشهب العقيلي "[٢]، "والنصب على المصدر، أي: فأنا أصبر صبراً جميلاً ، والرفع الاختيار فيه؛ لأنه ليس بأمر ولو كان أمراً لكان الاختيار فيه النصب " [٣] ، والذي اختاره مكّي كان اختيار سيبويه في توجيه النصب حيث لا يصلح النصب ، عند سيبويه في مثل هذا إلاّ مع الأمر وعليه وجد سيبويه قول الشاعر :

يشكو إلي جَملي طُولَ السُّرى   صبرٌ جميلٌ فكلانا مُبتلى

" أن النصب أكثر وأجود لأنه يأمره " [٤] أما في الآية الكريمة فيعقوب عليه السلام لا يأمر نفسه بالصبر، وإنما يخبر بأن صبره حاصلٌ لذلك، فإن الزجاج لا يجوّز النصب إلاّ في غير القرآن ، " ويجوز في غير القرآن فصبراً جميلاً " [٥] وذلك أن المعنى المراد يتأتى بالرفع ولا يتأتى بالنصب ، بيدا أن قراءة النصب قد يلتمس لها أهل البلاغة مخرجاً بالالتفات ،" وذلك أن يعقوب – عليه السلام – رجع إلى مخاطبة نفسه في أثناء مخاطبة بنيه ، كما يمكن أن يندرج تحت ما يسمى بالتجريد ، حيث يجرد من نفسه إنساناً يأمره بالصبر".[٦]

١٠. الشاهد قوله تعالى " قالوا أضغاثُ أحلامٍ " يوسف ٤٤

القراءة : أضغاثُ   الجواز: أضغاثَ

---

[١] الفراء ، معاني القرآن ٣٩/٢

[٢] القرطبي ، الجامع ١٥١/٩

[٣] القيسي ، مشكل إعراب القرآن ٣٦٣

[٤] سيبويه ، الكتاب ٣٢١/١

[٥] الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ٩٦/٢

[٦] محمد ، أحمد سعد ، التوجيه البلاغي للقراءات ٩٦-٩٧

" رفع لأنهم أرادوا : ليس هذه بشيء إنما هي أضغاث أحلام ، وهو كقوله : ماذا أنـزل ربكم قالوا أساطيرَ الأولين ، " كفروا فقالوا لم ينزل شيئاً إنما هي أساطيرُ الأولين ، ... ولو كان أضغاثَ أحلامٍ ، أي أنك رأيت أضغاثَ أحلام كان صواباً" .[١]

الرفع على الخبر لمبتدأ محذوف تقديره هي أضغاث أحلام والنصب على أنها مفعولٌ به لفعل مقدّر من الرؤيا أنك رأيت في منامك أضغاث أحلام .

وقراءة النصب لم يُقرأ بها وإنما هي مما تجيزه الصيغه اللغوية وتقدير العوامل ، ونقل القرطبي رأي النحاس في ذلك " النصب بعيد؛ لأن المعنى لم ترَ شيئاً له تأويل إنما هي أضغاثُ أحلام أي أخلاط " [٢]

ويمكن القول أن هنالك وجهاً للنصب في الآية فما المانع أن يكون القول إنك لم ترَ شيئاً إنما رأيتَ أضغاث أحلام أي أحلاماً مختلطة رأيتها حقاً لكنها لا تأويل لها عندنا، ولذلك أرسلوا إلى سيدنا يوسف عليه السّلام ليفسّرها . والخلاف بين الرفع والنصب أن الرفعَ يدل على الثبوت والتيقن بأن ما رآه هي أضغاث أحلام لا تأويل لها ، أمّا النصب فهو على الإقرار بأنك رأيـت أضغاث أحلامٍ لها تأويل لكننا لا علم لنا بها، وهو يقترب من قوله تعالى " ماذا أنزل ربُكم قالوا أساطيرُ الأولين " النحل ٢٤ وقوله تعالى " ماذا أنزل ربُكم قالوا خيراً " النحـل ٣٠ " فالسؤال الأول موجه للجاحدين ، والثاني موجه للمتقين فالنصب والرفع جاء فصلاً بين جـواب المقـرّ وجواب الجاحد ، يعني أن هؤلاء لما سُئلوا لم يتلعثموا .... وأولئك عـدلوا بـالجواب عـن السؤال فقالوا هو أساطيرُ الأولين " [٣] ، وكذلك أضغاث تتأول بالإقرار والنفي .

---

(١) الفراء ، معاني القرآن ٢/٤٦-٤٧

(٢) القرطبي ، الجامع ٩/٢٠٠

(٣) محمد ، أحمد سعد ، التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية ١٢٤

١١. الشاهد قوله تعالى " تقاتلونهم أو يسْلمون " الفتح ١٦

يقول الفراء " وفي إحدى القراءتين أو يسلموا والمعنى تقاتلونهم أبداً حتى يسلموا وإلاّ أن يسلموا تقاتلونهم ، أو يكون منهم الإسلام " [١] حيث يقْرأ بحذف النون والتقدير إلاّ أن يسلموا وإلى أن يسلموا فنصبه بأن مضمرة [٢] .

" ومعنى الرفع أن يكون أحد الأمرين : إما المقاتلة وإما الإسلام لا ثالث لهما، والنصب بمعنى حتى يسلموا " [٣] فالرفع على الإشراك أو على القطع ، أي أن شأنكم مع القوم إما القتال أو يدخلون في الإسلام ، والنصب على تقدير إلا أن يسلموا فيكون للقتال مستمراً واقعاً حتى يسلموا، ومنه قول امرىء القيس :

فقلتُ لهُ لا تَبكِ عَينُك إنّما   نُحاولُ مُلْكاً أو نَموتَ فنُعذَرا [٤]

ويقول المبرد " جملة هذا أن كل موضع تصلح فيه (حتى) و (إلا أن) فالنصب فيها جائز جيد إذا أردت هذا المعنى ، والعطف على ما قبله مستعمل في كل موضع" [٥] .

إلاّ أن قول امرىء القيس " فقلت له لا تبك... لا يستقيم فيه المعنى مع العطف لأن الشاعر لم يرد معنى العطف ، وإنما أراد " أنه يحاول طلب الملك إلى أن يموتَ فيعذر، ويروى فنُعذِرا ومعناه نبلغُ العذرَ " [٦] .

وقد لخّص أحد الباحثين التوجيهات للقراءتين فيقول : " وبذلك تعددت تقديرات آية الفتح بناءً على اختلاف قراءتيهما، فتفاوت بذلك نسق الآية وتعددت أوجه معانيها ، فقد رأى الجمهور أن

---

(١) الفراء ، معاني القرآن ٦٦/٣

(٢) العكبري ، إعراب القراءات الشواذ ٤٩٦/٢

(٣) القرطبي ، الجامع ٢٧٣/١٦

(٤) سيبويه ، الكتاب ٤٧/٣ وينظر المبرد ، المقتضب ٢٨/٢-٢٩

(٥) المبرد ، المقتضب ٢٩/٢

(٦) الشنتمري ، تحصيل عن الذهب ٣٩٦

الكافرون، ويقول ويجوز أن تكون إذا الثانية وهي قوله إذا رجّت الأرض رجا خبـراً عـن إذا الأولى " [1]

والمشكل النصب ما بعد المجرور لتعذر اسم ليس، ثم إن قدرنا اسم ليس من وجـهٍ مـا يشكل نصب خافضةً رافعةٍ وجعلها خبرين لـ (ليس) لانعكاس المعنى؛ لأن المراد الواقعة ترفع قوماً وتخفض آخرين "وليس" على هذا قد نفت الخفض والرفع. والجواب أن المجرور لـيس اسم ليس" [2] والقاعدة النحوية العامة أن المجرور لا يمكن أن يكون اسم ليس [3] ، "فالرفع هـو الوجه على معنى هي خافضةٌ رافعة ، ومن نصب فعلى وجهين: أحـدهما إذا وقعـت الواقعـة خافضةً رافعةً على الحال ، ويجوز على إضمار " تقع " ويكون المعنى إذا وقعت تقع خافـضةً رافعة على الحال من تقع المضمر" [4] .

والرفع أثبت في المعنى لأنها تدل على استقرار الحال أي هي رافعةٌ للمؤمنين على حال مستقرٍ، وخافضةٌ للكافرين على حال مستقر أيضاً ، أمّا النصب فعلى الحال، فهو فـضلة فـي الجملة فقولنا جاء زيدٌ، جملة تامة من (مسند ومسند إليه) ، وقولنا جاءَ زيدٌ راكباً لم تـزد فـي الجملة معنى سوى بيان الهيئة ، أمّا أصل الجملة فيبقى المعنى فيه ثابتاً .

١٣. الشاهد : قوله تعالى " لواحةٌ للبشرِ " المدثر ٢٩

القراءة : لواحةً الجواز : لواحةٌ

يقول الفراء: " مردود على سقر بنيّة التكرير .... ولو كان لواحةٌ للبشر كان صواباً" [5]

أي الرفع على البدل من قوله تعالى " وما أدراك ما سقر" .

---

(1) ابن جنّي ، المحتسب ٣٠٧/٢

(2) عبد العزيز ، عزالدين ، فوائد في مشكل القرآن ، تحقيق : سيد : رضوان علي ص ٢٣٨-٢٣٩

(3) عبد العزيز ، عزالدين ، فوائد في مشكل القرآن ، حاشية المحقق ص ٢٣٩

(4) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ١٠٧/٥

(5) الفراء ، معاني القرآن ٢٠٣/٣

أما وجه النصب فعلى الحال من الضمير في أي من الفعلين (تبقي وتذر) [١] .

وذهب القرطبي إلى " أن الرفع نعت لـ "سقر" وهي قراءة العامة ، وقرأ عطية العوفي ونصر بن عاصم وعيسى بن عمر " لواحةً " بالنصب على الاختصاص للتهويل " [٢] .

ويمكن لمح الفرق الدلالي بين القراءتين؛ فالقراءة الأولى قائمة على النعت أو البدل من (سقر) فتكون لواحةٌ صفة من صفات سقر ، إذ يقول القرطبي أن معنى (لواحةٌ) (مقيّدةٌ) [٣] أو البدل من سقر أي لواحةٌ تقوم مقام سقر في الدلالة وتفسّرها . أما النصب فقد خرج إلى " ما يسمى بالحال اللازمة المؤكدة أو النصب على الاختصاص للتهويل ، أو إلى غير ذلك من وجوه تمليها الصفة النحوية ويتحقق معها الثبات " [٤] . وذلك أن الحال فضلة في الكلام يمكن الاستغناء عنه أما أحد ركني الجملة الاسمية فهي عمدةٌ لا يمكن الاستغناء عنها ، فقراءة الرفع أثبت وأظهر للمعنى.

ب. الجوار من الكسر إلى الفتح

١. الشاهد قوله تعالى " حافظوا على الصلواتِ والصلاةِ الوسطى " البقرة ٢٣٨

القراءة : الصلاةِ   الجوار : للصلاةَ

يقول الفراء " في قراءة عبدالله وعلى للصلاة الوسطى، فلذلك آثرت القرّاء الخفض ولو نُصب على الحث عليها بفعل مضمر لكان وجهاً حسناً ، وهو كقولك في الكلام : عليك بقرابتك والأمّ ، فخصها بالبرّ " [٥] فالجر على العطف على الصلوات أو استناداً إلى قراءة عبدالله بإعادة

---

[١] العكبري ،التبيان ١٢٥/٢

[٢] القرطبي ،الجامع ٧٧/١٩

[٣] القرطبي ، الجامع ٧٧/١٩

[٤] محمد ، أحمد سعد ، التوجيه البلاغي للقراءات ، ص ١٠٧

[٥] الفراء ، معاني القرآن ١٥٦/١

حرف الجر قبلها ، أما النصب عند الفراء فهو على فعلٍ مقدرٍ أي أخصّ أو والزموا ...." وقد قرأت عائشة – رضي الله عنها – الصلاةَ الوسطى بالنصب على المدح والاختصاص ".[1]

ووجه الخلاف في المعنى أن قراءة الجر عطفت الصلاة الوسطى على الصلوات ، وفيه معنى التأكيد لأن الصلاة الوسطى من ضمن الصلوات ، فجاءت على ضربٍ من التوكيد بالتكرير أمّا معنى للنصب ، فجاء لزيادة للحث والإغراء عن طريق النصب، وهو أيضاً باب من التوكيد على أهميتها ، إلاّ أن النصب أبين وأوضح للمعنى، ولعلّ ما ذهب إليه القرطبي " من أن صلاة العصر كانت أشق على المسلمين، لأنها كانت تجئ في الهاجرة " [2] فجاء التوكيد عليها إذا أخذ بعين الاعتبار أن الصلاة الوسطى هي صلاة العصر، رغم الخلاف الذي دار حول أي صلاة من الصلوات . وعليه يمكن أن يُعزى القطع من الجر إلى للنصب إلى أهمية الصلاة الوسطى بين الصلوات، فالانتقال من حركة إلى أخرى في معرض الكلام فيه تنبيه للقارئ والسامع بانتقال مجرى الكلام من حالة إلى أخرى فبعد قوله تعالى حافظوا على الصلوات قطع النسق بعد للواو (والصلاةَ) أي والزموا على وجه الخصوص للصلاةَ الوسطى . والله أعلم

٢. الشاهد قوله تعالى " وجاءوا على قميصه بدمٍ كذبٍ " يوسف ١٨

القراءة : كذبٍ الجواز : كذباً

يقول الفراء: " يجوز في العربية أن تقولَ جاءوا على قميصه بدمٍ كذباً،كما تقول جاءوا بأمرٍ باطلٍ وباطلاً وحقٍ وحقاً ".[3] وهذا مما تجيزه الصيغة اللغوية عند الفراء .

وقد قرأ الجمهور بدمٍ كذبٍ وصفاً للدم على سبيل المبالغة ، أو حذف المضاف أي ذي كذبٍ لما كان دالاً على الكذب وصف به وإن كان الكذبَ صادراً من غيره ، وقرأ زيد بن علي

---

[1] الزمخشري ، الكشاف ص ١/١٣٩

[2] القرطبي ، الجامع ٣/٢٠٩

[3] الفراء ، معاني القرآن ٢/٣٨

(كذباً) بالنصب، فاحتمل أن يكون مصدراً في موضع الحال ، وأن يكــون مفعــولاً لأجلــه .[١]

والنصب على الحال بمعنى جاءوا كاذبين .[٢] "والدم الكذب أي دم مكذوب فيه فوصف الــدم بالمصدر، فصار تقديره بدمٍ ذي كذبٍ، مثل واسأل القرية، والفاعــل والمفعــول قــد يــسميان بالمصدر يقال هذا ضرب الأمير أي مضروبة "[٣]

والفرق بالمعنى بين الجر والنصب أن الجر جاء صفةً للدم على وجه من الوجوه، إمــا للمبالغة في الوصف أو على حذف المضاف ، وأصله ذي كذبٍ فالتصقت صفة الكذب بالدم .

أمّا النصب فجاء مفسراً لحال أخوة يوسف ، أي جاءوا بهذا الدم كاذبين أي فــي حالــة كذب منهم على أبيهم ، أو مفعولاً لأجله ، وتقدير المعنى أنهم جاءوا بالدم لإقناع أبيهم على كذب روايتهم .

ثالثاً : جواز الكسر

انتظمت هذه الإجازة في قسمين :

القسم الأول : من الضم إلى الكسر، وشمل خمسة شواهد، قرئت برواية حفص بالضم وأجاز الفراء فيها الكسر .

القسم الثاني : من الفتح إلى الكسر، وشمل ثلاثة شواهد، قرئت بالفتح وأجاز الفراء فيها الكسر .

وقد رُتبتْ هذه الشواهد في كشاف توضيحي شمل موضع للشاهد في الآية ورقم السورة والآية وإجازة الفراء فيها . مع مراعاة تسلسل السور في القرآن الكريم وتالياً :

---

[١] الأندلسي ، البحر المحيط ٢٨٩/٥

[٢] الزمخشري ، الكشاف ٦٧/٣

[٣] القرطبي ، الجامع ١٤٩/٩

كشاف توضيحي يبيّن إجازة الفراء إلى الكسر باختلاف المعنى وانتظمت هذه الإجازة في قسمين : من الضم إلى الكسر (٥) شواهد ، ومن الفتح إلى الكسر (٣) شواهد.

أ.من الضم إلى الكسر

الرقم	الآية / موضع الشاهد	رقم السورة / رقم الآية	إجازة الفراء
١.	" إلاّ أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام والملائكةُ "	٢١٠/٢	الملائكةِ
٢.	" وجناتٌ من أعنابٍ وزرعٌ ونخيلٌ "	٤/١٣	وزرعٍ
٣.	" إنّ الله هو الرزّاق ذو القوةِ المتينُ "	٥٨/٥١	المتينِ
٤.	" ولحمُ طيرٍ مما يشتهون وحورٌ عينٌ "	٢٢/٥٦	وحورٍ
٥.	" ذو العرشِ المجيدُ "	١٥/٨٥	المجيدِ

ب. من الفتح إلى الكسر

الرقم	الآية / موضع الشاهد	رقم السورة / رقم الآية	إجازة الفراء
١.	" واتقوا اللهَ الذي تساءلون به والأرحامَ "	١/٤	الأرحامِ
٢.	" فاغسلوا وجوهكمَ وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلَكم"	٦/٥	أرجلِكم
٣.	" إلا أن يؤذن لكم إلى طعامٍ غيرَ ناظرين إناه "	٥٣/٣٣	غيرِ

أ. من الضم إلى الكسر

١. الشاهد قوله تعالى " إلاّ أن يأتيهم اللهُ في ظللٍ من الغمام والملائكةُ " البقرة ٢١٠

القراءة : الملائكةُ الجواز : الملائكةِ

يقول الفراء " رفع مردود على (الله) تبارك وتعالى وقد خفضها بعض أهل المدينة، يريد في ظللٍ من الغمام وفي الملائكةِ والرفع أجود " [١]

---

[١] الفراء ، معاني القرآن ١٢٤/١

فأجاز الفراء قراءة الجر مع ترجيحه لقراءة الرفع ووصفها بأنها الأجود . يقول القرطبي " وقرأ أبو جعفر والملائكةِ (بالخفض) عطفاً على الغمام .... وقال الزجّاج في ظللٍ من الغمام ومن الملائكة " [1] . ويبدو أن هنالك اختلافاً في المعنى باختلاف التعاطف ، فعند العطف على لفظ الجلالة (الله) أصبح التأويل إتيان الله والملائكة في ظللٍ من الغمام ، أمّا الجر فعلى معنى أن الله يأتي في ظللٍ من الغمام ومن الملائكةِ فاشتركت الملائكةُ في الظلل من الغمام ، هذا إذا أخذ ظاهر اللفظ وتأويل حركة الإعراب . ويقول القرطبي" ويحتمل أن يكون معنى الإتيان راجعاً إلى الجزاء ، فسّمي الجزاء إتياناً، كما سمي التخويف والتعريب في قصة نمرود فقال : " فأتى اللهُ بنيانهم من القواعد فخرّ عليهم السقفُ من فوقهم" [2] .

٢. الشاهد قوله تعالى " وجناتٌ من أعنابٍ وزَرْعٌ ونخيلٌ " الرعد ٤

القراءة : وزرعٌ ونخيلٌ الجواز: وزرعٍ ونخيلٍ

يقول الفراء " فلكَ في الزرع وما بعده الرفع ، ولو خفضت كان صواباً. فمن رفع جعله مردوداً على الجنات ، ومن خفض جعله مردوداً على الأعناب أي من أعناب ، ومن كذا وكذا"[3] . ومعنى قول الفراء أن الرفع مردود على الجنات أي في الأرض جنات وزرعٌ فلا يكون الزرع من الجنة ، أما قراءة الجر فتكون على معنى أن الجنة مكـونة من الأعنـاب والزرع أي من أعنابٍ وزرعٍ . واعتبر بعضهم ذلك ضعيفاً إذ إن الزرع ليس من الجنة، يقول أبو زرعه: "ذكرها للعباس فقال سألت أبا عمرو كيف لا تقرأ وزرعٍ بالجر؟ قال : للجنات لا تكون من زرعٍ"[4]

---

[1] القرطبي ، الجامع ٢٥/٣

[2] القرطبي ، الجامع ٢٦/٢٥/٣

[3] الفراء ، معاني القرآن ٥٨/٢

[4] أبو زرعة ، حجة القراءات، ٣٦٩

يقول القرطبي " رفعها ابن كثير وأبو عمرو وحفص عطفاً على الجنات ..... وخفضها الباقون نسقاً على الأعناب فيكون الزرع والنخيل من الجنات " [1]

وقد فصّل أبو علي الفارسي الكلام[2] في تأويل قراءة الرفع والجر، فرأى أن من قرأ بالرفع جعل الجنة مكونة من العنبِ لاشيء غيرها ، فالجنة يمكن أن تكون من الأعناب وحدها أو من النخيل وحدها ، أمّا من قرأ بالجر فإنه جعل الجنة مكونة من نخيل وأعناب وزرع، فالأرض إذا احتوت النخيل والكرم سُمّيت جنة بدلالة قوله تعالى " وجعلنا فيها جناتٍ من نخيلٍ وأعناب " وقوله تعالى " أو تكون لك جنة من نخيلٍ وعنبٍ " . "

٣. الشاهد قوله تعالى " إن اللهَ هو الرزّاقُ ذو القوّة المتينُ " الذاريات ٥٨

القراءة : المتينُ الجواز : المتينِ

يقول الفراء " قرأ يحيى بن وثّاب (المتين) بالخفض جعله من نعت (القوة) .... وقرأ الناسُ (المتينُ) رفع من صفة الله تبارك وتعالى " [3]

فتكون (المتين) بالرفع صفة لله سبحانه ، وبالجر صفة للقوة. ووقع الخلاف حول لفظه (المتين) بقراءة الجر . كيف تكون نعتاً للقوة وهي مؤنثة والمتين مذكر؟ وحدد ابن جنّي أمرين في احتمال الجر على الصفة للقوة :" أحدهما أن يكون وصفاً للقوة فذكره على معنى الحبلِ ، .. أو للجوار للقوة على قولهم هذا جحرُ ضبٍ خربٍ[4] وهذا ما أنكره النحاس قال " والجوار لا يقع في القرآن ولا في كلام فصيح ، .... ولكن القول في قراءة من خفض أنه تأنيث غير حقيقي، والتقدير فيه عند أبي إسحاق ذو الاقتدار المتين لأن الاقتدار والقوة واحدة " [5].

---

(1) القرطبي ، الجامع ٢٨٢/٩

(2) الفارسي ،الحجة للقراء السبعة ،٥٠٤/٣

(3) الفراء ، معاني القرآن ٩٠/٣

(4) ابن جنّي ، المحتسب ٢٨٩/٢

(5) النحاس ، إعراب القرآن ٢٥٢/٤

إذا ما الغانياتُ بَرزنَ يوماً وزجّجنَ الحَواجِبَ والعُيُونا

فالعين لا تزجّج إنما تكحّل فردها على الحواجب؛ لأن المعنى يُعْرَف [1] ومثله : علفتها تبناً وماءً بارداً [2].

فالماء لا يعلف وإنما يشرب، فقدروا فيها" وسقيتها " وهو يعرف من السياق . وذهب بعضهم إلى أن " وجه الجر تحمله على قوله : أولئك المقربون في جنات النعيم وفي حورٍ عين أي في مقارنة حورٍ عين ، أو مباشرة حورٍ عين ، فحذف المضاف"[3] . وبذلك اعتبر الفراء قراءة الجر هي وجه العربيّة ، وعلّق على قراءة الرفع بأنه "كان ينبغي لمن قرأ وحورٌ عين- لأنهن لا يطاف بهن- أن يقول وفاكهةٌ ولحمُ طير، لأن الفاكهة واللحم لا يُطاف بها، وليس يطاف إلاّ بالخمر وحدها ،وفي ذلك بيان لأنَّ الخفض وجه الكلام "[4] . فعند الفراء من رفع (حورٌ عين) وجب عليه رفع (فاكهة ولحمُ طير) لأنها- كما يزعم - لا يطاف بها مثل الحور. واستنكر أبو جعفر النحاس توجيه الفراء بأن الفاكهة لا يطاف بها ، مبيناً أن القرّاء أجمعوا على القراءة بالخفض ... وقال " الخفض جائز على أن يحمل على المعنى ، لأن المعنى ينعمون بهذه الأشياء وينعمون بحورٍ عينٍ ، وهذا جائز في العربيّة كثير " [5]

وقرئت بالنصب وجهاً ثالثاً " وحوراً عيناً " على إضمار فعل أي يزوّجون حوراً عيناً [6] " وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم (وحورٌ عينٌ) رفعاً ، وروى المفضل عن

---

[1] الفراء ، معاني القرآن ١٢٣/٣

[2] ينظر الشاهد : الفراء، معاني القرآن ١٢٣/٣ وابن عقيل ، شرح ابن عقيل ٤٩٤/١

[3] ابو زرعة ، حجة القراءات، ٦٩٥ وينظر الفارسي ، الحجة للقراء السبعة ٢١/٤

[4] الفراء ، معاني القرآن ١٢٤/٣

[5] النحاس ، إعراب القرآن ٣٢٧/٤-٣٢٨

[6] ابن جنّي ، المحتسب ٧٨/٢ والقرطبي ، الجامع ٢٠٥/١٧

عاصم وحورٍ عينٍ خفضاً ، وقرأ حمزة والكسائي وحورٍ عينٍ بخفضها " [1] وحمل سيبويه الرفع على المعنى " لمّا كان المعنى في الحديث على قوله لهم فيها حمله على شيء لا ينقض الأول في المعنى ونظيره في الشعر قول الشاعر :

يهدي الخميسَ نِجاداً في مَطالعها إمّا المِصاعَ وإمّا ضربةٌ رُغُبُ [2]

٥. الشاهد قوله تعالى " ذو العرشِ المجيدُ " البروج ١٥

القراءة : المجيدُ الجوار: المجيدِ

يقول الفراء "خفضه يحيى وأصحابه ، وبعضهم رفعه جعله من صفة الله تبارك وتعالى، وخفضه من صفة العرش " [3] . وبذلك تكون قراءة الرفع صفة لله والجر صفة للعرش. قال أبو علي من رفع فقال ذو العرش المجيدُ كان متبَعاً لقوله : ذو العرشِ، ومن جرّ .... جعله وصفاً لقوله (ربّك) في (إن بطشَ ربك لشديدٌ) ، وقال ولا أجعله وصفاً للعرش، ومنهم من قال هو صفة للعرش " [4]. واعتبره الفراء صفةً للعرشِ. " وقد قرأ الكوفيون إلاّ عاصماً " المجيدِ " بالخفض نعتاً للعرش " [5] .

٦٢٢٥٨٥

ويمكن الموازنة بين الصفتين سواء أكانت (المجيد) صفة للعرش أو لربِّ العرش فالعربيّة تجري متعلقات الشيء إلى صاحبه ، فيقال لباسٌ كريم، ويراد صاحب اللباس، لذا يمكن أن يُقال عرشٌ مجيد، ويراد صاحب العرش – والله أعلم .

وبعض النحويين يستبعد الخفض " لأن المجيد معروف من صفات الله جلّ وعزّ، فلا يجوز الجوار في كتاب الله ، بل على مذهب سيبويه لا يجوز في كلام ولا شعر ، وإنما هو غلطٌ

---

(1) ابن مجاهد ، السبعة في القراءات ، ص ٦٢٢

(2) سيبويه ، الكتاب ١٧٢/١

(3) الفراء ، معاني القرآن ٢٥٤/٣

(4) الفارسي ، الحجة للقراء السبعة ١١٠/٤

(5) القرطبي ، الجامع ٢٩٦/١٩

في قولهم هذا جحرُ ضبٍ خَربٍ ... ولكن القراءة بالخفض جائزة على غير الجوار على أن يكون التقدير إنّ بطش ربك (المجيد) نعت .[1]

ب. من الفتح إلى الكسر

١. الشاهد قوله تعالى " واتقوا اللهَ الذي تساءلون به والأرحامَ " النساء ١

القراءة : الأرحامَ   الجواز: الأرحامِ

"القراءة بالإجماع على النصب عدا حمزة قرأ بالجر [2] ، وذكر القرطبي " أن قراءة الجر قرأ بها إبراهيم النخعي وقتادة والأعمش وحمزة " [3] . وتأويل قراءة النصب على تقدير فعل دلّ عليه ما قبله وهو (اتقوا) ، والتقدير واتقوا الأرحامَ . أمّا قراءة الجر فكانت موضع خلاف بين الكوفيين والبصريين ، وخلاصته أن لا يجوز عطف الظاهر على المضمر إلاّ بإعادة حرف للجر[4] . وقد أجاز الفراء الجر على تقدير (باللهِ وبالرحمِ) ، وقال" فيه قبحٌ لأن العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض وقد كني عنه ، ومثله قول الشاعر :

نُعلّق في مثل السَّواري سيوفَنا   وما بينها والكعبِ غوْطٌ نَفانفُ[5]

والشاهد فيه عطف (الكعب) على الضمير المجرور بالإضافة في (بينها) ، وقد ردّه الأنباري "بأن لا صحة فيه لأنه ليس مجروراً على ما ذكروه ، وإنما هو مجرورٌ على تقدير تكرير (بين) مرةً أخرى [6] أمّا سيبويه فقد أجاز العطف على الضمير المنصوب نحو رأيتك

---

[1] النحاس ، إعراب القرآن ١٩٥/٥

[2] الفارسي ، الحجة للقراء السبعة ٦١/٢

[3] القرطبي ، الجامع ٢/٥

[4] الأنباري ، أبو البركات ، الإنصاف مسألة ٦٥

[5] الفراء ، معاني القرآن ٢٥٣/٢٥٢/١

[6] الأنباري ، أبو البركات ، الإنصاف مسألة ٦٥

وزيداً وإيك وزيداً منطلقان، والضمير المرفوع نحو فعلتُ وعبْدالله ".[1] أمّا الضمير المجرور فهو لا يأتي إلاّ متصلاً, بخلاف ضمير الرفع والنصب فلا يجوز عند سيبويه عطف الاسم على الضمير المجرور .

ويبين أبو علي الفارسي " أن قراءة الجر فيها ضعف بالقياس وقلة في الاستعمال ، وما كان كذلك فترك الأخذِ به أحسن " [2] ويقول أبو العباس المبرد" وقرأ حمزة (والأرحامِ) وهذا مما لا يجوز عندنا إلاّ أن يضطر إليه شاعرٌ ".[3] وعلّق ابن جنّي على قول المبرد " ليست هذه القراءة عندنا بالإبعاد والفحش والشناعة، والعطف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس، وذلك أنني لم أحمل الأرحام على العطف على المجرور المضمر، بل اعتقدت أن تكون فيه باءٌ ثانية حتى كأني قلت (وبالأرحامِ)، ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها" [4]

والخلاصة أن جمهور النحاة لا يجيز عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور إلا بإعادة حرف الجر، فلا يجوز مررت به وزيدٍ، حتى تقول وبزيدٍ . وقد أجاز ابن جنّي القراءة بالرفع شذوذاً " ينبغي أن يكون رفعه على الابتداء وخبره محذوف أي والأرحامُ مما يجب أن تتقوه وأن تحتاطوا لأنفسكم فيه، وحسن رفعه لأنه أوكد في معناه " [5] " وهي قراءة أبي عبدالرحمن عبدالله بن يزيد " [6].

أمّا اختلاف المعنى بين قراءة النصب والجر فتكمن في أن قراءة النصب تعني اتقوا اللهَ الذي تساءلون به واتقوا الأرحامَ وصلوها ولا تقطعوها، وهو قول ابن عباس ومجاهد وعكرمة

---

[1] سيبويه ، الكتاب ٣٧٨/٣٧٧/٢

[2] الفارسي ، الحجة للقراء السبعة ٦٢/٢ وما بعدها

[3] المبرد، الكامل / ٣٩/٣

[4] ابن جنّي ، أبو الفتح عثمان ، الخصائص ، تحقيق محمد علي النجّار ، ٢٨٥/١

[5] ابن جنّي، المحتسب ١٧٩/١

[6] ابن جنّي، المحتسب ١٧٩/١

والسدي وابن زيد .... وقراءة الخفض تعني اتقوا اللهَ الذي تساءلون به وبالأرحام ، وهو قول الرجل : " أسألكَ باللهِ وبالرحمِ" ، وهذا قول الحسن وعطاء وإبراهيم ومجاهد [١]

وبين أحدُ الباحثين أن محصلة المعنى أن الله يأمر الناس بتقواه كما يأمرهم بأن يحافظوا على الأرحام ويصلوها ولا يقطعوها . كما تتضمن قراءة حمزة – بالجر – جواز السؤال به تعالى وبالرحم من باب حفظها وعظم حقها عند الله "[٢] . وذهب بعضهم إلى إبطال قراءة الخفض لأمرين : " أحدهما ما روي عن النبي (ص) قال : (لا تحلفوا بآبائكم) فكيف يكون (تساءلون به وبالرحم) ينهى عن الشيء ويؤتى به ، والأمر الثاني هو إجماع العربية على قبح عطف الاسم الظاهر على المضمر" [٣].

٢. الشاهد قوله تعالى" فاغسلوا وجوهكمْ وأيديكم إلى المرافقِ وامسحوا برؤوسِكم وأرجلَكم" المائدة ٦

القراءة : أرجلَكم الجواز : أرجلِكم

يقول الفراء قراءة النصب " مردودةٌ على الوجوه ، كما قرئت بالجر على التقديم والتأخير أي فاغسلوا وجوهكم وأرجلَكم وامسحوا برؤوسكم ، وذلك أن القرآن الكريم نزل بالمسح والسنة بالغسل " [٤]. وقرأ ابن عامر وحفص والكسائي ويعقوب بنصب اللام عطفاً على أيديكم ، فإن حكمها الغسل كالوجه .... والباقون بالخفض عطفاً على رؤوسكم لفظاً ومعنىً "[٥]

ومن هنا "اختلف المسلمون في غسل الرجلين ومسحها، فجماهير أهل السنة على أن الواجب هو

---

[١] السيوطي،جلال الدين، الدر المنثور في التفسير المأثور، ٢٠٦/٢

[٢] بازمول،محمد بن عمر، القراءات وأثرها في التفسير ٥٠٩/٢

[٣] ابو زرعة، حجة القراءات،ص ١٨٨/١٨٩

[٤] الفراء، معاني القرآن ٣٠٢/١

[٥] الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر ٥٣٠/١

الغسل وحده والشيعة الإمامية أنه بالمسح[١] . وتابع الزجّاج الفراء "بأن كلا الوجهين جائز في العربية فمن قرأ بالنصب فالمعنى: فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأرجلكم إلى الكعبين، وامسحوا برؤوسكم على التقديم والتأخير والواو جائز فيها ذلك " [٢] .

وقد وفّق ابن مجاهد بين القراءتين بأن مردهما إلى الغسل يقول : " الحجة لمن جرَّ فقال أرجلِكم" أنه وجد في الكلام عاملين، أحدهما الغسل، والآخر الباء الجارة، ووجه العاملين إذا اجتمعا في التنزيل أن تحمل على الأقرب منهما دون الأبعد .... فلما رأى العاملين إذا اجتمعا فحمل الكلام على أقربهما ، إلى المعمول فحمل في هذه الآية أيضاً على أقربهما وهو الباء دون قوله " فاغسلوا" وكان ذلك الموضع واجباً لما قام من الدلالة على أنَّ المراد بالمسح خفيف الغسل ، .... والوجه الآخر أن التحديد والتوقيت إنما جاء في المغسول ولم يجئ في الممسوح، فلما وضع التحديد مع المسح عُلِمَ أنه في حكم الغسل لموافقته الغسل في التحديد ". [٣]

ويُفهم من كلام ابن مجاهد أن الجر جاء بحكم الجوار فأخذ حركته الإعرابية في اللفظ والمقصود معنى النصب أي الغسل ، ويستدل على ذلك أن المغسول محدد فالوجه يغسل، والأيدي مغسولة إلى المرافق، والأرجل إلى الكعبين، أما المسح على الرؤوس فلم يحدد إلى مكان معين .

وهذا ما ذهب إليه أبو حيان الأندلسي اذ يقول " أن يحمل المسح على بعض الأحوال وهو لبس الخف، وللتنبيه على عدم الإسراف في الماء لأنها؛ مظنة لصببِّ الماء كثيراً فعطفت على الممسوح ، والمراد الغسل وخفض على الجوار" .[٤]

---

[١] الدرويش،محي الدين، إعراب للقرآن وبيانه ، ١٨٥/٢

[٢] الزجّاج، معاني القرآن وإعرابه ١٥٢/٢

[٣] الفارسي، الحجة للقراء السبعة ١١٢/٢-١١٣

[٤] الدمياطي،إتحاف فضلاء البشر ٥٣١/١

والعربُ إذا اجتمع فعلان متقاربان في المعنى ولكل واحد متعلق جوّزت ذكر أحد الفعلين وعطفت متعلق المحذوف على المذكور، على حسب ما يقتضيه لفظه حتى كأنه شريكه في أصل الفعل إجراءً لأحد المتقاربين مجرى الآخر كقولهم: تقلدت بالسيف والرمح، وعلفتها بالتبن والماءِ " [1] .

" وقد قرأ الحسن البصري شاذاً (بالرفع) – وأرجلكُم – فالواو هنا مستأنفة وأرجُلكم مبتدأ خبره محذوف تقديره اغسلوها إلى الكعبين ولعل الحسن – رحمه الله– أراد أن يجمع بين قراءته الخاصة بالرفع وقراءة الجر المتواترة " [2] .

٣. الشاهد قوله تعالى " إلاّ أنْ يؤذنَ لكم إلى طعامٍ غيرَ ناظرينَ إناهُ " الأحزاب ٥٣

القراءة : غيرَ   الجواز : غيرِ

يقول الفراء "غير" منصوبة لأنها نعت للقوم وهم معرفة، و(غير) نكرة فنصبت على الفعل .... ولو خفضت (غير ناظرين) كان صواباً ، لأنه قبلها (طعام) وهو نكرة فتجعل تابعاً للطعام لرجوع ذكر الطعام في (إناه) ، كما تقول العرب : رأيت زيداً مع امرأة محسنٍ إليها ومحسناً إليها ، فمن قال (محسناً) جعله من صفة زيد، ومن خفضه فكأنه قال: رأيت زيداً مع التي يحسن إليها "[3] .

فنصبت عند الفراء نعتاً للقوم والجرّ نعتاً للطعام . وما أجازه الفراء بالجر على الصفة للطعام لا يجيزه البصريون " وهذا عند البصريين خطأ؛ لأنه جرى على غير ما هو له " [4] وبين علة ذلك مكي بن أبي طالب إذ يقول " ولا يحسن أن تجعل (غير) صفة للطعام؛ لأنه يلزم

---

[1] مكرم،عبد العال، أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية ، ص٧٠

[2] المتولي،صبري، التوجيه اللغوي والبلاغي لقراءة الإمام عاصم ، ص١٢٥

[3] الفراء، معاني القرآن ٢/٣٤٦-٣٤٧

[4] العكبري، التبيان ٢/١٠٦٠

أن تظهر الضمير الذي في اسم الفاعل (ناظرين) ،أي ناظرين أنتم، لأن اسم الفاعل إذا جرى صفة أو خبراً أو حالاً أو صلة على غير ما هو له لم يستتر فيه ضمير الفاعل" [١]

وقرأ بالجر ابن أبي عبلة " غيرِ ناظرين إناه " مجروراً صفة للطعام . ويقول الزمخشري :" وليس بالوجه لأنه جرى على غير ما هو له ، فمن حق ضمير ما هوله أن يبرز إلى اللفظ ، فيقال: غيرِ ناظرين إناه أنتم ، كقولك هندٌ زيد ضاربته هي " [٢] وهو رأي النحاس أيضاً بعدم جواز الجر " ولا يجوز في غيرِ " الخفض على النعت للطعام لأنه لو كان نعتاً لم يكن بد من إظهار الفاعلين " [٣] أي إظهار الضمير أنتم.

---

(١) القيسي، مكّي، مشكل إعراب القرآن ، ص ٥٤٠

(٢) القرطبي، الجامع ٢٢٦/١٤

(٣) النحاس، إعراب القرآن ، ٣٢٢/٣ - ٣٢٣

تعليل أوجه الجواز النحوي في لغة القرآن

شغلت قضية التعليل النحاة قديما ، حتى أفرد أبو القاسم الزجّاجي كتاباً سمّاه الإيضاح في علل النحو ، بين فيه أن علل النحو ليست موجبة وإنما هي مستنبطة أوضاعاً ومقاييس ، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلول بها " [1] .

ويستدل على هذا القول ، أن علل النحو ليست على وجه الإلزام فكلُّ نحوي له نظرته في أوجه تعليل التركيب النحوي ، فالنحوي يقدّم تعليله وفقَ ما تقتضيه نظرته إلى التركيب، وما وجده بأنه علةٌ يمكن أن يعلل بها هذا النمط اللغوي .

يقول الزجّاجي " وذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد – رحمه الله – سُئل عن العلل التي يعلّل بها في النحو ، فقيل له : عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال : إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها ، عرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها ، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبتُ العلة فهو الذي التمست[2] ".

إذن هذه العلل النحوية ليست موجبة ،وإنما علّل الخليل على ما وجدهُ علة لذلك .

و"التعليل في عمومه بيان علة الشيء وتقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر، ويطلق على ما يستدل فيه من العلة على المعلول . والتعليل في النحو : تفسير اقتراني يبين علة الإعراب أو البناء على الإطلاق وعلى الخصوص وفق أصوله العامة ".[3]

---

[1] الزجّاجي ، الإيضاح في علل النحو ، ص ٦٤

[2] الزجّاجي ، الإيضاح ، ص ٦٤

[3] الملخ، حسن خميس، نظرية التعليل في النحو العربي ، ص٢٩

فالتعليل النحوي يكشف عن علة الرفع والنصب والجر وسبب اختلاف أواخر الكلم ، وأثر العوامل فيها ، وهو مقترن بطرفي المعادلة (العلة – المعلول) ، ويشمل المعربات والمبنيات في النحو العربي .

ولا خلاف أن القرآن الكريم حجةٌ على القاعدة النحوية فهو أفصح ما نطقت به العربية، وأبعد ما يكون عن التحريف والتبديل ، لما حفظ الله هذا الكتاب من زور الكلم مصداقاً لقوله تعالى " إنَّا نحنُ نزلنَا الذكرَ وإنا له لحافظون"[1] "وعلى كثرة المعارضين والمعترضين لم يتعرض أحدٌ من العرب وقتَ نزول القرآن لعربيتهِ من قريب أو بعيد ، بل أثر عنهم انبهارهم به وإقرارهم بما وصلَ إليه من درجات في البيان تتقطع دونها أعناق البلغاء والفصحاء ، فتناهوا عن سماعه وتداعوا إلى اللغو به حذر التأثر بهِ " [2]

ولم يكتفِ النحاة بالنص القرآني الموحد بل ضمّوا إليه القراءات القرآنية ، وهناك اختلاف بين القرآن والقراءات يقول الزركشي "واعلم أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد (ص) للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها"[3] .

وقد وظّف النحاة القراءات القرآنية للاحتجاج على القواعد النحوية وكان لهذا أثرٌ في اتساع باب الجواز النحوي وتعدد الأوجه الإعرابية .

أوجه الجواز في القراءات التي اختارها الفراء:

يمكن ردّ أوجه الجواز في القراءات التي اختارها الفراء إلى أمورٍ عدة أبرزها :

---

[1] الحجر الآية ٩

[2] نحلة، محمود أحمد، أصول النحو العربي، ص ٣٣

[3] الزركشي، بدر الدين، البرهان في علوم القرآن ، بدر الدين الزركشي ، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا ٣٩٦-٣٩٥/١

أولاً : قراءات تجيزها العربية :

إن الباحث في كتاب " معاني القرآن " يجد الكثير من الإجازات التي حملها الفراء على ما تجيزه العربية ، فتراه كثيراً ما يقول " لو قرئ كذا كان وجهاً ... ولو قرئ كذا لجاز .... ولو كان كذا لكان صواباً " [1] .

وهذه الإجازات ليست قراءات قرآنية ، إنما هي مما تجيزه العربية، وذلك أنّ القراءة سنة متبعة ، يقول الفراء : " والقرّاء لا تقرأ بكل ما يجوز في العربيّة، فلا يقبحنّ عندك تشنيع مشنّعٍ مما لم يقرأه القراء مما يجوز " [2] ومن الشواهد على ذلك :

- قوله تعالى " هي للذين آمنوا في الحياةِ الدنيا خالصةً " الأعراف ٣٢

يقول الفراء " ولو رفعتها كان صواباً "[3] أي خالصةٌ

- قوله تعالى " فإمّا مناً بعدُ وإمّا فداءً " محمد ٤

يقول الفراء " ولو كان ما بعد إمّا رفعاً كان صواباً، لأن العرب تستأنف بإمّا، وأمّا"[4]

- قوله تعالى " ما يأتيهم من ذكرٍ من ربّهم محدثٍ " الأنبياء ٢

يقول الفراء " لو كان المحدثُ نصباً أو رفعاً لكان صواباً "[5]

وكان الفرّاء يقدرّ أحياناً بأن لو قرىء كذا لكان وجهاً مولو لم يقرأ به أحدٌ من القرّاء[6] ، ليبين أن هذه الإجازات ليست قراءة قرئ بها في عصره ، أو بلغته عن أحد القرّاء.

---

(١) انظر مثل هذه العبارات، الفراء، معاني القرآن ٥٥/١، ٧١/١، ٢٤٧/١، ٣٧٧/١، ٤٧/٢، ١١٣/٢، ١٠٤/٣، ١٤٠/٣، ٢٠١/٣

(٢) الفراء، معاني القرآن ٢٤٥/١

(٣) الفراء، معاني القرآن ٣٧٧/١

(٤) الفراء، معاني القرآن ١٥٨/٢

(٥) الفراء، معاني القرآن ١٩٧/٢

(٦) الفراء، معاني القرآن ٨٣/٣

ثانياً : اللهجات العربية :

كان من دواعي التيسير على الأمة الإسلامية أنّ القرآن نزل بلغة القبائل العربية "وأنه ليس في كتاب الله جل ثناؤه شيء بغير لغة العرب" [١]، حيث نزل القرآن بلغتهم ولغاتهم مختلفة وألسنتهم شتى يعسر على أحدهم الانتقال من لغته إلى غيرها أو من حرف إلى آخر بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك ولو بالتعليم والعلاج ولا سيما الشيخ والمرأة " [٢] . فجاء القرآن ليجاري ألسنة العرب على ما اعتادوا عليه من ظواهر لهجيّة وكان من هذه المظاهر اختلاف العلامة الإعرابيّة تبعاً لهذه اللهجات واعتبر كل منها قياساً متبعاً في العربية، وكان الفرّاء كثير الاعتداد بهذه اللهجات ويخرّج عليها الكثير من القراءات [٣] حاشداً الشواهد الشعرية والنثرية ليبرهنَ على صحة القراءة وأنها من كلام العرب ولغتهم . ومن مظاهر تعدد القراءات بأثر اللهجات :

أ. اختلاف " ما " عند الحجازيين والتميمين، فأهل الحجاز يجرونها مجرىَ ليسَ، والتميميون لا عملَ لها عندهم ومما حُمِلَ على ذلك من قراءات :

- قوله تعالى " ما هذا بشراً " يوسف ٣١
- قوله تعالى " ما هنّ أمهاتِهم " المجادلة ٢

وعلل الفرّاء ذلك بأن أهل الحجاز لا يكادون ينطقون (إلا (بالباء) فيقولون ببشرٍ وبأمهاتهم، فلما حذفوها نصبوا على ذلك[٤] وبنو تميم يرفعون .

---

[١] ابن فارس،أبو الحسين، الصاحبي ، ص٤١ وما بعدها

[٢] أنيس، إبراهيم في اللهجات العربية ، ص٥٦

[٣] ينظر مثلاً الفراء، معاني القرآن ٢٠٤/١، ٢٤٢/١ ، ١٨٤/٢ ، ١٤١/٣

[٤] الفراء، معاني القرآن ٤٢/٢

ب. إلزام المثنى الألف (رفعاً ونصباً وجراً) على لغة بني الحارث بن كعب فيقولون جاء العلامان، رأيت الغلامان ومررت بالغلامان .

ومما جاء في القرآن على هذه اللغة قوله تعالى " إن هذان لساحران " طه ٨٣. حيث علل الفرّاء الرفع على لغة بني الحارث بن كعب ، وأنشدَ نظيراً له في الشعر يقول " ونظيره في الشعر قولُ رجلٍ من بني الحارث :

فأطرقَ إطراقَ الشّجاع ولو يرى   مَساغاً لناباه الشّجاعُ لصمّما [1]

ج. ضمير الفصل عند بني تميم :

القياس أن ضمير الفصل في العربية غرضه التأكيد، ولا يعمل في الجملة، ويُعربُ بأنه حرف لا محلّ له من الإعراب، إلاّ أن بعض بني تميم تجعل له محلاً من الإعراب ومن أثر ذلك في القراءات القرآنية :

- قوله تعالى " وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين " الزخرف ٧٦
- قوله تعالى " تجدوه عندَ الله هو خيراً وأعظم أجراً " المزمل ٢٠

فأجاز الفراء رفع (الظالمين) و(خيراً) على إعمال الضمير (هو) على لغة بني تميم .

د. الاستثناء المنقطع : أهل الحجاز ينصبون ما بعد (إلاّ) وأهل تميم يرفعونَ ومما حُمِلَ عليه في جواز القراءات قوله تعالى : " لا يعلمُ من في السموات والأرض الغيب إلا اللهُ" النمل ٦٥

فجاز ما بعد (إلاّ) الرفع والنصب، الرفع على لهجة بني تميم، والنصب على لغة أهل الحجاز.

---

[1] الفراء ، معاني القرآن ٢/١٨٤

ثالثاً : الجوار لعلةٍ صوتية

وهي ظاهرة الإتباع في نسق الكلام، وإن لم يستقم المعنى بين آخر الكلام وأوّله مثل حكم الجر على الجوار في قولهم "هذا جحرُ ضبٍ خربٍ" وإنما أجاروا ذلك لأنه لا لَبْسَ في المعنى، فالمعنى معلوم أن الخربَ صفةٌ للجحر وليس للضب. وقد أجاز الفرّاء عدداً من القراءات تبعاً لهذا التذوق الصوتي لقربِ الأصوات من بعضها في المخرج والصفات، ومما انتظم من القراءات في ذلك :

- قوله تعالى " الحمدُ لله ربِّ العالمين، الفاتحة ١

حيث أجاز القراءة بكسر الدال من (الحمدِ) ويعلّل هذا الجواز تعليلاً صوتياً بحتاً إذ يقول " وأمّا من خفض الدال من الحمدِ فإنه قال هذه كلمةٌ كثرت على ألسن العرب حتى صارت كالاسم الواحد فثقل عليهم أن يجتمع في اسم واحدٍ من كلامهم ضمةٌ بعدها كسره أو كسرة بعدها ضمة، وجدوا الكسرتين قد يجتمعان في الاسم الواحد مثل (إبِلِ) فكسروا الدال ليكون على المثالِ من اسمائهم" [١] . وهذا التعليل الصوتي دفع الفراء لأن يقدم الانسجام الصوتي على المعنى ، ويُقرُّ قراءةً يخالف بها جمهور القرّاء مثل قوله تعالى: "ولحم طيرٍ مما يشتهون وحورٍ عينٍ " الواقعة (٢١-٢٢)، يقول "خفضها أصحاب عبدالله وهو وجه العربيّة، وإن كان أكثر القرّاء على الرفع.. والخفض على أن تتبع آخر الكلام أوّله وإن لم يحسن في آخره ما حسن في أوله وأنشد بعض العرب :

إذا ما الغانياتُ برزنَ يوماً وزجّجنَ الحواجبَ والعيونا

---

[١] الفراء، معاني القرآن ٣/١

فالعين لا تزجّج إنما تكحّل فردها على الحواجب لأن المعنى يُعْرف "[1] فلما أمن اللبس في الكلام جاز إتباع الكلام ، وأعتد بقراءة الجر للمناسبة الصوتية ، وعدّها وجه العربية وإن كان أكثر القرّاء على رفع (حورٌ) .

رابعاً : الحمل على اللفظ أو الموضع

لقد أجاز الفراء قراءة بعض الآيات على أكثر من وجه تبعاً لاختلاف الحمل على اللفظ والمحل ومن أمثلة ذلك :

- قوله تعالى "ما من دابةٍ في الأرض ولا طائرٍ يطيرُ بجناحيه " الأنعام٣٨.

يقول الفراء " الطائر مخفوض ورفعه جائز ، كما تقول ما عندي من رجلٍ ولا امرأةٍ وامرأةٌ، من رفع قال ما عندي من رجلٍ ولا عندي امرأةٌ " [2] . وعلة ذلك أن (دابة) مرفوعة موضعاً، مجرور لفظاً بمن الزائدة فجاز العطف على اللفظ وعلى الموضع .

- قوله تعالى " إنّ وعدَ الله حقٌ والساعةُ لا ريبَ فيها " الجاثية ٣٢ .

يقول الفراء " ترفع الساعة وهو وجه الكلام ، وإن نصبتها فصواب ، قرأ بذلك حمزة الزيات " [3] وأجاز الفراء ذلك تبعاً للعطف على اللفظ وعلى الموضع ، لأن (وعد الله) موضعها الرفع قبل دخول (إنّ) عليها ، فجاز الرفع والنصب .

خامساً : اختلاف تقدير عوامل النصب والرفع .

أجاز الفرّاء بعض القراءات وفقاً لما يقتضيه التقدير من عوامل النصب والرفع، ويكثر تقدير هذه العوامل في باب الاشتغال ، وباب ما ينصب على المدح والذم ، ومن الآيات التي أجاز الفرّاء القراءة فيها على غير وجه تبعاً لاختلاف هذه العوامل :

---

[1] الفراء، معاني القرآن ١٢٣/٣

[2] الفراء ، معاني القرآن ٣٣٢/١ .

[3] الفراء ، معاني القرآن ٤٧/٣ .

- قوله تعالى " ناقةَ الله وسقياها " الشمس ١٣.

يقول الفراء " نصبت الناقة على التحذير . حذّرهم إياها وكلُّ تحذير فهو نصب ، ولو رفع على ضمير (هذه) ناقةُ الله فإن العرب قد ترفعه وفيه معنى التحذير "[١]

- قوله تعالى " " بل أحياءٌ عند ربّهم " آل عمران ١٦٩.

يقول الفرّاء "رفع ، وهو أوجه من النصب ، لأنه لو نصب لكن على: ولكن أحسبهم أحياءً .... ولو كان نصباً كان صواباً ، كما تقول " لا تظنّنه كاذباً بل اظنّنه صادقاً " [٢] .

- قوله تعالى " وصبرٌ جميل " يوسف ١٨ .

الرفع على الاسمية ، أي وصبري صبرٌ جميل ، يقول الفرّاء : ولو كان فصبراً جميلاً يكون كالأمر لنفسه بالصبر لجاز " [٣]

[١] الفرّاء ، معاني القرآن ٢٦٨/٣

[٢] الفراء، معاني القرآن ١٧١/١

[٣] الفراء ، معاني القرآن ٣٩/٢

الفصل الثاني : الجواز النحوي في العلامة الإعرابية في كلام العرب

المبحث الأول : الجواز النحوي في كلام العرب مع اتفاق المعنى

وقفت الدراسة في هذا المبحث على رصد الشواهد الشعرية في كتاب سيبويه ،مبيّنة أوجه الجواز النحوي التي تصح في رواية الشاهد على قياس العربية، وقد اقتصر هذا المبحث على الشواهد الشعرية التي أجاز سيبويه فيها غير وجهٍ دون أن يؤثر هذا التعبير الإعرابي في المعنى . وقد توزعت الشواهد الشعرية في هذا المبحث في اتجاهات ثلاثة :

الأول: جواز الضم وانتظم فيه (٢٥) شاهداً والثاني: جواز الفتح وانتظم فيه (١٨) شاهداً والثالث: جواز الكسر وانتظم فيه ثلاثة شواهد .

وكان العدول في هذه الإجازات على النحو المبين أدناه في الكشاف التوضيحي:

العدول إلى ←	الضم	الفتح	الكسر	المجموع
من الضم	—	١١	١	١٢
من الفتح	٢٠	—	٢	٢٢
من الكسر	٥	٧	—	١٢
المجموع	٢٥	١٨	٣	٤٦

ويظهر من خلال هذا الكشّاف :

- أن نسبة العدول من الضم إلى الفتح ومن الفتح إلى الضم شكلّت غالبية هذا المبحث حيث بلغت عدد الشواهد (٣١) شاهداً .
- أن نسبة العدول إلى الضم شكلت (٢٠) شاهداً في هذا المبحث .
- أن نسبة العدول إلى الكسر شكلت النسبة الأقل في المبحث وهي (٣) شواهد.

وتالياً ينسحب الكلام إلى جواز الضم :

أولاً : جواز الضم : انتظمت هذه الإجازة في قسمين :

القسم الأول : من الفتح إلى الضم ويشمل (٢٠) شاهداً شعرياً، أجاز سيبويه فيها الضم، والقياس فيها الفتح ، وعلة ذلك الاتساع في العربية وإعطاء أبناء هذه اللغة حرية تغيـر أواخر الكلم على وجه من وجوه العربية .

القسم الثاني : من الكسر إلى الضم يشمل (٥) شواهد شعرية قياسها الفتح وأجاز فيها الضم بما يتفق و قواعد اللغة وسننها. وقد رتبت هذه الشواهد في كشاف توضيحي شمل الشاهد الشعري، وموضع الشاهد فيه، والقياس والجواز ،وتالياً:

كشاف توضيحي يبين إجازة سيبويه في الجواز إلى الضم باتفاق المعنى وانتظمت هـذه الإجازة في قسمين من الفتح إلى الضم (٢٠) شاهداً، ومن الكسر إلى الضم (٥) شواهد.

أ. من الفتح إلى الضم :

الرقم	الشاهد/ موضع الشاهد	القياس	الجواز
١	أسكرانُ كان ابن المراغة إذ هجا تميماً بجوف الشام أم متساكرُ	أسكران	أسكرانُ
٢	فإنك لا تبـالي بعدَ حـول أظبيٌ كـان أمّكَ أم حمـارُ	أظبياً	أظبيٌ
٣	كـأن سبيئة من بيـت رأس يكون مزاجها عسلٌ ومـاءُ	عسلاً	عسلٌ
٤	ألا من مبلغٌ حسّـان عـني أسحرٌ كان طبك أم جنـونُ	أسحراً	أسحرٌ
٥	من فـرّ عن نيرانـها فأنـا ابن قيس لا بـراحُ	لا براح	لا براحُ
٦	هي الشفاءُ لدائي لو ظفرت بـها وليس منها شفاءُ الداء مبذولُ	مبذولا	مبذولُ
٧	إذا متُّ كان الناسُ صنفان شامتٌ وآخرُ مثنٍ بالذي كنتُ أصنـعُ	صنفين	صنفان
٨	بني أسدٍ هل تعلمـون بلاءَنا إذا كان يوماً ذا كواكب أشنعِ	ذا	ذو
٩	فلو كنتَ ضبّياً عرفت قرابتـي ولكن زنجيٌّ عظيمُ المشافـرِ	زنجياً	زنجيٌّ
١٠	هذا لعمركم الصغارُ بعينـه لا أمَّ لي إن كـان ذاك ولا أبُ	أبَ	أبُ
١١	بأميَّ إن تفقدي قوماً ولدتهم أو تخلسيهم فإن الدهرَ خلاسُ عمروٌ وعبدُ مناف والذي عهدتْ ببطن مكة أبي الضيم عباسُ	عمراً	عمرو
١٢	ولقد خبطن بيوتَ يشكُرَ خبطة أخوالنا وهم بنو الأعمـام	أخوالنا	أخوالنا
١٣	أبا الأراجيز يا ابن اللؤم توعدني وفي الأراجيز خلتُ اللؤمُ والخورُ	اللؤمَ	اللؤمُ
١٤	ولقد أبيتُ من الفتـاة بمنزلٍ فأبيتُ لا حرجٌ ولا محـرومُ	حرجاً	حرجٌ
١٥	فبتُّ كأني ساورتني ضئيلـة من الرقش في أنيابها السمُّ ناقعُ	ناقعاً	ناقعُ
١٦	لا درّ درّي إن أطعمتُ نازلكم قرف الحتي وعندي البرُّ مكنوزُ	مكنوزاً	مكنوزُ
١٧	لا ساقرٌ النيّ مدخولٌ ولا هبجٌ عاري العظام عليه الودعُ منظومُ	منظوما	منظومُ
١٨	قد أصبحت أمُّ الخيار تـدعي عليّ ذنباً كله لم أصـنـعِ	كله	كلُّه
١٩	ثلاثٌ كلّهنَّ قتلت عمـداً فأخزى الله رابـعة تعـودُ	كلّهنّ	كلّهنّ
٢٠	لقلم وأقوى ذات يوم وخيبةٌ لأول من يلقى وشرٌّ ميسّرُ	وخيبة	وخيبةٌ

ب. من الكسر إلى الضم

١	بكيتُ وما بكا رجـلٍ حـليم	على ربعين مسلوبٍ وبالِ	مسلوبٍ	مسلوبٌ
٢	وكنت كذي رجلين رجلٍ صحيحةٍ	ورجلٍ رمى فيها الزمانُ فشلتِ	رجلٍ	رجلٌ
٣	فإلى ابن أمّ أناس أرحل ناقـتي ملكٍ إذا نـزل الوفودُ ببـابهِ	عمرو فتبلغ حاجتي أو تزحفُ عرفوا موارد مزبد لا ينزفُ	ملكٍ	ملكٌ
٤	ورثتُ أبي أخلاقه عاجلِ القـرى	وعبط للمهاري كومها وشبوبها	كومِها	كومُها
٥	وما لهُ من مجـدٍ تليدٍ ومـالهُ	من الريح حظ لا الجنوبِ لا الصبا	الجنوبِ	الجنوبُ

نصوص التمثيل

أ. الجواز من الفتح إلى الضم :

١. الشاهد قول الفرزدق:

أسكرانُ كان ابن المَرَاغةِ إذ هجا   تميماً بجوفِ الشّام أم متساكـرُ [١]

القياس : أسكرانَ   الجواز: أسكرانُ

القياس في اللغة ألاّ تكون النكرة موضوع للكلام " فضرورة التواصـل بـين المرسـل والمتلقي تقتضي الحديث عن معرفة لكليهما، أما الإخبار عن نكرة فهو أمـرٌ لا يحقـق غايـة اللغة"[٢]. وقد أجاز سيبويه الابتداء بالنكرة من باب الضرورة الشعرية ، حيث يقول "ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس وهو النكرة .... وقد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام"[٣]. فهـو يـورد الشاهد بالرفع ويقول "هذا إنشاد بعضهم، وأكثرهم ينصب السكران ويرفع الآخـر علـى قطـع وابتداء" [٤]. وأراد بذلك أن الرفع قليلٌ، والشائع النصب وهو القياس، ويكون رفـع "متـساكر" على القطع أي على الاستئناف ، والتقدير هو متساكرٌ لأن ذلك قيدٌ لابدّ منه في الشعر .

---

[١] سيبويه ، الكتاب ٤٩/١

[٢] الكناعنة ، عبدالله ، ٢٠٠٤ ، الصراع بين التراكيب النحوية – رسالة دكتوراه ، غيـر منـشورة ، جامعـة اليرموك ، ص٢٠

[٣] سيبويه ، الكتاب ٤٨/١

[٤] سيبويه ، الكتاب ٤٩/١

يقول ابن جني "وتقديره أكان سكرانُ ابن المراغة ،فلما حذف الفعل الرافع فسّره بالثاني ،فقال كان ابن المراغة و(ابن المراغة) هذا الظاهر خبر (كان) الظاهرة، وخبر كان المضمرة محذوف معها لأن (كان) الثانية دلت على الأولى، وكذلك الخبر الثاني الظاهر دلّ على الخبر الأول المحذوف"[1] فهو يجعل النكرة اسماً والمعرفة خبراً لها، وفسّره على الحذف والتقدير لدلالة كان وخبرها .

وذهب ابن هشام إلى" أن الأشهر في إنشاده نصب سكران ورفع ابن المراغة،[2] كما يجوز رفع سكران وابن المراغة، وعلى هذه الرواية يكون ابن المراغة مبتدأ، خبره سكران و"كان" غير عاملة" [3]

٢. الشاهد : قول خِداش بن زُهير :

فإنك لا تُبالي بعد حَولٍ أظَبيٌ كانَ أمَّكَ أم حِمارُ [4]

القياس : أظبياً الجواز: أظبيٌ

وهو من الشواهد التي أجاز فيها سيبويه جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة ضرورة، والأصل إذا اجتمع معرفة ونكرة أن تكون النكرة خبراً والمعرفة اسماً لـ كان .

وقد أجاز سيبويه ذلك على أن العربَ تحمل "كان" على أنه فعلٌ بمنزلة ضرب[5] فأشبهت "كان" ضربَ كونهما فعلين وذلك أن النكرة ترتفع بعد ضَرَبَ فأشبهتها عند الضرورة .

---

[1] ابن جنّي ، الخصائص ٣٧٥/٢

[2] الأنصاري ، ابن هشام ، مغني اللبيب ، ٦٣٧

[3] المبرد ، المقتضب ، حاشية المحقق ٩٣/٤

[4] سيبويه ، الكتاب ٤٨/١

[5] سيبويه ، الكتاب ٤٨/١

الثالث : أن الخبر في شاهد منها وهو (يكون مزاجها عسلٌ وماءُ) مقدّم على اسم كان فالابتداء بالنكرة – على هذا – جائز مع كان ، دون أيٍّ من أخواتها على أن يكون ذلك في سياق استفهام ، أو عند تقديم الخبر على المبتدأ في أكثر هذا النوع من الضرورة "[1]

٥. الشاهد : قول سعد بن مالك القيسي :

مَنْ فرَّ عن نيرانها فأنا ابنُ قيسٍ لا بَراحُ[2]

القياس : لا براحَ الجواز: لا براحُ

" الوجه في (لا) إذا وليتها النكرة ولم تتكرر أن تنصبها بلا تنوين وتبنى معها على ما بيّنه سيبويه في باب (لا) وأما رفعها للنكرة مفردةً ونصب الخبر فيجري مجرى الضرورة في القلة" [3]. والرفع في الشاهد أنه جعل (لا) بمنزلة ليس . وإعمال (لا) عمل ليس هي لغة أهل الحجاز، أما بنو تميم فإنهم يهملونها، "وتعمل عند أهل الحجاز بشروط ثلاثة:

أحدها : أن يكون الاسم والخبر نكرتين نحو "لا رجلٌ أفضلَ منك "

والثاني : ألاّ يتقدم خبرها على اسمها فلا تقول "لا قائماً رجلٌ "

والثالث : ألا ينتقض النفي بـ إلاّ فلا تقول " لا رجلٌ إلاّ أفضلَ من زيدٍ " بنصب أفضل" بل يجب رفعه ."[4] " وقد أنكر كثير من النحاة إعمال (لا) عمل ليس ، وقال الآخرون هو قليل خاص بلغة أهل الحجاز ، والغالب على خبرها أن يكون محذوفاً حتى قيل هو لازم الحذف ، والصحيح جواز ذكره إذا عُلِمَ ووجوب ذكره إذا جُهِلَ ".[5]

---

[1] جمعه ، خالد عبد الكريم ، شواهد الشعر في كتاب سيبويه ، ص٤٥٩
[2] سيبويه ، الكتاب ٥٨/١
[3] الشنتمري ، تحصيل عين الذهب ص ٨٠
[4] ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ٢٦٥/١ – ٢٦٨
[5] السامرائي ، فاضل ، معاني النحو ٢٧٨/١

٦. الشاهد : قول هشام :

هي الشِّفاءُ لدائي لو ظَفِرتُ بها وليسَ منها شِفاءُ الداءِ مَبْذولُ[١]

القياس : مبذولاً الجواز: مبذولُ

فالقياس إعمال " ليس " فترفع الاسم (شفاءُ) وتنصب (مبذولاً) خبراً لها وقد أجاز سيبويه الرفع على نيّة الإضمار في كان ومن ذلك قول العرب: " ليسَ خَلَقَ اللهُ مثلَه فلولا أن فيه إضماراً لم يجز أن تذكر الفعل ولم تُعمله في اسم ولكن فيه من الإضمار مثل ما في إنّه " [٢]

فجعل في ليس ضمير الأمر والشأن والجملة التي بعده في موضع خبره، وشفاء الداء مبتدأ ومبذول خبره. "ومنها" في صلة مبذول أصله: " وليس شفاء الداء مبذول منها"[٣]. واشترط المبرد "بأن الوجه الذي يصح فيه أن تضمر في (كان) الخبر أو الحديث أو ما أشبهه على شريطة التفسير ويكون ما بعده تفسيراً له ... فتقول على صحة المسألة كان غلامَه زيدٌ ضاربٌ"[٤].

ومثله قول الشاعر :

٧- إذا مِتُّ كان الناس صِنْفان: شامتٌ وآخَرُ مُثْنٍ بالّذي كنتُ أصنعُ[٥]

القياس " صنفين الجواز : صنفان

حيث جعل في "كان" ضمير الأمر والشأن والجملة بعدها مبتدأ أو خبر " ويروى كان الناس نصفين "على أنه خبر كان، "والناس" اسمها وليس فيه شاهد على هذا الوجه"[٦].

---

[١] سيبويه ، الكتاب ٧١/١

[٢] سيبويه ، الكتاب ٧٠/١

[٣] السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ٣٦٧/١

[٤] المبرد ، المقتضب ٩٩/٤

[٥] سيبويه ، الكتاب ٧١/١

[٦] السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ٢٢٤/١

الشاهد : قول عمرو بن شأس :

٨- بني أسدٍ هل تعلمون بلاءَنا إذا كانَ يوماً ذا كواكب أشنَعا[1]

القياس ذا الجواز ذو

وقع الخلاف على اعتبار" كان " ناقصة أم تامة فرواية النصب على اعتبار كان ناقصة ويكون "ذا" خبرها أما الرفع فعلى اعتبار كان تامة بمعنى وقع . يقول سيبويه " وسمعت بعض العرب يقول" اشنعا" ويرفع ما قبله كأنه قال: إذا وقع يوم ذو كواكب اشنعا "[2] ويدل كلام سيبويه على أن الأصل أن تعامل على أنها تامة وأن اعتبارها ناقصة مسموع من بعض العرب .

فيقول ومما جاء على معنى وقع قول مقّاسُ العائذي : [3]

فدًى لبني ذهلِ بن شيبان ناقتي إذا كان يومٌ ذو كواكب أشهبُ

أي إذا وقع يوم ذو كواكب .

٩- الشاهد قول الفرزدق :

فلو كُنتَ ضبّياً عرفتَ قرابتي ولكنّ زنجيٌّ عظيمُ المشافِرِ[4]

القياس : زنجياً الجواز : زنجيٌّ

لكنّ " من النواسخ التي تنصب الاسم وترفع الخبر ، وفي قول الفرزدق دخلت " لكنّ" على "زنجيٌّ" فرفعته على أنه الخبر وذلك على تقدير حذف الضمير من (لكنّ) اي لكنّك زنجيٌّ .

---

[1] سيبويه ، الكتاب ٤٧/١

[2] سيبويه ، الكتاب ٤٧/١

[3] سيبويه ، الكتاب ٧٤/١

[4] سيبويه ، الكتاب ١٣٦/٢

وقد أجاز سيبويه الرفع والنصب واعتبر النصب أكثر في كلام العرب [١]، فقد بين سيبويه أن ناساً من العرب يقولون إن بك زيدٌ مأخوذٌ، فقال هذا على قوله إنه بك زيدٌ مأخوذٌ، وشبهه بما يجوز في الشعر نحو قول ابن صريم اليشكري :

ويوماً توافينابوجهٍ مُقسَّمٍ   كأنْ ظَبْيةٌ تعطو إلى وارقِ السَّلَمْ [٢]

وشاهده حذف إحدى النونين من كأن وحذف اسمها، واسمها ضمير يعود إلى المرأة التي تقدم ذكرها، يريد كأنها ظبيةٌ فحذف الاسم وخفف" [٣] ويجوز نصب الظبية بـ (كأنْ) تشبيهاً بالفعل إذا حذف وعمل، نحو: لم يك زيدٌ منطلقاً [٤]، حيث عمل الفعل (كان) على الرغم مما طرأ عليه من الحذف فرفع (زيد) ونصب (منطلقاً) . وعليه فقد أجازت العربية حذف اسم إن إذا كان ضميراً وفي التركيب ما يدل عليه ومثله قول الشاعر [٥]:

ووجهٌ مشرقُ النحرِ   كأنْ ثدياهُ حُقَّانِ

والتقدير (كأنه ثدياه حقان) ويجوز كأن ثدييه؛ إذا أعملنا كأن المخففة .

وقد شغلت قضية إعمال (إنْ) المخففة النحاة قديماً حتى أفرد الأنباري لهذا الموضوع مسألة خاصة بحث فيها آراء الكوفيين والبصريين حول إعمال "إن" المخففة من الثقيلة .[٦]ويبدو من خلال الشواهد الشعرية أن الحذف جائز في لغة الشعر دون النثر ، وهو ما أشار إليه سيبويه" بأنّ حذف الضمير غير حسن في الكلام ولكنه جائز في لغة الشعر ".[٧]

---

(١) سيبويه ، الكتاب ، ١٣٦/٢

(٢) سيبويه ، الكتاب١٣٤/٢

(٣) السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ٣٥/١،

(٤) الشنتمري ، تحصيل عين الذهب ص ٢٨٠

(٥) البيت بلا عزو ، ينظر سيبويه ، الكتاب ٢٨١/٢

(٦) الأنباري ، أبو البركات ، الإنصاف ، المسألة ٢٤

(٧)سيبويه ، الكتاب ٢ /٣٥٧

١٠. الشاهد قول رجل من بني مذحج :[١]

هذا لَعَمرُكمُ الصَّغارُ بعينهِ   لا أمَّ لي إنْ كانَ ذاك ولاأبُ

القياس : أبَ   الجواز : أبُ

والشاهد فيه عطف (أبَ) على موضع (أمَّ) لأنّ موضعها الرفع قبل دخول (لا) عليها فجاز العطف مراعاةً للمحل والنصب مراعاة للفظ ، والحمل على اللفظ أجود [٢] .

وقد أجاز سيبويه الوجهين مع ميله إلى الفتح أي العطف على اللفظ ، نلمح ذلك من قوله إلى أن (بعض العرب) يقول " لا حولَ ولا قوةُ إلاّ بالله "[٣] ، والشائع في الاستعمال " لا حول ولا قوةَ إلاّ بالله " . فقوله بعض العرب إشارة إلى قلة التداول في البيئة العربيــة قياســاً إلــى العطف على اللفظ . ومن شواهد الكتاب في الحمل على الموضع قول ذي الرمة [٤] :

بها العينُ والآرام لا عدَّ عدها   ولا كرعٌ إلاّ المغارات والرّبلُ

وشاهده رفع (كرعٌ) حملاً على موضع (عدَّ) والنصب جائز حملاً على اللفظ .

١١. الشاهد قول مالك بن خويلد الخناعي :

يا ميُّ إنْ تفقدي قوماً ولدتِهِم   أو تُخْلَسيهم فإنَّ الدّهرَ خلاّسُ[٥]

عمروٌ وعبدُ مناف والذي عَهِدتْ   ببطن عَرْعَرَ آبي الّضيم عبّاسُ

القياس : عمراً   الجواز : عمروٌ

---

[١] ينظر سيبويه ، الكتاب ، ٢٩٢/٢ ، وهو من الأبيات المختلف في قائلها فهو للزرافة الكاهلي في شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢٧١/١ ، وهو بلا عزو في المقتضب ٤ /٣٧١ ، ونسبه سيبويه في موضع آخــر فــي الكتاب إلى هني بن احمر الكناني ١ /٣١٩

[٢] المبرد ، المقتضب ٤ /٣٧٢

[٣] سيبويه ، الكتاب ٢ /٢٩٢

[٤] سيبويه ، الكتاب ٢ /٢٩١

[٥] سيبويه ،الكتاب ٢ /١٥

البدل من التوابع و "هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة"[1]. فالبدل عند النحويين يأخذ حكم المبدل منه رفعاً ونصباً وجراً .وقد أجاز سيبويه في البدل الإتباع أو القطع والابتداء ، فيجوز أن نقول " مررتُ برجلٍ عبدِالله " ، و " مررت برجلٍ عبدُالله " ، ومنه " مررت بقوم عبدالله وزيدٍ وخالدٍ " والرفع جيد .[2] فنقول " مررت برجلين رجلٌ صالحٌ ورجلٌ طالحٌ " بالرفع على خبر المبتدأ المحذوف ، فكأنه قيل ما هما ؟ فقال : رجلٌ صالحٌ ورجلٌ طالحٌ. وأورد سيبويه نص الشاهد (قول مالك بن خويلد) على جواز القطع عن البدل، والقياس : أن تبدل (عمروٌ ، عبدُمناف) من (قوماً) فتنصب لذلك على القياس . ويبدو أن سيبويه جعل الرفع صورة معدولة عن الأصل (النصب) ، يلمح ذلك من قوله " والرفع جائز قوي لأنه لم ينقض معنى".[3]

ويبدو أن العدول إلى الرفع كان ضرورة شعرية للتخلص من الإقواء لأن نصب (عمرو) يستلزم نصب الاسم الموصول (الذي) وعليه فلا بد من إبدال (عباس) فينصب والقافية مرفوعة . وإليه أشار السيرافي بقوله : ولو أبدلت فسد الكلام، لأننا لو نصبنا "الذي" وجب أن نقول عباسا"[4]. ومنه قول المهلهل :

١٢. ولقد خَبَطْنَ بيوتَ يشكُرَ خَبْطَةً ... أخوالَنا وهُمُ بنو الأعمامِ[5]

القياس : أخوالَنا ... الجواز : أخوالُنا

والشاهد فيه قطع الأخوال عن البدل ورفعها ، وكأنه حين قال "خبطن بيوت يشكر ، قيل له : ومن هم ؟ فقال : أخوالنا وهم بنو الأعمام" .[6]

---

[1] ينظر الأنصاري ، ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، ص٤٤٢ ، ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ٢ / ٢٠٨

[2] ينظر سيبويه ، الكتاب ٢ / ١٥-١٦ ، ١ /٤٣٢

[3] سيبويه ، الكتاب ٢ /١٦

[4] السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ١ / ٤٠٤

[5] سيبويه ، الكتاب ٢ /١٦

[6] سيبويه ، الكتاب ٢/١٦

١٣. الشاهد قول اللّعين :

أبالأراجيزِ يا ابْنَ اللؤم توعدُني   وفي الأراجيزِ خِلتُ اللُّؤمُ والخَوَرُ[١]

القياس : اللؤمَ والخورَ   الجواز : اللؤمُ والخورُ

استشهد سيبويه به في باب الأفعال التي تستعمل وتلغى، وهي ظن وأخواتها ، وهذه الأفعال" يجوزفيها الإلغاء إذا وقعت وسطاً نحو "زيدٌ ظننتُ قائمٌ" أو آخراً ،نحو "زيدٌ قائمٌ ظننتُ"[٢]. والبصريون يمنعون الإلغاء إذا تقدمت على معمولها فيجب أن تقول "ظننت زيداً قائماً".

وموطن الشاهد (خلت اللؤمُ والخورُ) حيث ألغى عمل (خلت) لأنها توسطت معموليها ، وقد أجاز سيبويه الرفع في الشاهد، يقول " أنشدناه يونس مرفوعاً عنهم " [٣] حيث ألغى عملها لأنها توسطت الجملة، ورفع اللؤم بالابتداء وعطف عليه الخور ، "والشاهد من الأبيات المختلف في نسبتها ، وقيل إنّ عجز هذا البيت " اللؤمُ والفشلُ " على الإقواء وقبله :

إني أنا ابن جلا إن كنتَ تعرفني   يا رؤب والحية الصماء في الجبلِ[٤]

ونسب السيرافي البيت إلى جرير [٥]

١٤. الشاهد قول الأخطل :

ولقد أبيتُ من الفتاة بمنزلٍ   فأبيتُ لا حرِجٌ ولا محْرومُ [٦]

القياس : حرجاً ، محروماً   الجواز : حرجٌ ، محرومُ

---

[١] سيبويه ، الكتاب ١ /١٢٠

[٢] ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ١ /٣٦٣

[٣] سيبويه، الكتاب ١ /١٢٠

[٤] سيبويه ، الكتاب ١ /١٢٠ حاشية المحقق

[٥] السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ١ /٣٥٩

[٦] سيبويه ، الكتاب ٢ / ٨٤

الشاهد رفع (حرجٌ ، محرومٌ) ووجه الكلام النصب على الحال أو الخبر[1] فمذهب سيبويه أن رفع (لا حرج ، ولا محروم) بمنزلة فأنا ابن قيسٍ لا براحُ[2] ويجعل لا بمنزلة ليس ويرفعه بها ويحذف الخبر .[3]

ووجه الرفع عند الخليل الحمل على الحكاية ، وتقديره فأبيت بمنزلة الذي يقال له لا حرج ولا محرومٌ .... فكأنه حكاية لما كان يتكلم به قبل ذلك .[4] ولا يجوز رفعه على إضمار مبتدأ ، كما لا يجوز : كأن زيدٌ لا قائمٌ ولا قاعدٌ على تقدير لا هو قائم ولا هو قاعد ، لانه ليس موضع تبعيض ولا قطع فلذلك حمله على الحكاية .[5] ويقول سيبويه " وزعم بعضهم أنّ رفعه على النفي كأنه قال : فأبيت لا حرجٌ ولا محرومٌ بالمكان الذي أنا به " .[6]

١٥ـ الشاهد قول النابغة :

فبتُّ كأني ساوَرَتني ضئيلةٌ	من الرُّقْشِ في أنيابِها السُّمُّ ناقعُ[7]
القياس : ناقعاً	للجواز : ناقعُ

أجاز سيبويه الرفع والنصب ومثل عليه بجواز قولنا : فيها عبدُ الله قائماً وإن شئت ألغيت فيها فقلت : فيها عبدالله قائمٌ " .[8] وعليه جاز في قول النابغة الرفع والنصب ، النصب على جعل الجار والمجرور خبراً للسّم ، والرفع على إلغاء الجار والمجرور ورفع ناقع على الخبرية، والقياس أن ترفع السم على الابتداء والجار والمجرور (في أنيابها) خبر لها ، ونصب

---

[1] الشنتمري ، تحصيل عين الذهب ، ص٢٦٧

[2] من شواهد سيبويه ، الكتاب ١ /٥٨ ، وصدره: من فرّ عن نيرانها

[3] السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ١ / ٤٢٦

[4] سيبويه ، الكتاب ٢ ، ص٨٤ ، ٢ /٢٩٩

[5] سيبويه ، الكتاب ٢ /٤٠٠ ، حاشية المحقق

[6] سيبويه ، الكتاب ٢ /٨٥

[7] سيبويه ، الكتاب ٢ /٨٩

[8] سيبويه ، الكتاب ٢ /٨٩

(ناقعاً) على الحال . ويبدو أن الشاعر كان مضطراً للرفع للتخلص من الإقواء لأن القــوافي مرفوعة ، فالبيت الذي قبل الشاهد :

وعيد أبي قابوس في غيرِ كنهِهِ أتاني ودوني راكسٌ فالضَّواجعُ[1]

والشاعرإذ رفع فإنه لم يخطيء ، فالرفع والنصب مما تجيزه العربية من باب الاتساع ، فالشاعر قد يعمد إلى استخدام لغة قليلة ويترك المشهور لإقامة الوزن أو القافيــة . وقــد عقــد سيبويه باباً في ما يحتمل الشعر [2] ، وباباً فيما رخّمت الشعراء في غير النداء اضطراراً .[3]

ومما جاز فيه الرفع قول الهذلي :

١٦. لا درّ درّي إن أطعمتُ نازِلَكُم قِرفَ الحتّي وعندي البُرُّ مكْنوزُ[4]

حيث رفع (مكنوز) على الغاءالطرف (عندي) والقياس النصب على الحال .

١٧. ومنه قول ابن مقبل :

لا سافِرُ النّيِّ مدخولٌ ولا هَبِجٌ عاري العظامِ عليه الودعُ منظومُ[5]

وشاهده رفع (منظوم) على إلغاء الجار والمجرور (عليه) ، والقياس النصب علــى الحال.

١٨. الشاهد قول أبي النجم العجلي :

قد أصبحت أمُّ الخيار تدّعي علي ذنباً كلُّه لم أصنعِ[6]

القياس : كلَّه الجواز : كلُّه

---

[1] السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ١ / ٣٨٤

[2] سيبويه ، الكتاب ١ / ٢٦

[3] سيبويه ، الكتاب ٢ / ٢٦٩

[4] البيت للمتنخل الهذلي، سيبويه، الكتاب٢/٨٩ ، ونسبه الجاحظ إلى أبي ذؤيب الهذلي، البيان والتبيين، ١٧/١

[5] سيبويه ، الكتاب ٢ /٩٠

[6] سيبويه ، الكتاب ١ /٨٥

استشهد سيبويه بالبيت على رفع (كلُّه) وحذف الضمير من (أصنع) ، حيث يقـول: "ولا يحسن في الكلام أن يجعل الفعل مبنياً على الاسم ، ولا يذكر علامة إضـمار الأول حتـى يخرج من لفظ الإعمال في الأول ، ومن حال بناء الاسم عليه، يشغله بغير الأول حتى يمتنع أن يكون يعمل فيه، ولكنه يجوز في الشعر وهو ضعيف في الكلام " .[1]

وحجة سيبويه أن النصب لا يكسر البيت، ولا يخل به ترك إظهار الهاء ، فكـان علـى الشاعر أن يأتي بالأصل (النصب) ما دام ليس مضطراً إلى العدول إلـى صـورة الرفـع ، فالنصب عند سيبويه هو القياس المتبع . فوصف الرفع بالضعف على جوازه.[2]

ونستنتج من نص سيبويه أن الشاعر إن لم يكن مضطراً للخروج عن القياس فالأولى أن يتبع القواعد المرعية في اللغة ولا يخرج إلى الصور الأخرى الجائزة في حـالات الـضرورة الشعرية .

وقد رد الأعلم الشنتمري قول سيبويه واعتبر الرفع أقوى من النصب وذلك أن (كـلاً) لا يحسن حملها على الفعل؛ لأن أصلها تابعة للاسم مؤكدة كقولك : ضربت القوم كلّهـم .... ، فينبغي أن يكون قوله (كلُّه لم أصنع)، وتكون الضرورة فيه حذف الهاء لا رفع كل ، وكـذلك يجري مجراه .[3]

وفي الباب نفسه قول الشاعر :

١٩. ثلاثٌ كلّهُن قتلتُ عمداً   فأخزى اللهُ رابعةً تعودُ [4]

---

[1] سيبويه ، الكتاب ٨٥/١

[2] سيبويه ، الكتاب ٨٥/١

[3] الشنتمري ، تحصيل عين الذهب ٩٩

[4] سيبويه ، الكتاب ١ /٨٦ وهو من الخمسين التي لا يعرف قائلها

حيث رفع (كلهن) والقياس النصب ، يقول سيبويه " فهذا ضـــعيف والوجـــه الأكثـــر الأعرف النصب " .[1]

فالضمير المنصوب العائد من الخبر على المبتدأ لا يحسن حذفه في الكلام ، وإنما أجازه سيبويه في الشعر واصفاً إياه بالضعف .وهو على ضعفه يجد له سيبويه نظيراً في كلام العرب ، حيث يقول: "وزعموا أنّ بعض العرب يقول : شهرٌ ثرى وشهرٌ ترى وشهرٌ مرعـــى" [2] ، أي ترى فيه فحذف الضمير .

٢٠. الشاهد قول أبي زبيد :

أقام وأقوى ذاتَ يومٍ وخيبةٌ لأولِ من يَلْقى وشرٌ مُيسّرُ [3]

القياس : وخيبةً الجواز : وخيبةٌ

يقول سيبويه "هذا باب ما ينصب من المصادر على إضمار الفعـــل غيـــر المـــستعمل إظهاره، وذلك قولك سقياً ورعياً ، ونحو قولك خيبةً ودفراً وجدعاً وعقراً .... وإنما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذكر مذكور فدعوت له أو عليه على إضمار الفعل كأنك قلت " ســـقاك الله ســـقياً ورعاك الله رعياً " .[4]

فالقياس نصب المصدر بفعل محذوف في الأمر والنهي والدعاء ، وقد أجاز سيبويه رفع المصادر على الابتداء ، وجاء في المقتضب " وإنما تنظر في هذه المصادر إلى معانيها، فـــإن كان الموضع بعدها أمراً أو دعاءً لم يكن إلاّ نصباً ، وإن كان لِما قد استقر لم يكن إلا رفعـــاً ،

---

[1] سيبويه ، الكتاب ١ /٨٦

[2] سيبويه ، الكتاب ١ /٨٦

[3] سيبويه ، الكتاب ١ /٣١٣

[4] سيبويه ، الكتاب ١ /٣١٢

وإن كان يقع لهما جميعاً كان النصب والرفع [١]. والأصل الرفع للمعارف ومعناه كمعنى المنصوب ، ويختار فيها الرفع لأنه معرفه والمعرفة يبتدأ بها .[٢]

أما النكرة مثل (خيبةً ، سقياً ...) فالأصل فيها النصب، أما الرفع فهو صورة معدولة عن القياس وعليه الشاهد ، فالقياس (خيبةً) بالنصب، وأجاز سيبويه رفعه وفيه معنى النصب . وهو قليل والأكثر في البيئة العربية النصب ، يلمح ذلك من قول سيبويه قبل إيراد الشاهد السابق "وقد رفعت الشعراء بعض هذا فجعلوه مبتدأ وجعلوا ما بعده مبنياً عليه" .[٣]

ب- الجواز من الكسر إلى الضم :

١. الشاهد : قول رجل من باهله :[٤]

بكيتُ وما بكا رجلٍ حليمٍ على رَبْعين مسلوبٍ وبالِ

القياس : مسلوبٍ الجواز : مسلوبٌ

القياس الجر على البدل من (ربعين) والرفع على القطع ، وهو جائز يقول سيبويه " ومنه أيضاً مررت برجلين مسلمٍ وكافرٍ ، جمعت الاسم وفرقت النعت، وإن شئت كان المسلم والكافر بدلاً كأنه أجاب من قال:بأي ضربٍ مررت ؟ وإن شاء رفع كأنه أجاب من قال : فما هما ؟ .[٥]

---

[١] المبرد ، المقتضب ٣ /٢٢١-٢٢٢

[٢] عقد سيبويه باباً لها أسماه باب يختار فيه أن تكون المصادر مبتدأة مبنياً عليها ، وينظر سيبويه ، الكتاب ١/٣٢٨

[٣] سيبويه ، الكتاب ١ /٣١٣

[٤] سيبويه ، الكتاب ١ / ٤٣١ ، وفي شرح أبيات سيبويه للسيرافي منسوب إلى أبي ميادة ٢ /١٧

[٥] سيبويه ، الكتاب ١ /٤٣١

فالرفع في البيت على القطع أو التبعيض أي أحدهما مسلوب والآخر بال ، ولذلك قال سيبويه بعد إيراده للشاهد " وكذا سمعنا العرب تنشده والقوافي مجرورة".[1] وردّ على سيبويه كلامه يقول الأعلم " وقد غلّط في هذا لنقصان بالٍ واستواء رفعه وجرّه والحجة لسيبويه أنّ القوافي لو كانت مرفوعة لم يضق عليه الإتيان باسم مرفوع غير منقوص " .[2]

وقال ابن ولّاد: "فلو كانت مرفوعة لم تكن القافية إلاّ هكذا قول خطأ على الإرسال، وذلك أنها لو كانت مرفوعة من غير ما اعتلت لامه، أو أضيف، لم يجز أن تكون معه بالي ،وذلك أنه كان يكون نحو حال ، ومالٍ ."[3] ومنه قول كثير عزّه :[4]

٢. وكنت كذي رِجلَين رجلٍ صحيحةٍ ورجلٍ رمى فيها الزمانُ فشلّتِ

بالجر على البدل من (رجلين) والرفع على القطع .

٣. الشاهد قول بعض العرب :[5]

فإلى ابنِ أمِّ أناسٍ ارْحلُ ناقتي عَمرٍو فَتُبلغَ حاجتي أو تُزْحِفُ

ملكٍ إذا نَزَلَ الوفُودُ ببابِهِ عَرَفوا مواردَ مُزْبِدٍ لا يُنْزَفُ

القياس (ملكٍ) الجوار (ملكٌ) .

حيث أبدل (ملك) من (ابن أم أناس) وهو بدل النكرة من المعرفة ،[6] والقطع جائز على تقدير وهو ملكٌ ، والجر أقيس من الرفع؛ لأنه لا يقوم على التقدير، وإنما يبدل من لفظ وارد في النص .

---

(١) سيبويه ، الكتاب ١ / ٤٣٢

(٢) الشنتمري ، تحصيل عين الذهب ٢٣٨

(٣) المبرد ، المقتضب ٤ / ٢٩١ حاشية المحقق

(٤) سيبويه ، الكتاب ١ / ٤٣٣

(٥) سيبويه ، الكتاب ٢ /٩ ، وفي شرح أبيات سيبويه للسيرافي منسوب إلى بشر بن أبي خازم ٢ /٢٧

(٦) السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ٢ /٢٧

٤. ومثله قول الفرزدق :[١]

وَرِثْتُ أبي أخلاقه عاجِلَ القِرَى وعَبْطَ المهارِي كومُها وشَبوبُها

القياس : كومِها وشبوبِها الجواز : كومُها وشبوبُها .

حيث رفع الشاعر على غير القياس، والأولى الجر على البدل من المهاري، يقول سيبويه: " كأنه قيل له أي المهاري ؟ فقال : كومُها وشبوبُها[٢] . ولعل الشاعر كان مضطراً إلى القطع متبعاً للقافية المضمومة؛ لأن البيت السابق في القصيده مرفوع وهو:

شفوا ثائر المظلوم واستمسكت بهم أكفُّ رجالٍ ردَّ قسراً شعوبُها[٣]

٥. الشاهد قول الأعشى :[٤]

وماله من مجدٍ تليدٍ ومالهُ من الريحِ حظٌ لا الجنوبِ ولا الصَّبا

القياس (الجنوبِ) الجواز (الجنوبُ) .

الجر على البدل من (الريح) لأن الجنوب والصبا جزء من الريح ، ويجوز الرفع على البدل من (حظٌ) لان الحظ جزء من الريح [٥] ، والجر على البدل من الريح أولى وأنسب

وروي عجز البيت : من الريح فضلٌ لا الجنوبُ ولا الصبا [٦]

وقد استشهد به سيبويه على حذف الواو من (له) ضرورة ، ويروى : " وما عنده مجدٌ تليد " وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه [٧]

---

[١] سيبويه ، الكتاب ٢ /١٦

[٢] سيبويه ، الكتاب ٢ /١٧

[٣] السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ١ / ٤٢٢

[٤] سيبويه ، الكتاب ١ /٣٠

[٥] الشنتمري ، تحصيل عين الذهب ص٦١

[٦] المبرد ، المقتضب ٣٨/١

[٧] للسيرافي، شرح أبيات سيبويه ١/ ٢٢٠

ثانياً : جواز الفتح :

انتظمت هذه الإجازة في قسمين :

القسم الأول : من الضم إلى الفتح، ويشمل (١١) شاهداً شعرياً ،أجاز سيبويه الفتح والقياس فيها الضم .

القسم الثاني : من الكسر إلى الفتح، ويشمل (٧) شواهد شعرية قياسها الكسر، وأجاز فيها سيبويه الفتح .

وقد رتبت هذه الشواهد في كشاف توضيحي شمل الشاهد الشعري،وموضع الشاهد فيه والقياس والجواز .وتالياً:

كشاف توضيحي يبين إجازة سيبويه في الجواز إلى الفتح باتفاق المعنى وانتظمت هذه الإجازة في قسمين : من الضم إلى الفتح (١١) شاهداً ، ومن الكسر إلى الفتح (٧) شواهد .

أ. من الضم إلى الفتح :

الرقم	الشاهد / موضع الشاهد	القياس	الجواز
١	فاصبحوا والنوى عالي معرسهم وليس كلّ النوى تلقي المساكين	كلُّ	كلَّ
٢	فما أنا والسيرَ في متلف يبرّح بالذكر الضابط	السيرُ	السيرَ
٣	بما جمعت من حضن وعمرو وما حضنٌ وعمروٌ والجيادا	الجيادُ	الجيادَ
٤	أزمان قومي والجماعة كالذي منع الرحالة أن تميل مميلا	الجماعةُ	الجماعة
٥	فأما تميمٌ تميم بن مرٍّ فألفاهم القوم روبى نياما	تميمُ	تميما
٦	فلا حسباً فخرت به لتيم ولا جداً لذا لزدحم الجدود	حسبُ	حسباً
٧	لا الدار غيرها بعدي الأنيس ولا بالدار لو كلمت دا حاجة صمم	الدارُ	الدارَ
٨	ترى خلقها نصفٌ قناةٌ قويمةٌ ونصفٌ نقاً يرتج أو يتمرمر	نصفُ	نصفا
٩	فلا تجعلي ضيفي ضيفٌ مقرّبٌ وآخر معزول عن البيت جانب	ضيفُ	ضيفا
١٠	وما صرّمتك حتى قلت معلنة لا ناقة لي في هذا ولا جملُ	ناقةُ	ناقةَ
١١	ألا أيهذا الزاجري أحضرُ الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي	أحضرُ	أحضرَ

ب. من الكسر إلى الفتح :

الرقم	الشاهد / موضع الشاهد	القياس	الجواز
١	معاوي إننا بشر فأسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا	الحديدِ	الحديدا
٢	فإن لم تجد من دون عدنان والداً ودونَ معد فلتزعك العوادل	ودونِ	ودونَ
٣	ألا حي ندماني عمير بن عامرٍ إذا ما تلاقينا من اليوم أو غدا	أو غدٍ	أو غدا
٤	بينا نحن نطلبه أتانا معلّق وفضة وزنادَ راع	زنادِ	زنادَ
٥	لقد رأيت عجباً مذ أمسا عجائزاً مثل السعالي خمسا	امسِ	امسَ
٦	ومثلك بكراً قد طرقت وثيبا فألهيتها عن ذي تمائم معيل	مثلِك	مثلَك
٧	ومثلك رهبى قد تركت رذيةً تقلب عينيها إذا مرّ طائر	مثلِك	مثلَك

أ. الجواز من الضم إلى الفتح :

١. الشاهد قول حميد الأرقط :

فأصبحوا والنّوى عالي مُعرَّسِهِم   وليسَ كلَّ النوى تُلقي المساكينُ[١]

القياس : كلُّ   الجواز : كلَّ

من المعروف في العربية أن (ليس) يرفع بعدها المبتدأ وينصب الخبر، فهي مثل كان وأخواتها ولكن سيبويه ذكر أن بعض العرب يجعل (ليس) كـ (ما) فيرفع المبتدأ والخبر بعدها ، حيث يقول :

"وقد زعم بعضهم أنّ ليس تجعل كـ "ما" وذلك قليل لا يكاد يعرف فهذا يجوز أن يكون منه (ليس خلقَ اللهُ أشعرَ منهُ وليسَ قالها زيدٌ) ..... هذا كله سمع من العرب والوجه والحد أن تحمله على أن في ليس إضماراً وهذا مبتدأ كقوله : انه امةُ الله ذاهبــةٌ ، إلا أنهــم زعمــوا أن بعضهم قال ليس الطيبُ إلاّ المسكُ "[٢] .

---

[١] سيبويه ، الكتاب ١ / ٧٠

[٢] سيبويه ، الكتاب ١ / ١٤٧

فالقياس رفع (كل) على أن تكون اسماً لـ (ليس) فيجوز أن نقول ليس كلُّ النوى تلقى المساكين ، أما النصب فهو على إعمال تلقي فيها ويكون نصب (كلَّ) مقدماً في اللفظ لأن الأصل أن يتقدم الفعل والفاعل على المفعول به ، يقول سيبويه " فإذا بنيت الاسم عليه قلت ضربت زيداً، وهو الحد لأنك تريد أن تعمله ،وتحمل عليه الاسم كما كان الحد ضرب زيدٌ عمراً، حيث كان زيد أول ما تشغل به الفعل "[1] . وهناك علاقة واضحة بين ما وليس من حيث اتفاقهما في النفي ، إلاّ أن سيبويه حاول تحريج البيت في الحمل على الإضمار في ليس، فجاز نصب (كل) على الفعل المتأخر لفظاً .

٢. الشاهد قول أسامه بن الحارث الهذلي :

فما أنا والسَّيرَ في مَتلفٍ   يبرّح بالذكرِ الضابِطِ[2]

القياس : السَّيرُ   الجواز : السَّيرَ

إن مظهر الخلاف بين الرفع والنصب في الشاهد هو حمل (الواو) على العطف أو المعيه، فيرفع ما بعدها إذا اعتبرت للعطف وينصب مع المعية، فإذا وجدت فعلاً في جملة المفعول معه جاز الرفع والنصب ؛ الرفع عطفاً على الفاعل المؤكد نحو (ما صنعت أنت وأبوك) ، كما يجوز النصب على المفعول معه (ما صنعت أنت وأباك) ، أما إذا لم يكن الفاعل مؤكداً فالوجه النصب على المفعول معه، يقول سيبويه: " ويدلك على أن الاسم ليس على الفعل في "صنعت" أنك لو قلت: اقعد وأخوك كان قبيحاً حتى تقول أنت ،لأنه قبيح أن تعطف على الموضوع المضمر فإذا قلت (ما صنعت أنت ولو تركت هي) فأنت بالخيار إن شئت حملت

---

[1] سيبويه ، الكتاب ١ / ٨٠

[2] سيبويه ، الكتاب ١ /٣٠٣

الآخر على ما حملت عليه الأول وإن شئت حملته على المعنى الأول "[1]. فالعطف من دون توكيد الفاعل، نحو: ما صنعت وأبوك فهو جائز على قبح[2]، وهي من القضايا الخلافية بين نحاة الكوفة والبصرة[3].

أما إذا لم نجد في جملة المفعول معه فعلاً فإن القياس الرفع ، والنصب صورة معدولة جائزة لا تصل إلى مرتبة الرفع في الشهرة والاستعمال ، يلمح هذا من إيراد سيبويه أن الاستعمال "أن تقول كيف أنت وزيدٌ وأنت وشأنك لأن : الابتداء وكيف، وما، وأنت،يعملن فيما كان معناه مع الرفع فيحسن "[4] .ثم يذكر سيبويه الصورة الأخرى للجواز يقول " وزعموا أن ناساً يقولون : كيف أنت وزيداً وما أنت وزيداً، وهو قليل في كلام العرب "[5] ، فالنصب قليل في كلام العرب ، وإن كان موجوداً ، ومثله قول الشاعر :

٣. بما جُمعتَ من حَضْنٍ وعمروٍ   وما حَضْنٌ وعمروٌ والجِيادا[6]

حيث نصب الجيادا على معنى للفعل والوجه فيه الرفع .

ومثله قول الراعي :

٤. أزمانَ قومي والجماعةَ كالذي   مَنَعَ الرِّحالةَ أنْ تميلَ مَمِيلا [7]

فنصب(الجماعةَ) حملاً على تقدير "كان قومي والجماعة" ووجهه الرفع؛ إذ لم يذكر الفعل في الجملة .

---

[1] سيبويه ، الكتاب ١ / ٢٩٨

[2] سيبويه ، الكتاب ١ / ٢٩٨

[3] الأنباري ، أبو البركات ، الإنصاف ، مسألة ٩٦

[4] سيبويه ، الكتاب ٣٠٤/١

[5] سيبويه ، الكتاب ٣٠٣/١

[6] لم ينسب في الكتاب ١ /٣٠٤ . وهو لشقيق بن جزء بن رباح الباهلي في شرح أبيات سيبويه للسيرافي ، ٢٥٣/١ ، وتحصيل عين الذهب للشنتمري ص١٩٧

[7] سيبويه ، الكتاب ١ /٣٠٥

القياس عند سيبويه الرفع حيث يقول : " والرفع فيه أقوى إذ كان يكون في ألف الاستفهام لأنهن نفي واجب يبتدأ بعدهن، ويبنى على المبتدأ بعدهن، ولم يبلغن أن يكن مثل ما شبهن به "[1] .

وذلك أن حروف النفي تشبه أدوات الاستفهام إلاّ أن حروف النفي لم تبلغ هذه الأدوات من القوة ، فكان الأصل أن يرفع الاسم بعدها على الابتداء ، أمّا النصب فيكون على تقدير فعل ملائم أي ولا ذكرت حسباً .

ومنه قول زهير :

٧. لا الدّارَ غيَّرها بعدي الأنيسُ ولا ... بالدّار لو كلّمتَ ذا حاجةٍ صَمَمُ[2]

حيث نصب الدار بفعل مقدر والواجب فيها الرّفع، لأنها وليت حرف النفي .

٨. الشاهد قول ذي الرمة :

ترى خلقَها نِصفٌ قناةٌ قويمةٌ ... ونصفٌ نقاً يرتجُ أو يتَمَرْمَرُ[3]

رواه سيبويه بالرفع وقال " وبعضهم ينصبه على البدل"[4]. فقياس سيبويه الرفع على القطع، وجواز النصب مروي من بعض العرب ، كما أجاز نصبه على الحال يقول " وإن شئت كان بمنزلة رأيته قائماً "[5] ، وقد رَدَّ النصب على الحال وغلّط فيه سيبويه ، يقول الأعلم : " وقد غلّط سيبويه في حمله على الحال، وزعم الراد أنه معرفة لأنه في نية الإضافة فكأنه قال خلقها نصفه كذا ونصفه كذا ، والحجة لسيبويه أنه نكرةً، وأن كان متضمناً لمعنى الإضافة وليس من

---

(1) سيبويه ، الكتاب ١/١٤٦

(2) سيبويه ، الكتاب ١/١٤٥

(3) سيبويه ، الكتاب ٢/١١

(4) سيبويه ، الكتاب ١/١١

(5) الشنتمري ، تحصيل عين الذهب ، ص٢٤٢

باب (كل وبعض) ، لأن العرب قد أدخلت فيه الألف واللام وثنته وجمعته وليس شيء من ذلك في كل وبعض ، فلذلك أجاز نصبه على الحال "[1]. ومنه قول رجل من بني قشير :[2]

٩. فلا تجعلي ضيفيَّ ضيفٌ مقرّبٌ وآخرُ معْزولٌ عن البيتِ جانبُ

حيث رفع ضيف على القطع، والنصب جائز على البدل .

١٠. الشاهد قول الراعي :

وما صرَمْتُك حتى قلتِ معلنةً لا ناقةٌ لي في هذا ولا جَمَلُ[3]

القياس : ناقةٌ الجواز : ناقةً

أجاز سيبويه إعمال (لا) والنصب ما بعدها، وتكون بمنزلة ليس في الجملة الاسمية من رفع ونصب، إلاّ أن القياس رفع ما بعدها إذا تُكررت ، يقول سيبويه "هذا باب ما لا تغير فيه (لا) الأسماء عن حالها التي كانت عليه قبل أن تدخل (لا)، ولا يجوز ذلك إلا أن تعيد لا الثانية"[4] فإذا تكررت (لا) فالقياس عدم الإعمال . يقول الأعلم " والرفع أكثر؛ لأنها جواب لمن قال لك : ألك في هذا ناقةٌ أو جمل ؟ فقيل له: لا ناقةٌ لي في هذا ولا جمل، فجرى ما بعدها في الجواب مجراه في السؤال "[5]

١١. الشاهد قول طرفة بن العبد :

ألا أيُّهذا الزّاجري أحضرُ الوغى وأنْ أشهدَ اللّذاتِ هل أنت مُخْلِدي[6]

القياس : أحضرُ الجواز : أحضرَ

---

[1] الشنتمري ، تحصيل عين الذهب ، ص٢٤٢

[2] في الكتاب بلا عزو ٢ /١٠

[3] سيبويه ، الكتاب ٢ / ٢٩٥

[4] سيبويه ، الكتاب٢ /٢٩٥

[5] الشنتمري ، تحصيل عين الذهب ، ص٣٤٤

[6] سيبويه ، الكتاب ٣ / ٩٩

حيث رفع الفعل (أحضر) لحذف أداة النصب (أن) والتقدير لأنْ أحضرَ الوغى ، فالرفع هو القياس أما النصب فهو على إضمار أن وهو مذهب الكوفيين ، حيث ذهب الكوفيون إلى أنّ (أن) الخفيفة تعمل في الفعل المضارع النصب بعد الحذف من غير بدل ، وذهب البصريون إلى أنها لا تعمل من غير بدل[1].

والمقصود بالبدل أن يكون منها عوض نحو الفاء والواو ، والذي سهل النصب مع الحذف، ذكر أن في المعطوف وهو قوله وأن أشهد ، ونظير ذلك قولهم: تسمعَ بالمعيدي خير من أن تراه ....." أما البصريون لا يجيزون أن ينصب الفعل المضارع بحرف محذوف، وذلك أن نواصب المضارع عوامل ضعيفة والعامل الضعيف لا يعمل إلاّ وهو مذكور".[2]

ب. الجواز من الكسر إلى الفتح :

١. الشاهد قول عقيبة الاسدي :

معاويَ إننا بَشَرٌ فأسجِحْ فلسنا بالجبال ولا الحديدا[3]

القياس : الحديدِ الجواز : الحديدا

أجاز سيبويه النصب حملاً على المحل ، يقول " لأن الباء دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يخلّ بالمعنى ولم يحتج إليها وكان نصباً "[4] ، وذلك أن جملة لسنا الجبالَ ولسنا بالجبالِ واحد ، فحمل سيبويه المعطوف وكأن الباء غير موجودة.

وقد نقل صاحب الخزانة رأياً نسبه للمبرد برد هذه الرواية يقول :" وقد رد المبرد على سيبويه روايته لهذا البيت بالنصب، وتبعه جماعة منهم العسكري صاحب التصحيف قال : ومما

---

[1] الأنباري ، أبو البركات ، الإنصاف ، انظر المسألة ٧٧

[2] الأنصاري ، ابن هشام ، شرح شذور الذهب حاشية المحقق ص١٨٣

[3] سيبويه ، الكتاب ١ /٦٧ ، ٢/٢٩٢

[4] سيبويه ، الكتاب ١ /٦٧

غلط فيه النحويون من الشعر ورووه موافقاً لما أرادوه ما روي عن سيبويه عندما احتج به في نسق الاسم المنصوب على المخفوض، وقد غلّط الشاعر لأن هذه القصيدة مشهورة وهي مخفوضة كلها ، وهذا البيت اولها وبعده :

فَهَبْنا أمةً ذهبت ضَياعاً يزيدُ أميرُها وأبو يزيدِ[1]

وهذا الرد لم أجده عند المبرد في المقتضب ،أو ما يشير إلى ضعف رواية سيبويه .[2] وقد دافع الأعلم عن سيبويه حول ادعاء البغدادي إذ يقول " وسيبويه غير متهم فيما نقله روايةً عن العرب، فيجوز أن يكون البيت من قصيدة منصوبة غير هذه المعروفة ، أو يكون الذي أنشده رده إلى لغته فقبله منه سيبويه منصوباً، فيكون الاحتجاج بلغة المنشد لا بقول الشاعر"[3].

٢. ومثل ذلك قول لبيد :

فإن لم تَجد من دونِ عدنانَ والداً ودونَ مَعَدٍ فلتَزعك العواذِلُ

والجر الوجه[4] حيث عطفت (ودون) على المجرور باعتبار المحل لأنه يجوز أن نقول ودونَ عدنانَ . ومثل ذلك قول كعب بن جعيل :

٣. ألا حيِّ نَدْماني عُميرِ بنِ عامرٍ إذا ما تلاقَينا من اليوم أو غَدا[5]

حيث عطف (غداً) على موضع (اليوم) ونصبه ، والوجه فيه الجر حملاً على اللفظ، ولكنه جاز النصب لأنه يجوز لنا أن نقول إذا ما تلاقينا اليوم .

٤. ومنه قول رجل من قيس عيلان :

بينا نحن نطلبُه أتانا مُعلِّقَ وفْضةٍ وزِناد راعِ[6]

---

[1] البغدادي ، خزانة الأدب ، ٢ /٦٠
[2] ينظر المبرد ، المقتضب ٢ /٣٣٨ ، ٢٨١/٣ ، ١١٢/٤-٣٧١
[3] الشنتمري ، تحصيل عين الذهب ، ص٨٨
[4] سيبويه ، الكتاب ٦٨/١
[5] سيبويه ، الكتاب ١ /٦٨
[6] سيبويه ، الكتاب ١ /١٧١

بنصب (زياداً) حملاً على موضع (وفضة) لأن المعنى يعلق وفضةً ورنـادَ راعٍ وقياسه الجر حملاً على اللفظ والإتباع لما قبله .

5. الشاهد قول الشاعر :[1]

لقد رأيتُ عَجَباً مُذْ أمسا عجائزاً مثلَ السَّعالي خَمْسا

القياس : أمسِ الجواز : أمسَ

(أمس) من الظروف المبنية على الكسر إذا أريد به اليوم الذي قبل يومك.

وقد أجاز سيبويه فتح (أمس) في "مذ" لما رفعوا، وكانت في الجر هي التي ترفع شبهوها بها وهذا قليل .[2] يقول ابن هشام الأنصاري " ويعرب إعراب ما لا ينصرف مطلقاً، وهي لغة بعض بني تميم " [3] وعليه الشاهد .

وعلة جواز الفتح" أنها عوملت معاملة ما ينصرف، فجرت بالفتحة نيابة عن الكسرة ولا يجوز أن تكون معربة منصرفة وهو ظاهر ، ولا أن تكون مبنية على الفتح؛ لأنها لو كانت مبنية لكسرت إذ ليس في العرب من يبنيه على الفتح" .[4] يقول ابن هشام " وقد وهم الزجّاجي فزعم أن من العرب من يبني أمس على الفتح واستدل بهذا البيت " .[5]

6. الشاهد قول امرىء القيس :

ومثلِكَ بكْراً قد طَرَقتُ وثَيِّباً فألهيْتُها عَنْ ذي تمائمَ مُغْيَلِ[6]

القياس : ومثلِكَ الجواز : ومثلَكَ

---

[1] الشاهد بلا عزو في الكتاب ٣ /٢٨٥

[2] سيبويه ، الكتاب ٣ /٢٨٤-٢٨٥

[3] الأنصاري ، ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، ص١٣٣

[4] الأنصاري ، ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، حاشية المحقق ص١٣٣

[5] الأنصاري ، ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، ص١٣٤

[6] سيبويه ، الكتاب ٢ /١٦٣

يقول سيبويه" أي ربَّ مثلك ومن العرب من ينصبه على الفعل".[1] فالجر هو القياس، والنصب على تقدير الفعل (طرقت مثلك)، وهي مسموعة عن بعض العرب. ومثله قول الشاعر:[2]

٧. ومِثْلك رَهْبى قد تركتُ رَذيّةً   تُقَلِّب عيْنَيْها إذا مَرَّ طائرُ

أورده سيبويه بنصب (مثلَك) وقال سمعنا ذلك ممن يرويه عن العرب.[3]

ثالثاً : جواز الكسر :

انتظمت هذه الإجازة في قسمين :

القسم الأول : من الضم إلى الكسر وشمل شاهداً واحداً

القسم الثاني : من الفتح إلى الكسر وشمل شاهدين

وقد رتبت بكشاف توضيحي مثبت تالياً شمل الشواهد وموضع الشاهد فيه والقياس والجواز ، وتالياً :

كشاف توضيحي يبين إجازة سيبويه في الجواز إلى الكسر باتفاق المعنى وانتظمت هذه الإجازة في قسمين : من الضم إلى الكسر شاهد واحد ، ومن الفتح إلى الكسر في شاهدين .

أ. من الضم إلى الكسر :

الرقم	الشاهد / موضع الشاهد	القياس	الجواز
١	وكلُّ خليلٍ غيرُ هاضم نفسهِ لوصل خليلٍ صارمٌ أو معارزُ	غيرُ	غيرِ

[1] سيبويه ، الكتاب ٢ /١٦٣
[2] بلا عزو في الكتاب ٢ /١٦٤
[3] سيبويه ، الكتاب ٢ /١٦٤

ب. من الفتح إلى الكسر :

الرقم	الشاهد / موضع الشاهد	القياس	الجواز
١	بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا	سابقاً	سابقٍ
٢	مشائيم ليسوا مصلحين عشيرةً ولا ناعبٍ إلاّ ببينٍ غرابُها	ناعباً	ناعبٍ

أ. من الضم إلى الكسر

١. الشاهد قول الشماخ :

وكلُّ خليل غيرُ هاضمِ نفسِه لوَصلْ خليلٍ صارمٌ أو معارزُ [1]

القياس : غيرُ الجواز: غيرِ

يقول سيبويه " حدثنا الخليل أنه سمع من العرب ومن يوثق بعربيتهِ ينشد البيت رفعاً [2]

"حيث أجري (غير) على (كل) نعتاً لها، لأنها مضافة إلى نكرة ولو أجرى على المخفوض بكلٍ لكان حسناً" [3]، فسمع البيت عن العرب بالرفع وهم الفصحاء، ووصفهم بمن يوثق بعربيتهِ ويجوز جرُّها على أنها صفة للمضاف إليه (خليل) .

ب. من الفتح إلى الكسر

١. الشاهد قول زهير [4]

بدا لي أني لستُ مُدركَ ما مَضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كانَ جائيا

القياس : سابقاً الجواز : سابقٍ

---

[1] سيبويه ، الكتاب ٢/١١٠

[2] سيبويه ، الكتاب ٢/١١٠

[3] الشنتمري ، تحصيل عن الذهب ، ص ٢٧٩

[4] سيبويه ، الكتاب ١/ ١٦٥ ونسبه سيبويه إلى صرمة الأنصاري ١/٣٠٦

أورد سيبويه الشاهد في أكثر من موضع [١] في الكتاب برواية النصب والجر، وأجاز سيبويه الجر، ووصفه بالتوهم يقول وإنما جرّوا هذا؛ لأن الأول قد يدخله الباء فجاءوا بالثاني وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء ... فعلى هذا توهموا هذا، [٢] أي حملوا الكلام على توهم دخول الباء على (مدرك) لأن الباء تدخل في خبر ليس كثيراً [٣]. ومما توهموا فيه وأجازوا فيه الجر ووجهه النصب قول الفرزدق :

٢. مَشائيمُ ليسوا مُصلحِينَ عَشيرةً ... ولا ناعبٍ إلاّ ببينٍ غُرابُها [٤]

القياس : ناعباً ... الجواز : ناعبٍ

حيث أجاز جر (ناعبٍ) والوجه فيه النصب؛ لأنه توهم دخول الباء على قوله مصلحين. ومن الملاحظ على هذه الشواهد التي أجاز فيها سيبويه الانتقال من الضم إلى الكسر ومن الفتح إلى الكسر :

أولاً: قلتها قياساً مع أوجه الجوار والتبادل بين حركتي الفتح والضم .

ثانياً: أن الجواز من الفتح إلى الكسر جاء بالاسم المعطوف على خبر ليس .

ثالثاً: أن سيبويه علّل الجواز بالتوهم بدخول الباء على خبر ليس، فعطف على التوهم المقدّر بدخوله على (مدرك) و(مصلحين) .

---

[١] ينظرسيبويه ، الكتاب ١/١٦٥-٣٠٦ ، ٢/١٥٥ ، ٣/٢٩ ، ٥١ ، ١٠٠

[٢] سيبويه ، الكتاب ٣/١٠١

[٣] السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ١/١٨٧

[٤] سيبويه ، الكتاب ٣/٢٩ ، ١/١٦٥

المبحث الثاني : الجواز النحوي في كلام العرب مع اختلاف المعنى

اختصَّ هذا المبحث بالجواز النحوي في الشواهد الشعرية عند سيبويه، واقتصرَ على الشواهد التي أدى الجواز النحوي فيها إلى اختلاف المعنى ، حيث يؤدي قراءة الشاهد على أكثر من صورة إلى اختلاف دلالة البيت الشعري، وينقله من معنى إلى معنى آخر، والعلة أن القياس أحياناً لا يؤدي غرض الشاعر، فيخرج عن القاعدة النحوية ليؤدي غرضه على اعتبار أن اللفظ وجد لخدمة المعنى ، والشعر موطن ضرورة لما يحكمه من وزن وقافية ، فأباح الشعراء لأنفسهم الخروج عن سنن العربية ونظامها ، وقد دأب النحاة يتأولون هذا العدول على أوجه تجيزها العربية على وجه من الوجوه .

وقد توزعت هذه الشواهد على ثلاثة اتجاهات : جواز الضم وانتظم فيه (٢٤) شاهداً، وجواز الفتح وانتظم فيه (١٢) شاهداً، وجواز الكسر شاهد واحد .

وكان العدول في هذه الشواهد على النحو المبيّن في الكشاف التوضيحي :

العدول إلى ←	الضم	الفتح	الكسر	المجموع
من الضم	–	١٢	٠	١٢
من الفتح	٢٤	–	١	٢٥
من الكسر	٠	٠	–	٠
المجموع	٢٤	١٢	١	٣٧

ويظهر من خلال هذا الكشاف :

- أن نسبة العدول من الضم إلى الفتح ومن الفتح إلى الضم بلغت ٣٦ شاهداً من مجموع (٣٧) شاهداً .
- خلو المبحث من العدول من الضم إلى الكسر، ومن الكسر إلى الضم ، ومن الكسر إلى الفتح حيث لم ترصد الدراسة أيّ شاهد نحوي معدول في هذه المستويات من الجواز .

• لم ترصد الدراسة سوى شاهد نحوي واحد أجاز فيه سيبويه العدول من الفتح إلى الكسر .

وتالياً ينسحب الكلام إلى جواز الضم .

أولاً : جواز الضم:

انتظمت هذه الإجازة في قسم واحد هو الجواز من الفتح إلى الضم ، وشمل هذا القسم (٢٤) شاهداً شعرياً، القياس فيها الفتح، وأجاز فيها سيبويه الضم على وجه من الوجوه.

أما القسم الثاني (من الكسر إلى الضم) مع اختلاف المعنى فلم تجد الدراسة نصوصاً شعرية أجاز فيها سيبويه العدول من الكسر إلى الضم.

وقد رتبتُ هذه الشواهد في كشاف توضيحي يظهرُ موطن الشاهد ، والقياس المتبع في العربية لقراءته ، وإجازة سيبويه لقراءته علىٰ وجهٍ آخر .

كشاف توضيحي يبين إجازة سيبويه في جواز الضم مع اختلاف المعنى وانتظمت هذه الإجازة في قسم واحد هو الجواز من الفتح إلى الضم :

من الفتح إلى الضم :

الرقم	الشاهد/ موضع الشاهد		القياس	الجواز
١.	والذئبَ أخشاه إن مررتُ به	وَحْدي وأخشى الرِّياحَ والمطرا	الذئبَ	الذئبُ
٢.	لا تجزعيْ إن مُنْفساً أهلكتُهُ	وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي	منفساً	منفسٌ
٣.	إذا ابن أبي موسى بلالٌ بلغتِه	فقام بفأسٍ بين وصليك جازرٌ	بلالاً	بلالٌ
٤.	فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة	كفاني ولم أطلبْ قليلٌ من المال	قليلاً	قليلٌ
٥.	وكُمْتاً مُدَمَّاةً كـــأنّ متونـــها	جرى فوقها واستشعرتْ لونَ مُذْهَبِ	لونَ	لونٌ
٦.	وقد نغنى بها ونرى عصوراً	بها يقتدننا الخُرُدُ الخِدالا	الخردَ	الخردُ
٧.	وما أنا للشيء الذي ليس نافعي	ويغضبَ منه صاحبي بقؤول	ويغضبَ	ويغضبُ
٨.	فقلتُ له لا تبك عينُــكَ إنمــا	نحاولُ مُلكاً أو نموتَ فنعذرا	نموتَ	نموتُ
٩.	وكنتُ إذا غمزتُ قناةَ قـــوم	كسرتُ كعوبها أو تستــقيــما	تستــقيــما	تستقيمُ
١٠.	ما أنتَ من قيسٍ فتنبحَ دُونَــها	ولا من تميم في اللها والغلاصم	فتنبحَ	فتنبحُ

١١.	وما حلّ سعديٌّ غريباً ببلـــدة	فيُنسَبَ إلاّ الزبرقان له أبُ	فينسبَ	فينسبُ
١٢.	حَدِبتْ عليَّ بطون ضنة كلـــها	إن ظالماً فيهم وإن مظلوماً	ظالماً	ظالمٌ
١٣.	فإن تكُ في أموالنا لا نضق بها	ذراعاً و إن صبرٌ فنصبرُ للصبرِ	صبراً	صبرٌ
١٤.	قد قيلَ ذلك إن حقاً و إن كذباً	فما اعتذارُك من شيءٍ إذا قيلا	كذباً	كذبٌ
١٥.	وأحضرت عذري عليه الشهودُ	إن عاذراً لي و إن تاركا	عاذراً	عاذرٌ
١٦.	في ليلةٍ لاتـــرى بها أحـــداً	يحكي علينا إلا كواكبُها	كواكبَها	كواكبُها
١٧.	وقفتُ فيها أصيلاناً أسائلها إلاّ أواريُّ لأياً ما أبينُها	عيّت جواباً وما بالربعِ من أحَـــدِ والنؤيُ كالحوضِ بالمظلومةِ الجلَدِ	أواريّ	أواريُّ
١٨.	حلفتُ يميناً غيرَ ذي مثنوية	ولا علمَ إلاّ حسنَ ظنٍّ بصاحبِ	لا علمَ	لا علمُ
١٩.	ليسَ بيني وبين قيسٍ عتابُ	غيرُ طعن الكُلى وضربِ الرقابِ	غيرَ	غيرُ
٢٠.	عذيرَك من مولىً إذا نمت لم ينَمْ	يقول الخنا أو تعتريك زنابره	عذيرك	عذيرُك
٢١.	أما جبتم حسّان عند ذكائه	فغيٌّ لأولاد الحماس طويلُ	لغياً	فغيٌّ
٢٢.	لقد ألَبَّ الواشونَ ألْباً لبينهم	فتُرْبٌ لأفواه الوشاةِ وجندلُ	فترباً	فتربٌ
٢٣.	تواهق رجلاها يداها ورأسُهُ	لها قتبٌ خلفَ الحقيبةِ رادفُ	يديها	يداها
٢٤.	ليُبكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومةٍ	ومختبط مما تطيحُ الطوائح	يزيدَ	يزيدُ

نصوص التمثيل :

جواز الضم

أ- الجواز من الفتح إلى الضم :

١. الشاهد قول الربيع بن ضَبُع الفزاريّ :

والذئبَ أخشاه إن مَررتُ بهِ وَحدي وأخشى الرّياحَ والمطرا [١]

القياس : الذئبَ الجواز: الذئبُ

الشاهد على اشتغال الفعل اللاحق بالاسم السابق ، فسّره سيبويه بقوله " وإنما نصبته على إضمار فعل هذا يفسره، كأنك قلت ضربت زيداً ضربته ، إلاّ أنهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره "[٢] .فالاشتغال عند النحاة" هو كل اسم بعده فعل أو ما شابه الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول اشتغل عنه بضميره أو متعلقه لو سلّط عليه هو أو مناسبه لنصبه" [٣]

وقد فصّل النحاة الاسم المشغول عنه من ناحية الوجوب والجواز في الرفع والنصب ، أو جواز الأمرين مع رجحان أحدهما على الآخر[٤] . فالشاهد في البيت هو نصب (الذئب) على إضمار الفعل، كأنه قال أخشى الذئب أخشاه ، وقد أجاز سيبويه الرفع على الابتداء، وقال "إنه استعمالٌ عربي جيد"[٥].

ويلمح من قول سيبويه أن النصب قياس في هذه الحالة ، أمّا الرفع فهو صورة أخرى أجازها النحاة ، فالنصب هو المختار على قياس العربية إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة فعلية ولم يفصل بين العاطف والاسم، نحو(قام زيد وعمراً أكرمتُه)، فيجوز رفع

---

(١) سيبويه ، الكتاب ١/٩٠

(٢) سيبويه ، الكتاب ١/٨١

(٣) السامرائي ، فاضل ، معاني النحو ٢/٥٤٨ وينظر ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ١/٤٣٠

(٤) ينظر السامرائي ، فاضل معاني النحو ٢/٥٥١ وشرح ابن عقيل ١/٤٣٢- وما بعدها

(٥) سيبويه ، الكتاب ١/٩٠

عمرو ونصبه والمختار النصب [1]، والرفع جائز على اعتبار الواو استئنافية ، فجاء المشغول عنه بعد عاطف على سابق منوي لأن البيت السابق للشاهد:

" أصبحتُ لا أحملُ السلاحَ ولا　　أملكُ رأسَ البعيرِ إن نَفَرا "[2]

وعليه أصبح النصب صورة أولى والرفع صورة ثانية معدولة عنها .

٢. ومنه قول للنمرِ بن تولب:

" لا تجزعيْ إن مُنْفِساً أهلكتُهُ　　وإذا هلكتُ فعندَ ذلك فاجْزعي

القياس : مُنْفِساً　　الجواز: مُنْفِسٌ

وشاهده نصب منفس بإضمار فعل دلّ عليه ما بعده ،لأن حرف الشرط يقتضي فعلاً مظهراً أو مضمراً[3] . ويجوز (إن منفسٌ) ويقدر لرفعه فعل مضمرٌ مطاوع للظاهر والتقدير إن هلك منفسٌ [4]، و للقياس النصب لأن (أن) مختصة بالأفعال، فنقول إن زيداً أكرمته على تقدير إن أكرمت زيداً أكرمته ، وذلك لأنها من الأدوات المختصة بالأفعال فوجب النصب تقديراً لفعلٍ محذوف .

٣. ومنه قولُ ذي الرّمة :

إذا ابن أبيْ موسى بلالٌ بلغتِهِ　　فقامَ بفأسٍ بينَ وصليكَ جازرُ

القياس : بلالاً　　الجواز: بلالٌ

---

[1] ابن عقيل ،شرح ابن عقيل ٤٣٧/١

[2] سيبويه ، الكتاب ٨٩/١

[3] سيبويه ، الكتاب ١٣٤/١

[4] المبرد ، المقتضب ٧٦/٢ وينظر شواهد الشعر في كتاب سيبويه ، خالد عبد الكريم جمعه ٣٥٨

وصف سيبويه "بأن النصب عربي كثيرٌ والرفع أجود"[1] . وذهب ابن جني إلى أن تقدير الرفع إذا بلغَ ابن أبي موسى ، وعبرة هذا أن الفعل المضمر إذا كان بعده اسم منصوب به ففيه فاعله مضمراً " [2]

وقد ردّ المبرد رواية الرفع بسبب وجود (إذا) لأنه لا يليها إلاّ الفعل، فهو منصوب على تقدير إذا بلغت ابن أبي موسى .... وقال " ولو رفع رافع على غير الفعل لكان خطأ، لأن هذه الحروف لا تقع إلاّ على الأفعال ، ولكن رفعه يجوز على ما لا ينقض المعنى، وهو أن يضمر بُلِغَ فيكون إذا بُلِغَ ابن أبي موسى "[3] أي رفعه على أنه نائب فاعل بفعل مبني للمجهول مقدّر .

أما الرفع عند سيبويه فهو ليس على تقدير الفعل المضمر ولكنه على الابتداء وخبره الجمله الفعلية التي بعده . وقد أجاز الرفع بعد " إذا " و " حيث " لأنهما تدخلان على الجملة الاسمية، تقول: اجلس حيثُ عبدالله جالس واجلسْ إذا زيدٌ جلس"[4]

إذن هنالك نمطان متداولان في البيئة العربية هما :

زيداً أكرمته   وزيدٌ أكرمتَه

ويمكن أن يلمح الفرق بين الصياغتين بالرجوع إلى أبي القاسم الزجاجي إذ يقول: " الفرق بين ضربت زيداً وزيدٌ ضربته أنك إذا قلت ضربت زيداً فإنما أردت أن تخبر عن نفسك وتثبت أين وقع فعلك ، وإذا قلت زيدٌ ضربتَه فإنما أردت أن تخبر عن زيد"[5]

وذلك أن الابتداء عمدة في الكلام ، أمّا المشغول عنه فهو فضله في الجملة لا يصل إلى مستوى الإسناد .

---

(1) سيبويه ، الكتاب ٨٢/١

(2) ابن جني ، الخصائص ٣٨٠/١

(3) المبرد ، المقتضب ٧٧/٢

(4) جطل ، مصطفى ، نظام الجملة – عند اللغويين العرب في القرنين الثاني والثالث للهجرة ، ص ٦١٧

(5) الزجاجي ، أبو القاسم ، الإيضاح في علل النحو ، تحقيق : مازن المبارك ، ص١٣٦-١٣٧

وقد بين الدكتور فاضل السامرائي "أنك إذا قدمت المنصوب في الاشتغال للحديث عنه يكون بدرجه أقل من المبتدأ ،لأن المبتدأ متحدث عنه والحديث يدور عليه أساساً بخلاف المشغول عنه فإن الحديث يدور على غيره أساساً "[1]

وقد فرّق الفراء بين الرفع والنصب في المعنى من خلال قوله تعالى:(وكلُ شيءٍ فعلوه في الزُبر) فجعل الرفع هو الوجه وعليه المعنى ، والنصب لا يؤدي هذا المعنى، يقول " فلا يكون إلاّ رفعاً؛ لأن المعنى – والله أعلم – كلُ فعلهم في الزُبر مكتوب . فهو مرفوع بفي، وفعلوه صلة الشيء ولو كانت (في) صلة لفعلوه في مثل هذا من الكلام جاز رفع كلُ ونصبها"[2] فمعنى الرفع أن ما فعلوه مكتوب مثبت عليهم في الزُبر ، والنصب يعني فعلوا كلَ شيء في الزُبر، وهو ليس المعنى المقصود.

"فالأمر بحسب المعنى، فإذا أردت التنصيص على أن الفعل ليس صفة نصبت المتقدم ،وإذا أردت الاحتمال رفعت، كما أنه إذا أردت التنصيص على أن الفعل صفة رفعت الاسم المتقدم " [3]

"وقد ينصب الاسم إذا خيفَ في الرفع أن يلتبس الفعل بالصفة وذلك نحو قوله تعالى " إنّا كلَّ شيء خلقناه بقدر "[4]" فالنصب يدل على العموم، أي إنّا كلَّ شيء خلقناه بقدر، أما الرفع فلا يدل على عموم؛ لأنه يجوز أن تكون جملة (خلقناه) نفياً لشيء، و(بقدرٍ) خبر لـ (كلُ)، ويكون فيه دلالة على خلق الأشياء كلها "[5].

فالعربية عندما منحت أبناءها خيارات تغير الحركة الإعرابية ، كان لذلك الاختلاف أثرٌ في المعنى الدلالي للسياق في بعض الأحيان . يبدو ذلك واضحاً من خلال الشواهد في باب

---

(1) السامرائي ، فاضل ، معاني النحو ٢/٥٥٥
(2) الفراء ، معاني القرآن ٢/٩٥-٩٦
(3) السامرائي ، فاضل ، معاني النحو ٢/٥٦٢
(4) القمر الآية ٤٩
(5) السامرائي ، فاضل ، معاني النحو ٢/٥٦٠

الاشتغال . وعليه تم تأويل قوله تعالى: " السارقَ والسارقة " [1] وقد تناولت الدراسة هذه الآيـــة في فصل الجواز في لغة القرآن وأثر قراءتها في المعنى رفعاً ونصباً .

٤. الشاهد قول امرىء القيس :

فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني ولم أطلبْ قليلٌ من المالِ [2]

القياس : قليلاً الجواز قليلٌ

يدور الشاهد حول تنازع الفعلين (كفاني ، أطلب) على المعمول (قليلٌ) وهـــو مـــا يسمى باب التنازع عند النحويين، وهو عبارة عن" توجه عاملين إلى معمولٍ واحد نحو ضربتُ وأكرمتُ زيداً" [3].

وتبعاً لاختلاف العاملين في المعمول فإن الحركة الإعرابية تختلف في المعمـــول بـــين الرفع والنصب، وقد شغلت قضية إعمال الفعل الأول أو الثاني النحاة البـــصريين والكـــوفيين، فذهب الكوفيون إلى إعمال الأول واعتبروه الأولى بالنقل وبالقياس ، وذهب البصريون إلـــى أن القياس إعمال الثاني ولكل منهما حججه [4] .

وحين أورد سيبويه قول امرىء القيس اعتبر الرفع هو المعنى المراد، وإن كان الرأي البصري قائماً على إعمال الثاني، فالقياس نصب (قليلاً) على اعتبار ولم أطلب قليلاً "، ولمّـــا كان المطلوب عنده الملك وجعل القليل كافياً، ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى " [5]. فـــالرفع على معنى مُراد عند الشاعر، أمّا النصب فهو معنىً آخر لا يستقيم و ما يريده امرؤ القيس؛ لأنّ التقدير يصبح كفاني قليلٌ ولم أطلب قليلاً من المال وهذا تناقض في المعنى .

---

(1) المائدة الآية ٣٤

(2) سيبويه ، الكتاب ٧٩/١

(3) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ٤٥٣/١ وينظر القرطبي ، ابن مضاء ، الرد على النحاة ، تحقيق : شوقي ضيف ٩٤

(4) الأنباري ، أبو البركات ، الإنصاف – مسألة (١٣)

(5) سيبويه ، الكتاب ٧٩/١

٥. ومنه قول طفيل الغنوي :

وكُمتاً مُدَمّاةً كأنّ متونها جرى فوقها واستشعرتْ لونَ مُذْهَبِ [١]

وشاهده إعمال الثاني (استشعرتْ) بالمعمول (لونَ) ، (وجرى) لا فاعل له ظاهراً، فإما أن يكون محذوفاً وإما أن يكون مضمراً " [٢] وهو القياس عند سيبويه أمّا الرفع فيكون على إعمال الفعل الأول (جرى)، وتقديره: جرى لونُ مذهب فوقها .

واعتبر سيبويه أنّ النصب الأصل لكونه بصري يعمل الثاني بالمعمول . وخلاف المعنى أنّ الجريان للون الذهب واقع محسوس، أمّا الاستشعار فهو أقلّ من الجريان في وضوح اللون ، فاختلاف إعمال الفعل الأول والثاني أدّى إلى هذا المعنى .

٦. ومما أُعمل فيه الأول قول المرّار الأسدي :

فَرَدَّ على الفؤادِ هوىً عميداً وسُوئلَ لو يُبينُ لنا سؤالا

وقدْ نغْنَى بها ونرى عُصوراً بها يَقتدننا الخُرُدَ الخِدالا

ذكره سيبويه[٣] على إعمال ونرى الخرُدَ الخِدالا، وقياس سيبويه الرفع أي تقتادنا الخُرُدُ ، الخِدالُ . وأورده سيبويه ليبين أن الشاعر اضطر لإعمال الأول للحفاظ على القافية الشعرية، لأن ما قبلها منصوب بألف الإطلاق فنصبها حتى يخلص الشاعر من الإقواء* .

ويتضح من ذلك أن القياس إعمال الثاني مطلقاً عند سيبويه، ولا يُعمل الثاني إلاّ للحفاظ على المعنى مثل (ولم أطلب قليلٌ)، أو للضرورة الشعرية واستقامة القافية، واعتبر الرفع في الشواهد السابقة صورة معدولة عن النصب، والنصب هو القياس .

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٧٧/١

(٢) القرطبي ، ابن مضاء ، الرد على النحاة ، ص٩٥

(٣) سيبويه ، الكتاب ٧٨/١

* الإقواء : اختلاف حركة الروي في القصيدة الواحدة

٧. الشاهد قول كعب الغنوي :

وما أنا للشيء الذي ليس نافعي ويغضبَ منه صاحبي بقَؤولِ

القياس : ويغضبَ الجواز: ويغضبُ

ذكرهُ سيبويه في باب " الواو " وهو من عطف الأفعال، وقد أوضح سيبويه أن النصب مسموع عن العرب في إنشاد هذا البيت، أما الرفع فهو جائز حسن ويكون الفعل (ويغضب) معطوفاً على(الشيء) على أنه في موضع خبر (ما)، وأمّا الرفع فعلى أن يكون داخلاً في صلة الذي [1]. وقد ردّ المبرد تقديم سيبويه النصب على الرفع، واعتبر الرفع هو الوجه، لأنه واقع في صلة الذي ومعناه الذي يغضب منه صاحبي " [2]، وجعل المبرد النصب صورة معدولة عن الرفع، ووصف النصب بأنه يجوز، ولكنه بعيد لأن الشيء منعوت، فكان تقديره وما أنا للشيء الذي هذه حاله "[3].

والخلاف بين الرفع والنصب أن الرفع على أن تكون(ويغضب) داخلة في صلة الذي ، لأنه لا شيء يحمل عليه فينصب، ويكون معناه وما أنا للذي لا ينفعني ويغضبُ منه صاحبي بقؤول، والنصب والعطف على خبر ليس، والضمير الذي هو (منه) يعود على اسم ليس ، والمقول حينئذٍ هو الشيء، والقول يقع عليه لعمومه واحتماله أن يكون القول وغيره، وليس كالغضب، فإذا أخرج " يغضب" من الصلة أضمر "أن" لعطفه إياها على الشيء، كأنه قال : وما أنا للشيء الذي ليس نافعي ولغضب صاحبي بقؤول " [4] . ويقول ابن مضاء" الأظهر أنه بمنزلة

---

[1] انظر سيبويه ، الكتاب ٤٦/٣

[2] المبرد ، المقتضب ١٩/٢

[3] المبرد ، المقتضب ١٩/٢

[4] ينظر الفارسي، أبو علي، شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى إيضاح الشعر، تحقيق : حسن هنداوي، ص ٤٦٥

قوله (ليس زيداً قائماً ويقعد عمروٌ) أي مع قعود عمرو، ويقال دعني ولا أعودُ، فهذا أوجب على نفسه أن لا يعودَ فقطع". [1]

٨. الشاهد قول امرئ القيس :

فقلتُ له لا تبكِ عينُكَ إنما نحاولُ مُلكاً أو نموتَ فنُعذرا[2]

القياس : نموتَ الجواز : نموتُ

من المعلوم عند النحاة أن " أو" إذا كانت بمعنى (إلاّ أن) فإن الفعل ينصب بـ" أن" المضمرة فتقول لأضربنه أو يتقيني بحقي، معناه إلاّ أن يتقيني بحقي" [3].

والنصب عند سيبويه على هذا المعنى، والرفع جائز على وجهين :" أن تشرك بين الأول والآخر، وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعاً من الأول، يعني أو نحن ممن يموتُ"[4]. وهذا أمرٌ قياسي تجيزه اللغة، ولم يذكر سيبويه أنه سمعه من العرب .

فالرفع على معنى العطف أي نحاولُ أو نموتُ، أو الاستئناف أي نحن ممن يموتُ وعليه يقتضي المعنى أن يكون امرؤ القيس قد خيرّ صاحبه الذي يخاطبه لمّا أن يحاول أن يصل إلى بغيته في الملك أو الموت ، فهو على تعيين أحد الأمرين .

أما النصب فيعني إننا ممن يحاول الوصول إلى الملك، وسنبقى نحاول لمّا أن نصلَ إليه فنحصل على بغيتنا، أو حتى نموت دونه فلا يردنا عن المحاولة إلاّ الموت. فالشاعر لم يرد معنى العطف وإنما أراد أنه يحاول طلب الملك إلاّ أن يموتَ فيعذر "[5] .

---

[1] القرطبي ، ابن مضاء ، الرد على النحاة ١٢٩

[2] سيبويه ، الكتاب ٤٧/٣

[3] ابن جنّي ، اللُمع في العربية ١٣٠ ، وينظر المبرد ، المقتضب ٢٨/٢

[4] سيبويه ، الكتاب ٤٧/٣

[5] الشنتمري ، تحصيل عين الذهب ٣٩٦

٩. الشاهد قول زياد الأعجم:

وكنتُ إذا غمزتُ قناةَ قومٍ　　كسرتُ كعوبَها أو تستقيما

القياس : تستقيما　　الجواز :تستقيمُ

فالنصب على معنى إلاّ أن والرفع في الأمر على الابتداء لأنه لا سبيلَ إلى الإشراك"[1]

وقد استشهد به سيبويه على نصب ما بعد (أو) إذا حملت على معنى (إلاّ أن)، وقد بين السيرافي أن الأبيات لزياد الأعجم وهي غير منصوبة ساكنه القافية في هجاء المغيرة بن حبناء أولُها:

ألم ترَ أنّي وتّرتُ قوسي　　لأبقَعَ من كلابِ بني تميمْ [2]

ويبدو أن سيبويه قد سمع هذا البيت منفرداً ينشد بالنصب،" لأن العرب قد تنشد مقطوعة ساكنة إذا حُركت اختلفت فيها القوافي، أمّا البيت الواحد فقد ينشد محرك للقافية ولا عيب في ذلك . والإنشاد على الوقف هو مذهبٌ لبعض العرب [3].

وقد تحرز سيبويه من قوله لا سبيل إلى الإشراك؛ لأنه يفسد المعنى، فلا يجوز كسرت كعوبها أو تستقيمُ . ومعنى النصب إنني مستمرٌ بهجاء الخصم، فإما أن يهلكوا من هجائه أو يصلوا إلى الكف عن سبه، أما الرفع فهو على الأمر، أي: أو تستقيمُ على ما أريد .

١٠. الشاهد قول الفرزدق :

ما أنتَ من قيسٍ فتنبحَ دُونَها　　ولا من تميمٍ في اللها والغلاصم [4]

---

[1] سيبويه ، الكتاب ٤٩/٣

[2] السيرافي ، شرح ابيات سيبويه ١٢٤/٢

[3] السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ١٢٥/٢

[4] سيبويه ، الكتاب ٣٣/٣

ذهب النحويون إلى أن الفعل المضارع المقترن بالفاء والواقع في جواب نفي أو طلب ينصب بأن مضمرة وجوباً، وإليه أشار ابن مالك بقوله :

وبعد فا جوابُ نفيٍ أو طلب   محضين " أن" وسترها حتمٌ نصب [1]"

وهو مذهب البصريين، أما الكوفيون فذهبوا إلى نصبه على الخلاف أو الصرف" [2] .

والمقصود بالصرف أنه لما كان الأول مخالفاً للثاني في قولنا " ما تأتينا فتحدثنا " حيث أن النفي ليس داخلاً في الثاني فصرف عنه إلى النصب .

و يجوز الرفع بعد الفاء على الاستئناف أو العطف، وإلى ذلك أشار سيبويه بقوله" اعلم أن ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار "أن"، وما لم ينتصب فإنه يشرك الفعل الأول فيما فيه أو يكون في موضع مبتدأ "[3]. فالنصب على الجوار، أمّا الرفع فعلى القطع والاستئناف ولا يكون على العطف والإشراك؛ لأن الذي قبل الفعل ليس من الأفعال فلم يشاكله ، فالنصب هو القياس والرفع صورة معدولة عنه تجيزها العربية .

١١. الشاهد قول اللعين المنقري:

وما حلَّ سعديٌّ غريباً ببلدةٍ   فيُنسَبَ إلاّ الزِّبرقان له أبُ

القياس : فيُنسَبَ   الجواز : فينسبُ

أجاز سيبويه فيه الرفع بقول " لا تأتيني فتحدثُني " كأنك قلت لا تأتيني ولا تحدثُني" [4]

فيكون الرفع على العطف ، أو يرفع على الوجه الآخر وهو الاستئناف، أي: وأنت تحدثني .

والقياسُ النصب لأنه واقع في جواب النفي . أما الخلاف بين الرفع والنصب فإن النصب يؤدي

---

[1] ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ٢٩٦/٢ وينظر القرطبي ، ابن مضاء ، الرد على النحاة ص١٢٣ وابن جنّي ، اللمع في العربية،ص ١٢٨

[2] الأنباري ، أبو البركات ، الإنصاف ، المسألة ٧٦

[3] سيبويه ، الكتاب ٢٨/٣

[4] سيبويه ، الكتاب ٢٨/٣

معنيين: أحدهما أنه لو كان منك إتيان لحصل الحديث ووقع ، والآخر أنك ممن يأتيني ولكن لا يقع منك حديث، أما الرفع فهو على العطف والإشراك بين الإتيان والحديث، فينتفي كلاهما، أي لا حصل منك إتيانٌ ولا حصل حديث، وعلى هذا المعنى يمكن تأويل اختلاف المعنى في قول الفرزدق " ما أنت من قيسٍ ... وقول اللعين المنقري السابق .

١٢. الشاهد : قول النابغة الذبياني

حَدِبتْ عليَّ بطونُ ضِبّةَ كلُّها إنْ ظالماً فيهم وإنْ مظلوماً [١]

القياس : ظالماً الجواز : ظالمٌ

النصب فيه على إضمار فعل تقديره إن كان ظالماً، والرفع على تقدير إن كان فيهم ظالمٌ وإن كان فيهم مظلومٌ، ويشير سيبويه إلى أن النصب والرفع جائز في مثل هذا النمط اللغوي حيث يقول " ومما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره قولك : ألا طعامَ ولو تمراً كأنك قلت : ولو كان تمراً، وائتني بدابّة ولو حماراً، وإن شئت قلت ألا طعامَ ولو تمرٌ، كأنك قلت ولو يكون عندنا تمرٌ ولو سقط إلينا تمرٌ" [٢]

وقد ردّ السيرافي وجه الرفع في البيت حيث يقول إنه قدّر: إن كنت ظالماً وإن كنت مظلوماً، وهذا الذي أوجبه المعنى ولا يسوغ إن ظالم وإن مظلومٌ ... لأنه لا معنى لهذا الكلام [٣] . ومع إجازة سيبويه لوجه الرفع إلاّ أنه اعتبر النصب هو الأحسن والأقيس حيث يقول: " وإذا أضمرت فأن تضمر الناصب أحسن، لأنك إذا أضمرت الرافع أضمرت له أيضاً خبراً، أو شيئاً يكون في موضع خبره، فكلما كثر الإضمار كان أضعف " [٤] .

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٢٦٢/١

(٢) سيبويه ، الكتاب ٢٦٩/١

(٣) السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ١٦٧/١

(٤) سيبويه ، الكتاب ٢٥٩/١

وقد وصف أحد الباحثين أن هذا التفضيل – تفضيل النصب–" لا ينطلق من الواقع الاستعمالي التداولي، ولكنه ينطلق من رغبةٍ أكيدة لتفسير العلاقات التركيبية في البنى اللغوية الاستعمالية، وإلاّ فهي إمكانات تمنحها اللغة لأبنائها ليرفعوا مثل هذه الأنماط أو ينصبوها. وأمّا قضايا الإضمار فليست في متناول وعيهم؛ لأنهم كانوا يتكلمون على سجيتهم دون أن يحاولوا معرفة العلاقات التي تحكم استعمالهم اللغوي، وهذا الأمرُ يتطلب معرفة واعية بقواعد اللغة في حين أن ما يستطيعونه هو استعمال اللغة استعمالاً صحيحاً يمكنهم من فهمها وإقامة معوجها لأنفسهم دون تعلم واعٍ للقواعد التي تحكمها" [1]

ومن الشواهد الشعرية التي أوردها سيبويه في الباب :

١٣. قول هدبة بن خشرم:

فإن تكُ في أموالِنا لا نَضِقْ بها ذراعاً وإن صَبْرٌ فنصبرُ للصبرِ [2]

النصب على تقدير إن كان صبراً، والرفع على إن كان الذي يقع صبرٌ

وقول النعمان بن المنذر :

١٤. قد قِيلَ ذلك إنْ حقاً وإنْ كذباً فما اعتذارُك من شيءٍ إذا قيلا [3]

وقول ابن همّام السلولي :

١٥. وأحضرتُ عذري عليه الشهو دُ إنْ عاذراً لي وإنْ تاركاً [4]

---

[1] الكناعنة ، عبدالله ، الصراع بين التراكيب النحوية ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة اليرموك ، ٢٠٠٤م ، ص ٤٠

[2] الشاهد سيبويه ، الكتاب ٢٥٩/١ ،الشنتمري ، تحصيل عين الذهب ، ص١٧٦

[3] الشاهد سيبويه ، الكتاب ٢٦٠/١ و الشنتمري ، تحصيل عين الذهب ، ص١٧٧

[4] سيبويه ، الكتاب ٢٦٢/١

والنصب فيه الوجه-نصب عاذراً- "لأنه عنى الأمير الذي خاطبه وكان قد قُذف عنده بذنبٍ فبيّن عذره واستشهد على براءته، فيقول إن صح أحضرت عذري أي حجتي وعليه شهودٌ يحققونه، إن كنت عاذراً لي أيها الأمير أو تاركا أي غير عاذرٍ لي "[1]

و يلمح في هذه الشواهد أن النصب كان على معنى فيه نوع من التغاير عن المعنى المؤدّى بالرفع، وهو ما دفع سيبويه إلى اعتباره الأحسن والأقيس من الرفع ، فالنصب يدل على خصوص يتعلق بالمخاطب، أما الرفع فيدل على العموم، فتقدير النصب في بيت النابغة إن كنت ظالماً، أمّا الرفع فعلى: إن كان فيهم ظالمٌ، يلمح ذلك من خلال المعنى الذي قصده الشاعر حيث يريد القول "إنّ ضبة" وهي قبيلة من عذره عطفت عليه ونصرته، إن كان ظالماً وإن كان مظلوماً"[2] .

وكذلك قول ابن همام السلولي السابق " وأحضرت عذري .... فالخطاب للأمير بعينه إن كان عاذراً أو تاركاً لعذره للذنب الذي اقترفه بحق الأمير، فيريد إن كنت عاذراً لي . أما رواية الرفع فلا تحقق هذا الغرض وتخرج النص من الخصوص إلى العموم؛ لأن تقديره إن كان لي عاذرٌ أو تاركٌ ،وهي تدلُ على عموم الحاضرين أو عموم الناس، ويدخل الأمير من ضمنهم، والشاعر لا يقصد ذلك؛ لأن شكواه عند الأمير ومنه يلتمس العذر وليس من الناس، وعليه اختلف المعنى بين رواية الرفع والنصب .

١٦. الشاهد قول عدي بن زيد :

في ليلةٍ لانرى بها أحداً   يَحكي علينا إلاّ كواكبُها [3]

القياس كواكبَها   الجواز كواكبُها

---

[1] الشنتمري ، تحصيل عين الذهب ١٧٨

[2] الشنتمري ، تحصيل عين الذهب ١٧٩

[3] سيبويه ، الكتاب ٣١٢/٢

يقول سيبويه: " ما رأيت أحداً يقول ذلك إلاّ زيداً، هذا وجه الكلام، وإن حملته علـى الإضـمار الذي في الفعل فقلت ما رأيت أحداً يقول ذاك إلاّ زيدٌ ورفعت، فجائز حسن"[1]

فالقياس عند سيبويه النصب على البدل من (أحداً) أو النصب على أصل الاستثناء، وأما الرفع فهو جائز حسنٌ أي أن للرفع صورة معدولة عن النصب وهو الأصل ، ويرفع عند سيبويه على البدل من المضمر في "يحكي"؛ لأن التقدير يحكي أحدٌ علينا، فأبدله من المضمر في الفعل .

والإبدال من (أحداً) المنصوب أجود " لأن أحداً منفي في اللفظ والمعنى والذي في الفعل بعده منفي في المعنى " [2] . واختير النصب؛" لأنهم جعلوا المستثنى بمنزلة المبدل منه، وأن لا يكون بدلاً إلاّ من منفي، فالمبدل منه منصوب منفي ومضمره مرفـوع، فـأرادوا أن يجعلـوا المستثنى بدلاً منه لأنه هو المنفي " [3] .

والمعنى أن الرفع يدخل الكواكب في من يحكي علينا، أمّا النصب فمعنـاه يـدخل فـي الرؤية أي: لا نرى أحداً إلاّ الكواكب .

١٧. الشاهد قول النابغة الذبياني :

وقفتُ فيها أُصيلاناً أسائلُها عيّتْ جواباً وما بالرَّبعِ مِن أحَـدِ

إلاّ أواريُّ لأياً ما أُبَيِّنُها والنُّؤيُ كالحوضِ بالمظلومةِ الجلَدِ [4]

القياس : أواريَّ الجواز: أواريُّ

القياس النصب على الاستثناء المنقطع لأنها من غير جنس الأحدين، والرفع جائز على البدل من الموضع والتقدير وما بالربع أحدٌ إلاّ الأواريُّ على أن يُجعل من جنس الأحدين اتساعاً

---

(1) سيبويه ، الكتاب ، ٣١٢/٢

(2) المبرد ، المقتضب ٤٠٣/٤

(3) سيبويه ، الكتاب ٣١٣/٢

(4) سيبويه ، الكتاب ٣٢١/٢

ومجازاً " [1] . والرفع لغة بني تميم، وأهل الحجاز ينصبون[2]، وإنما كان النصب القيــاس لأن نمط الاستثناء منقطع، فالمستثنى ليس من جنس المستثنى منه فالمستثنى منه، (أحدٌ) والمستثنى (أواريٌ)" والأواريُّ هي ما تحبس بها الخيل من وتدٍ وحبل" [3] . والرفع فيها على ثلاثة أوجه :

الأول : أنه أراد ما بالربع إلاّ الأواريُّ، فذكر من أحدٍ تأكيداً وكأنه في التقدير ما بالربع شـــيء أحدٌ ولا غيره إلا الأواريُّ .

الثاني : أنه جعل الأواريُّ من جنس أحد على المجاز كما تقول تحيتهُ السيفُ ...

والثالث : أنه خلط من يعقل بما لا يعقل ثم غلبَ من يعقل فقال وما بالربع من أحدٍ يريـــد مـــن يعقل وما لا يعقل ثم أبدل الأواريُّ من لفظٍ اشتمل عليه وعلى غيره" [4]

فالخلاف بين لغة بني تميم والحجاز يعود إلى سبب تقتضيه النظرة إلى المعنى، حيث أن اللغة الحجازية تعدُّ أكثر إمعاناً في الدلالة وإقامة العلاقات التركيبية النحوية مع المعنى، وهو ما دفع الدكتور عبده الراجحي إلى القول " أن اللهجة الحجازية تفرّق بين ما إذا كان ما بعـــد (إلاّ) داخلاً فيما قبلها أو خارجاً عنها، ونحسب أن مثلَ هذا التفريق يكون متأخراً عن عدمه في لهجة تميم... من هنا نرجّح أن لهجة أهل الحجاز في هذه الظاهرة تُعدُّ طوراً متأخراً عن لهجة بنـــي تميم"[5].

فاللغة التميمية أقدم وأسبق من الحجازية ، وأن ثمة تطوراً حـــدث فـــي اللغـــة، حيـــث أصبحت النظرة إلى المعنى أكثر عمقاً .

---

[1] الشنتمري ، تحصيل عين الذهب ٣٥٣

[2] سيبويه ، الكتاب ٣٢١/٢

[3] البغدادي ، خزانة الأدب ١٢٨/٤

[4] البغدادي ، خزانة الأدب ١٢٨/٤-١٢٩

[5] الراجحي ، عبده ، اللهجات العربية في القراءات القرآنية ، ص ١٩٠

والخلاف في المعنى بين الرفع والنصب أن النصب على الاستثناء المنقطع وإخراج المستثنى من المستثنى منه، لأنه ليس من جنسه، فيكون ما بعد (إلاّ) خارجاً عما قبلها أما الرفع فيكون ما بعد (إلاّ) داخلاً فيما قبلها كأنه من جنسه .

١٨. ومثله قول النابغة :

حلفتُ يميناً غيرَ ذي مثنوية   ولا عِلمَ إلاّ حُسنَ ظنٍّ بصاحبِ

١٩. وقول ابن الأيهم التغلبي :

ليسَ بيني وبين قيسٍ عِتابٌ   غيرُ طعنِ الكُلى وضَربِ الرّقابِ

فبنو تميم يرفعون هذا كلّه وأهل الحجاز ينصبون [١] فالتميميون ينشدون (ولا علمُ وغيرُ طعن) والحجازيون ينصبون . وقد ذهب أحد الباحثين إلى" أن سيبويه سوّى بين اللغتين ولم يفضل لغةً على أخرى، وعدّ ظاهرتي النصب والرفع من خصائص العربية، وللعربي اختيار أيهما شاء" [٢] وكلامه مردود حيث عقد سيبويه الباب على ما يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول [٣]. يقول سيبويه وهذا شبية رفعه ببيت سمعناه ممن يوثق بعربيته يرويه لقومه قال :

٢٠. عذيرُك من مولىً إذا نمتَ لم ينَمْ   يقولُ الخَنا أو تعتريك زنابِرُه[٤]

حيث رفع " عذيرُك" على الابتداء وخبره ما بعده، ولم يحمل على تقدير الفعل فينصب وكان حقه النصب ، وهو على خروجه على القياس إلاّ أن له وجهاً في العربية هي بنائه على المبتدأ، وهو مروي على حدّ كلام سيبويه ممن يوثق بعربيته.

---

[١] ينظر سيبويه ، الكتاب ٢/٣٢٢-٣٢٣

[٢] جمعه ، خالد عبدالكريم ، شواهد الشعر في كتاب سيبويه ، ص ٣٩٩

[٣] سيبويه ، الكتاب ٢/٣١٩

[٤] سيبويه ، الكتاب ٣١٣/١، ولم يعرف قائله ينظر ، حاشية المحقق على الكتاب ٣١٣/١"

٢١. ومنه قول حسان :

أهاجيتُم حسّان عند ذكائه   فغيٌّ لأولادِ الحماسِ طويلُ [١]

فرفع (غيّ) لما فيه من معنى النصب، أي :(الدعاء) وهو نكرة .

٢٢. ومنه قول الشاعر :

لقد ألّبَ الواشونَ ألْباً لبينهم   فتُرْبٌ لأفواهِ الوُشاةِ وجَنْدلُ[٢]

رفع فتربٌ وهو نكرة لما فيه من معنى النصب .

والفرق بين الرفع والنصب أن الرفع يدلُّ على الثبات والاستقرار، والنصب بتقدير الفعل يدل على التجدد في الحدث .

٢٣. الشاهد قول أوس بن حَجَر:

تُواهق رجلاها يداها ورأسُهُ   لها قَتَبٌ خَلْفَ الحقيبةِ رادِفُ[٣]

القياس : يديها   الجواز : يداها

أجاز سيبويه رفع (يداها) حملاً على المعنى؛ لأن الرجلين تواهق اليدين أي تتبعهـــا، وكذلك تفعل اليدان فهما مشتركان في التلاحق . وقد ردّ المبرد رواية سيبويه بالرفع فقال " فمن أنشده برفع اليدين فقد أخطأ؛ لأن الكلام لم يستغنِ، ولو جاز لجاز: ضاربَ عبدُالله زيدٌ لأن مـــن كلّ واحد منهما ضرباً"[٤].

---

[١] سيبويه ، الكتاب ٣١٤/١

[٢] سيبويه ، الكتاب ٣١٥

[٣] سيبويه ، الكتاب ٢٨٧/١

[٤] المبرد ، المقتضب ٢٨٥/٣

فحجة المبرد برد جواز الرفع أن الكلام لم يكتمل، فلا يجوز الرفع والأصل النصب فهو مردود لذلك . قال الأعلم " وقد ردّ البيت وغلّط فيما تأوله وأجازه؛ لأن الحمل على المعاني إنما يكون بعد تمام الكلام .... والحجة لسيبويه أن الشعر موضع ضرورة يحتمل فيه ما لا يحتمل في غيره فإذا جاز الحمل في الكلام على المعنى مع التمام جاز في الشعر ضرورة مع النقصان مع أخذه هذا عن العرب وروايته له عنهم ... وسيبويه أوثق من أن يُتهم في ما نقله ورواه "[1]

فالرفع يعني الاشتراك في التوافق أمّا النصب يعني أن الموافقة من الرجلين .

٢٤.ومنه قول الحارث بن نهيك:[2]

لِيُبكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومةٍ   ومُختبطٌ ممّا تطيحُ الطوائحُ

برفع " يزيدُ " على معنى لِيَبكِ يزيد. والقياس النصب.

ثانياً : جواز الفتح:

انتظمت هذه الإجازة في قسم واحدٍ هو الجواز من الضم إلى الفتح وشمل هذا القسم (١٢) شاهداً شعرياً القياس فيها الضم وأجاز سيبويه فيها الفتح على وجهٍ من الوجوه . أما الجواز من الكسر إلى الفتح مع اختلاف المعنى فلم تجد الدراسة نصوصاً شعرية أجاز فيها سيبويه العدول من الكسر إلى الفتح . وقد رُتّبتْ هذه الشواهد في كشّاف توضيحي يُظْهر موطن الشاهد، والقياس الممتنع لقراءته وإجازة سيبويه لقراءته على وجهٍ آخر ، وتالياً :

---

[1] الشنتمري ، تحصيل عين الذهب ، ص ١٨٧-١٨٨

[2] سيبويه ، الكتاب ٢٨٨/١ – وقيل هو للنهشل بن حري – ينظر حاشية المحقق على الكتاب ٢٨٨/١

كشّاف توضيحي يبين إجازة سيبويه في جواز الفتح مع اختلاف المعنى وانتظمت هذه الإجازة في قسم واحد هو الجواز من الضم إلى الفتح :

الجواز من الضم إلى الفتح :

الرقم	الشاهد/ موضع الشاهد		القياس	الجواز
١	فأصبحوا قد أعادَ اللهُ نعمتهم	إذ هم قريشٌ وإذ ما مثلَهم بشرُ	مثلُهم	مثلَهم
٢	كما اللوْمُ تيماً خضرة في جلودها	فويلاً لتيم من سرابيلها الخضرِ	فويلٌ	فويلاً
٣	فما أدري أغيرهم تناء	وطول العهد أم مالٌ أصابوا	مالٌ	مالاً
٤	ديارَ ميّة إذ ميٌّ مساعفة	ولا يرى مثلها عُجمٌ ولا عربُ .	ديارُ	ديارَ
٥	فكرّت تبتغيه فوافقته	على دمه ومصرعه السباعا	السباعُ	السباعَ
٦	لن تراها ولو تأملتَ إلاّ	ولها في مفارقِ الرأس طيبا	طيبٌ	طيبا
٧	تذكرتُ أرضاً بها أهلُها	أخوالُها فيها وأعمامها	أخوالُها	أخوالَها
٨	ياميُّ لا يعجزُ الأيامَ ذو حيد	في حومة الموتِ رزّامٌ وفرّاس	رزامٌ	رزامَ
٩	لقد حملتْ قيسُ بن عيلان حربها أخاها إذا كانت عضاضاً سما لها	على مستقلٍ للنوائبِ والحربِ على كلِّ حالٍ من ذلولٍ ومن صعبِ	أخوها	أخاها
١٠	إذا لقي الأعداءَ كان خلاتَهم	وكلبٌ على الأدنينَ والجار نابحُ	وكلبٌ	وكلباً
١١	متى ترَ عيني مالكٍ وجرانَه حضجرٌ كأمّ التوأمين توكأت	وجنبيه تعلمْ أنه غير ثائرِ على مرفقيها مستهلةِ عاشرِ	حضجرٌ	حضجراً
١٢	لا بأسَ بالقوم من طولٍ ومن عظمٍ	جسمُ البغالِ وأحلامُ العصافيرِ	جسمُ	جسمَ

الجواز من الضم إلى الفتح

١. الشاهد قول الفرزدق :

فأصبحوا قد أعادَ اللهُ نعمتهم إذ هم قريشٌ وإذ ما مثلَهم بشرٌ [1]

القياس : مثلُهم الجواز: مثلَهم

استشهد به سيبويه على إعمال (ما) الحجازية بقول شاعرٍ تميمي وهو الفرزدق ، وقد قلل سيبويه من رواية النصب بقوله " وزعموا أن بعضهم قال "[2] فالنصب صورة معدولة عن الرفع، والرفع القياس . يقول المبرد " فالرفع الوجه وقد نصبه بعض النحويين، وذهب إلى أنه خبر مقدم، وهذا خطأ فاحش وغلطٌ بيّن ، ولكن نصبه يجوز أن تجعله نعتاً مقدماً وتضمر الخبر فتنصبه على الحال مثل قولك : فيها قائماً رجلٌ" [3] فرد المبرد رواية سيبويه على اعتبار " ما" حجازية عملت في الاسم والخبر.

وقد انتصر الأعلم لرواية سيبويه فقال " والذي حمله عليه سيبويه أصحُ عندي وإن كان الفرزدق تميمياً لأنه أراد أن يخلّص المعنى من الاشتراك فلم يبالِ إفساد اللفظ مع إصلاح المعنى وتحصينه وذلك أنه لو قال : وإذ ما مثلُهمْ بشرٌ " بالرفع لجاز أن يتوهم أنه من باب ما مثلُكَ أحدٌ إذا نفيت عنه الإنسانية والمروءة، فإذا قال (ما مثلَهم بشرٌ) بالنصب لم يتوهم ذلك ، وخلص المعنى للمدح دون توهم الذم" [4]. وعليه يمكن القول أن ضرورة المعنى قد تحمل التركيب النحوي على غير القياس، فيجوز للشاعر ما لا يجوز لغيره وإن كان الرفع فيه القياس المُتبع .

---

(1) سيبويه ، الكتاب ٦٠/١

(2) سيبويه ، الكتاب ، ٦٠/١

(3) المبرد ، المقتضب ١٩١/٤-١٩٢

(4) الشنتمري ، تحصيل عين الذهب ، ص ٨٠-٨١

" واستعمال الفرزدق التميمي لـ "ما" على صورتها الحجازية يشير إلى شيوعها التداولي في غير الأوساط الحجازية " [١] .

٢. الشاهد قول جرير:

كسا اللُّؤمُ تيماً خُضرةً في جلودِها   فويلاً لتيمٍ من سرابيلِها الخُضرِ [٢]

القياس : فويلٌ   الجواز : فويلاً

والشاهد فيه قوله "فويلاً" بالنصب والأكثر في كلامهم رفعه بالابتداء، وإن كان نكرةً لأنه في معنى المنصوب" [٣]. فالقياس النصب، والرفع جائز، فهو بمرتبة ثانية بعد النصب .

ويدور الخلاف بين الرفع والنصب حول المعنى، فالرفع يدل على شيء قد استقرّ عندهم والنصب يدل على التجدد والدعاء على وجهٍ لم يستقر عندهم، لذلك لم يجز سيبويه النصب بقوله تعالى (ويلٌ يومئذٍ للمكذبين)[٤] وقوله تعالى (ويلٌ للمطففين) [٥]. يقول سيبويه " فإنه لا ينبغي أن تقول إنه دعاءٌ ههنا؛ لأن الكلام بذلك قبيح، واللفظ به قبيح، ولكن العباد إنما كُلِّموا بكلامهم وجاءَ القرآن على لغتهم وعلى ما يعنون، فكأنه والله أعلم قيل لهم ويلٌ للمطففين وويلٌ يومئذٍ للمكذبين، أي هؤلاء ممن وجب هذا القول لهم، لأن هذا الكلام إنما يقال لصاحب الشر والهلكة فقيل هؤلاء ممن دخل في الشرّ والهلكة، ووجب لهم هذا " [٦] . فالرفع يعني الوجوب ووقوع الحدث، والنصب يعني التجدد والدعاء على وجه الطلب على غير ما يعني الرفع من الثبات والاستقرار.

---

[١] الكاعنة، عبدالله، الصراع بين التراكيب النحوية، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة اليرموك ، ص ٢٠٤

[٢] سيبويه ، الكتاب ٣٣٣/١

[٣] الشنتمري ، تحصيل عين الذهب ٢٠٩

[٤] المرسلات الآيات ١٥،١٩ ، ٢٤،٢٨، ٣٤، ٣٧، ٤٠، ٤٥، ٤٧، ٤٩.

[٥] المطففين الآية ١

[٦] سيبويه ، الكتاب ٣٣١/١

٣.الشاهد قول الحارثُ بن كلده :

فما أدري أغيّرهم تناءٍ   وطولُ العهدِ أم مالٌ أصابوا[١]

القياس : مالٌ   الجواز : مالاً

استشهد به سيبويه على حذف الهاء من الفعل (أصابوا)، لأن الاسم قد نعت به واعتبره الوجه وأنه لا سبيل للنصب ... وإنما منعهم أن ينصبوا بالفعل الاسم إذا كان صفةً له أن الصفة تمامُ الاسم " [٢].

وذلك كقولك مررتُ بزيدٍ الطويلِ ، وذلك أننا لو أردنا الإخبار عن مرورنا بزيد الموصوف بهذه الصفة لا يتم الاسم مالم نذكر الصفة التي امتاز بها عن غيره، لذلك اعتبرها من تمام الاسم وكأنها من صلته . "والنصب هاهنا جائز على أن تجعل الفعل خبراً لا وصفاً، ويكون التقدير: ما أدري أغيّرهم تناءٍ أم أصابوا مالاً فغيّرهم ، إلاّ أن حملة على الوصف أحسن ليكون الاسم بعد أم " محمولاً على الاسم المتصل بـ " غيرهم ، لأنه شكٌ بين التنائي أو المال الذي أصابوه " [٣].

فالذي دفع سيبويه إلى اعتبار الضم هو الوجه هو استقامة المعنى، ليحقق العطف بـ " أم" بين التنائي وإصابة المال لأن الشاعر في موضع شكٌ .

٤. الشاهد قول ذي الرمّة :

ديارَ ميّة إذ ميٌّ مساعِفةٌ   ولا يرى مثلَها عُجمٌ ولا عَرَبُ[٤]

القياس : ديارُ   الجواز: ديارَ

---

[١]سيبويه ، الكتاب ٨٨/١

[٢]سيبويه ، الكتاب ٨٨/١

[٣]الشنتمري ، تحصيل عين الذهب ١٠١-١٠٢

[٤]سيبويه ، الكتاب ٢٨٠/١

أجاز سيبويه النصب على تقدير فعل محذوف، وقد حذف الفعل لكثرته في كلام العرب، حتى صار بمنزلة المثل، فنصب الديارَ على تقدير:" اذكرُ ديارَ ميّة"، وقد حذف لكثرة استعماله في كلام العرب . يقول ومن ذلك قول العرب " كِليهما وتمراً " فهذا مثلٌ قد كثر في كلامهم واستعمل، وترك ذكر الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام كأنه قال : أعطني كليهما وتمراً [١]

ومنه قول الشاعر: [٢]

اعتادَ قلبك من سلمى عوائدُه وهاجَ أهواءَك المكنونةَ الطللُ

ربعٌ قواءٌ أذاعَ المعصراتُ به وكلُّ حيرانَ سارٍ ماؤُه خضِلُ

يقول سيبويه " قال ذلك ربعٌ، أو هو ربعٌ رفعه على ذا وما شابهه، سمعناه ممن يرويه عن العرب "[٣] وهذا يدل على القلّة في الاستعمال وأن النمط القياسي يقوم على الرفع ، ورغم ذلك جعل سيبويه الرفع والنصب محل تخيير للمتكلم إذ يقول " فإذا رفعت فالذي في نفسك ما أظهرت ، وإذا نصبت فالذي في نفسك غير ما أظهرت " [٤] ومنه قوله تعالى (انتهوا خيراً لكم)[٥] (أي وأتوا خيراً)[٦]

٥. الشاهد قول القطامي :

فكرّت تبتغيه فوافقته على دمهِ ومَصرعهِ السِّباعا[٧]

القياس : السِّباعُ الجواز: السِّباعا

---

(١) سيبويه ، الكتاب ١/٢٨٠-٢٨١

(٢) البيتان بلا عزو في الكتاب ١/٢٨١ وذكر المحقق في نفس الصفحة أنهما لـ عمر بن أبي ربيعة

(٣) سيبويه ، الكتاب ١/٢٨٢

(٤) سيبويه ، الكتاب ١/٢٨٢

(٥) النساء الآية ١٧١

(٦) الأنصاري ، ابن هشام ، مغني اللبيب ٨٢٧وينظر سيبويه ، الكتاب ١/٢٨٢

(٧) سيبويه ، الكتاب ١/٢٨٤

نصبه سيبويه على إضمار الموافقة أي على تقدير: فكرّت تبتغيه فوافقته ووافقت السباع.

وقد ردَّ بعضهم هذه الرواية بقول الأعلم " وقد رُد البيت وغلّط فيما تأوله وأجازه ؛لأن الحمل على المعاني إنما يكون بعد تمام الكلام كقولك : (وافقتُ زيداً وعنده عمروٌ) ولو قلت: وافقتُ زيداً وعنده عمراً، لم يجز عند غير سيبويه في شعرٍ ولا غيره؛ لنقصان الكلام دون الآخر المحمول على المعنى، والحجة لسيبويه أن الشعر موضع ضرورة يحتمل فيه ما لا يحتمل فيه غيره فإذا جاز الحمل في الكلام على المعنى مع التمام جاز في الشعر ضرورة مع النقصان "[1].

وتأول أبو علي الفارسي النصب بقوله " وكأن المعنى فصادفت البقرة على دم ولدها أثر السباع لا السباع أنفسها ،كما تقول هذا ضربُ زيدٍ، لما مضى من ضربِ زيدٍ تريد هذا أثره"[2].

والأبيات منصوبة وقبل الشاهد قوله :

على وحشيّةٍ خذلت خلوح   وكان لها طلاً طفلٌ فضاعا[3]

وروى السيرافي البيت :

فكرّت عند فيقتِها إليه   فألفت عند مصرعهِ السباعا [3]

وذكر أبو زيد أن الرواية التي رواها سيبويه من تغيير النحاة. [4]

٦. ومنه قول ابن الرقيات :

لن تراها ولو تأمّلتَ إلاّ   ولها في مفارقِ الرأس طيبا[5]

القياس : طيبٌ   الجواز: طيبٌ

---

[1] الشنتمري ، تحصيل عين الذهب ١٨٧-١٨٨

[2] الفارسي ، أبو علي ، شرح الأبيات المشكلة الإعراب ، ٥٤

[3] سيبويه ، الكتاب ٢٨٤/١حاشية المحقق

[4] السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ١٥٧/١

[5] سيبويه، الكتاب ٢٨٤/١- حاشية المحقق

[6] سيبويه ، الكتاب ٢٨٥/١

وعلّة النصب عند سيبويه أنه دخل في الرواية واشتمل على ما بعده في المعنى [1]، وقد ردّ المبرد هذه الرواية؛ لأن المعنى لم يكتمل والحمل على المعنى لا يكون إلاّ بعد تمام الكلام، إذ يقول " وهذا البيت أبعد ما مرّ؛ لأنه ذكره من قبل الاستغناء ،وإنما جاز نصبه على رأيت لأن المعنى لن تراها إلاّ وأنتَ ترى لها في مفارق الرأس طيبا فهذا على الإضمار " [2] .

٧. ومثله قول ابن قميئه :

تذكّرتْ أرضاً بها أهلُها أخوالَها فيها وأعمامَها [3]

وذلك أن الأخوال الأعمام دخلوا في التذكر أي أنها لما تذكرت الأرض علمَ أنها تذكرت أخوالها وأعمامها . والخلاف في المعنى في هذه الشواهد أن للرفع على تقدير الجملة الاسمية بما فيها من الثبات والاستقرار، أمّا النصب فعلى تقدير الفعل، ويخرج الاسم إلى كونه فضله في الجملة فالرفع يعني في الشاهد الأخير مثلاً أخوالها مستقرون فيها أما النصب فعلى انها تذكرت أخوالها عند تذكرها أرضهم، والمعنى مختلف بين التذكر و استقرارهم في أرضهم .

٨. الشاهد قول مالك بن خويلد الخناعي

ياميُّ لا يُعجزُ الأيامَ ذو حيَدٍ في حومةِ الموتِ رزّامٌ وفرّاسُ [4]

يحمي الصَّريمةَ أحدانُ الرّجالِ له صَيْدٌ ومُجترئٌ بالليلِ همّاسُ

القياس : رزّامٌ وفرّاسٌ الجواز: رزّاماً وفرّاساً

وهو ما ينتصب على المدح والتعظيم، [5] حيث أجاز سيبويه الرفع والنصب في الشاهد، فالرفع على أن تجري الصفات على الموصوف، والنصب على تقدير فعل لا يظهر يقدّر في

---

(1) سيبويه ، الكتاب ٢٨٥/١

(2) المبرد ، المقتضب ٢٨٥/٣

(3) سيبويه ، الكتاب ٢٨٥/١

(4) سيبويه ، الكتاب ٦٧/٢-٦٨

(5) من أبواب الكتاب ٦٢/٢

المدح "أمدح" أو إن كان الذم " أذم" . حيث أجاز سيبويه قطع النعت عن المنعوت والخبر عن المبتدأ لإنشاء المدح والذم[1] فتقول في القياس أتاني زيدٌ الفاسقُ، ويجوز النصب على تقدير فعل الذم فتقول " الفاسقَ"، ومن قطعِ الخبر عن المبتدأ قراءة قوله تعالى " وامرأته حمالةَ الحطب"[2] . وباب إنشاء المدح والذم من الأبواب الواسعة في النحو العربي للجواز في العلامة الإعرابية ترجع إلى قصد المتكلم من الإخبار ؛ وفيه اختلاف في المعنى المقصود وذلك أن المتلقي إذا أجريت الصفات على ما قبلها كان المقصود الإخبار عن هذه الصفات لجهل السامع بها، فيقال أتاني زيدٌ الفاسقُ الخبيثُ فالسامع لا يعلم من هذه الصفات فجرى إخباره بها . أمّا القطع إلى النصب فيعني أن السامع على علم بهذه الصفات فنصبت على الذم، على تقدير أشتم وأذم الخبيثَ الفاسقَ ...

٩. ومن الشواهد التي أجاز فيها سيبويه النصب على المدح أو الذم قول ذو الرمة:

لقد حملتْ قيسُ بن عيلان حَرْبَها على مُستقلٍ للنَّوائبِ والحَـــربِ

أخاها إذا كانت عِضاضاً سما لها على كلِّ حالٍ من ذلولٍ ومن صَعْبِ

زعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس ولا من تخاطب بأمر جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمتَ؛ فجعله ثناء وتعظيماً ونصبه على الفعل"[2]. حيث نصب " أخاها " عندما أراد هذا المعنى، ولو أجراه على الرفع لكان جائزاً أيضاً.

١٠. وقول الشاعر :[3]

إذا لقي الأعداء كان خلاتَهم وكلبٌ على الأدنينَ والجارُ نابحُ

---

[1] عقد باباً سمي " ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه" ينظر ، سيبويه ، الكتاب ٧٠/٢

[2] المسد الآية ٤

[3] بلا عزو في الكتاب ٦٨/٢

رفع (كلبٌ) على القطع ولو نصب على تقدير وأذمُ لكن جائزاً ومثله قول الشاعر[1].

١١. متى ترَ عيني مالكٍ وجِرانَه   وجنبيه تعلمْ أنّه غيرُ ثائرِ

حِضَجرٌ كأمِّ التّوأمينِ توكَّأت   على مِرفقَيها مستهلّةِ عاشرِ

يقول سيبويه "وزعموا أن أبا عمرو كان ينشد هذا البيت نصباً "[2]

فالنصب على المدح أو الذم ضربٌ من الاتساع في العربية ، فإن أراد الشاعر أن يذم أو يمدح قطع ونصب ، وإن كانت غايته غير ذلك أبقى على الرفع كقول حسان بن ثابت :

١٢. لا بأس بالقوم من طولٍ ومن عِظَمٍ   جسمُ البغالِ وأحلامُ العصافيرِ

فلم يرد أن يجعله شتماً، ولكنه أراد أنْ يعدد صفاتهم ويفسرها ، فكأنه قال أما أجسامهم فكذا وأما أحلامهم فكذا . وقال الخليل– رحمه الله– ولو جعله شتماً فنصبه على الفعل كان جائزاً[3] ، أي لقال جسمَ .... وأحلامَ .

ويضع سيبويه حداً للمواضع التي يجوز فيها النصب على التعظيم ، يقول " واعلم أنه ليس كل موضع يجوز فيه التعظيم ولا كل صيغة يحسن أن يعظم بها. ولو قلت مررت بعبدالله أخيك صاحبَ الثياب أو البَزّازَ، لم يكن هذا مما يعظم به الرجل عند الناس ولا يفخم به ، وأما الموضع الذي لا يجوز به التعظيم فأن تذكر رجلاً ليس بنبيهٍ عند الناس ولا معروف بالتعظيم ثم تعظمه كما تعظم النبيه .... فاستحسن من هذا ما استحسنه العرب وأجزه كما أجازته".[4]

---

(١) بلا عزو في الكتاب ٢/ ٧١

(٢) سيبويه ، الكتاب ٢/ ٧١

(٣) سيبويه ، الكتاب ٢ / ٧٤

(٤) سيبويه ، الكتاب ٢/ ٦٩

ثالثاً : جواز الكسر :

لم تجد الدراسة نصوصاً شعرية أجاز فيها سيبويه الجواز من الفتح إلى الكسر ومن الضم إلى الكسر مع اختلاف المعنى ، إلاّ شاهداً شعرياً واحداً روي بالكسر وقياسه الفتح. أما الجواز من الضم إلى الكسر فلم تجد الدراسة أي شاهد شعري عند سيبويه فيه جواز من ضم إلى كسر باختلاف المعنى .

من الفتح إلى الكسر :

ومثله قول العجاج:[1]

كأن نسجَ العنكبوت المُرمَلِ

والمُرمَلِ : صفه للنسج قياسها النصب، وإنما جر لمجاورته المجرور (العنكبوت) فأخذ حكمه . ومن الملاحظ أن الجواز مع اختلاف المعنى جاء بعلة واحدة هي حكم الجوار .

---

[1] سيبويه ، الكتاب ١ / ٤٣٧

تعليل أوجه الجواز النحوي في كلام العرب :

إن العرب في كلامهم نطقوا بلغتهم على سجيتهم دون أن يبيّنوا علة ما ينطقون به ، فالابتداء والخبر والفاعل بالرفع ، والمفاعيل بالنصب ، وعندما بلغ العقل العربي مرحلة من الوعي المنطقي في الحكم على الظواهر ، وإعمال لغة المنطق في تعليل ما حولهم من ظواهر مختلفة بدأ التفكير في تعليل المسائل النحوية ، وتشاغل النحاة في إعمال المنطق في مسائل النحو إلى أن أدى بهم هذا إلى الإسراف في الجدل ممّا دعا الزجّاجي إلى تقسيم علل النحو إلى ثلاثة أضرب " علل تعليمية وعلل قياسية وعلل جدلية نظرية" [١] .

وممّا يشار إليه أن العلل النحوية التي قدمها النحاة في تعليل مسائل النحو وردّ الظواهر إلى أصولها ليست ملزمة، فالخليل بن أحمد الفراهيدي يقدم العلة في المسألة ولا يلزم الأخذ بها، بل يقول " فإن سنحَ لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته فليأت بها "[٢] .

والناظر في كتاب سيبويه يجد أن التعليل النحوي يقوم على عقد النظائر والاقتران بين النظير والنظير المشابه له ، وهي سمة تلحظ في الكتاب ، فهو يناظر بين النصوص المتشابهة في العلة لإعطاء الحكم عليها ، فعند تعرضه لشاهد تجده يحشد ما سمع من أقوال العرب أو ما سمع من قراءات قرآنية مقيما علاقة بينها من باب الحمل على النظير .

ومن ذلك كلامه على التناظر بين "لات" و"ليس" و"لا يكون" فيقول " ونظير لات في أنه لا يكون إلاّ مضمراً فيه ليس ولا يكون في الاستثناء إذا قلت: أتوني ليس زيداً ولا يكون بشراً ، وزعموا أن بعضهم قرأ " ولات حينُ مناص" وهي قليلة كما قال بعضهم في قول سعد بن مالك القيسي:

---

[١] الزجّاجي ، الإيضاح في علل النحو ، ص ٦٤

[٢] الزجّاجي، الإيضاح في علل النحو ،ص ٦٦

من فرَّ عن نيرانها فأنا ابنُ قيسٍ لا براحُ

جعلها بمنزلة "ليس" فهي بمنزلة "لات" في هذا الموضع في الرفع .[١]

والشاهد الشعري في كلام العرب يحتل مرتبة عالية الثقة عند النحاة في إقرار القاعدة النحوية ، وقد اجتمعت عدة عوامل فتحت أبواب الترخص والاتساع في رواية هذه الشواهد على غير وجه ، وكان لاختلاف العلة النحوية في تغير أواخر الكلم في النص الشعري أثر في اختلاف المعاني أحياناً ، وثبات المعنى في أحيان أخرى ، ويمكن عزو اختلاف توجيه الشاهد في كتاب سيبويه إلى عوامل أهمها :

أولاً : خصوصية النص الشعري :

إذا كان الترخص في الكلام النثري جائزاً على وجه من الوجوه ، فإن الترخص في النص الشعري أكثر وروداً لطبيعة الكلام الموزون المحكوم بالقافية ، فالشعر أوسع ميادين الترخص في العربية ، وهو ما دعا الكثيرين من النحاة إلى تفسير الخروج عن سنن العربية عند الشعراء بالضرورة الشعرية .

جاء في مجالس ثعلب " وأنشد للفرزدق : "

يا أيها المشتكي عِكلاً وما جرمت إلى القبائل من قتلٍ وإبآسُ

إنا كذلك إذا كانت همرّجةً نسبي ونقتلُ حتى يسلمَ الراسُ

قال قلت له : لم قلت من قتلٍ وإبآسُ "بالرفع" . فقال : ويحك فكيف أصنع وقد قلت حتى يسلم الراسُ؟ " [٢]

---

(١) سيبويه،الكتاب ١ /٥٧-٥٨

(٢) ثعلب ، أبو العباس ، مجالس ثعلب ، تحقيق : عبد السلام هارون ١ / ٤٠-٤١

فكان لتقيد القافية أن أخرجت الشاعر عن القاعدة النحوية ، وقد ورد عن سيبويه الكثير من الشواهد الشعرية التي يمكن تعليل الجواز فيها إلى احتكام الشاعر للقافية ، لأن الشاعر يُعنى بالشعر بإقامة الإيقاع والموسيقى ربما أكثر من عنايته بالمعنى أو بالقاعدة النحوية المطّردة.

ومن شواهد الكتاب في ذلك قول النابغة :

فبتُّ كأني ساورتني ضئيلةٌ　　　من الرقش في أنيابها السمّ ناقعُ[1]

وقول القطامي :

فكسـرت تبتغيــه فوافقتــه　　　على دمه ومصرعه السباعــا[2]

فرفع (ناقع) ونصب (السباعا) ، ويبدو أن الشاعر قد اضطر لإقامة القافيــة ، فالبيــت الأول من قصيدة مضمومة القافية ، والبيت الثاني من قصيدة مفتوحة القافية، فجارى القافية في ذلك رفعاً ونصباً وإن كان القياس على غير ذلك .

ثانياً : اللهجات العربية :

إن اللهجات العربية تكونت بفعل عوامل عدة في البيئة العربية ليست محلّ عناية الدراسة هنا ،. وإنما يلتفت إلى اللغة العربية المشتركة التي نزل بها القرآن الكريم ، ونظم بها الشعر الجاهلي ، فهذه اللغة النموذجية لم تكن إلا صورة منتخبة من اللهجات العربية التي كان يلتقي أبناؤها في مواسم الحج والتجارة وغيرها .

وإلى جانب هذه اللغة المشتركة بقيت اللهجات العربية قائمة في البيئات العربية المترامية الأطراف ، وكل لهجة من هذه اللهجات تعدّ حجة يقاس عليها ، وبناءً عليه فقد أجاز النحويــون

---

(1) سيبويه ، الكتاب ٢ ، ص٨٩

(2) سيبويه،الكتاب ١ ، ص٢٨٤

حيث فتح (أمسا) و فتحها لبعض بني تميم، وقياسها البناء على الكسر.

ومن إعمال (لا) معاملة ليس عند الحجازيين وإهمالها عند بني تميم انتظم قول الأخطل :

ولقد أبيت من الفتاة بمنزلٍ　　　　فأبيت لا حرجٌ ولا محرومُ [1]

وقول الراعي :

وما صَرَمْتُكِ حتى قلت معلنةً　　　　لا ناقةٌ لي في هذا ولا جملُ [2]

ومن الخلاف بين اللهجتين النظرة إلى المستثنى المنقطع فأهل الحجاز ينصبون وبنو تميم يرفعون ، ومنه قول النابغة :

وقفت فيها أصيلاناً أسائلها　　　　عيّت جواباً وما بالربع من أحد

إلاّ أواريُّ لأياً ما أبينها　　　　والنّؤي كالحوض بالمظلومة الجلد [3]

برفع (أواريُّ) على لغة بني تميم ونصبها على لغة أهل الحجاز

ثالثاً : اختلاف تقدير عوامل النصب والرفع :

ويندرج تحت هذا البند باب التنازع والاشتغال وباب ما ينصب على المدح والذم، فاختلاف تقدير العوامل في هذه الأبواب يؤدي إلى تباين العلامة الإعرابية:

فمن باب التنازع قول امرىء القيس :

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشةٍ　　　　كفاني ولم أطلب قليلٌ من المالِ [4]

برفع (قليل) ونصبها . ومن الاشتغال قول الربيع بن ضبع الفزاريّ :

والذئبَ أخشاه إن مررت به　　　　وحدي وأخشى الرّياح والمطرا [5]

---

[1] سيبويه ، الكتاب ٢ /٨٤

[2] سيبويه ، الكتاب ٢ /٢٩٥

[3] سيبويه ، الكتاب ٢ / ٢٣١

[4] سيبويه ، الكتاب ١ / ٧٩

[5] سيبويه ، الكتاب ٢ / ٩٠

ومما يحمل على الذم قول حسان بن ثابت :

لا بأس بالقوم من طولٍ ومن عظم   جسمُ البغال وأحلامُ العصافير[1]

فلو أراد الذم لنصب (جسم البغال) .

رابعاً : الحمل على اللفظ أو المعنى :

وهي ظاهرة واضحة عند سيبويه يمكن التمثيل عليها بالكثير من الشواهد الشعرية، ومنها قول جرير :

جئني بمثلِ بني بدرٍ لقومهم   أو مثلَ أسرة منظورِ بن سيّار[2]

حمل (مثل) على المعنى أي هات مثل أسرة منظور . وقول عقيبة الأسدي :

معاويَ إننا بشرٌ فأسجح   فلسنا بالجبالِ ولا الحديدا [3]

حمل (الحديدا) على معنى لسنا الجبالَ . وقول كعب بن جعيل :

ألا حيَّ ندماني عميرِ بن عامرٍ   إذا ما تلاقينا من اليوم أو غدا[4]

حمل (غدا) على معنى إذا تلاقينا اليومَ . وهي شواهد يجوز فيها الجر إذا حملت على اللفظ .

خامساً : الحمل على الجوار :

وهي ظاهرة شائعة في كتب النحو يحمل فيها الاسم على ما جاوره لعلة صوتية، وأكثر الأبواب اتساعاً فيها هو باب النعت والعطف. ومنها قول العرب " هذا جحر ضبٍ خربٍ " . جر (خربٍ) على التجاور وقياسها الرفع . ومنه قول العجاج :

" كأن نسجَ العنكبوت المُرملِ " [5]

---

[1] سيبويه ، الكتاب ٢ / ٦٩

[2] سيبويه ، الكتاب ١ /١٧٠

[3] سيبويه ، الكتاب ١/٦٧ ، ٢ / ٢٩٢

[4] سيبويه ، الكتاب ١ /٦٨

[5] سيبويه ، الكتاب ٢ / ٤٣٧

الخاتمة :

اتضح من خلال هذه الدراسة عدة نتائج أهمها :

- اعتماد الفراء منهجاً متكاملاً في دراسة مظاهر الجواز النحوي، فهو لا يكتفي بالحكم على القراءة بالصواب أو الجواز، وإنما يعقد النظائر الشعرية والنثرية من كلام العرب مقلّباً القراءة على جميع وجوهها .
- أن كثيراً من الإجازات في القراءات عند الفراء هي من باب ما تجيزه الصيغة اللغوية ولم يقرأ بها في المتواتر أو الشاذ، ولذا تعد هذه الإجازات مصدراً غنياً في التعرف على أهم اتجاهات مدرسة الكوفة النحوية .
- كان لرسم المصحف (الرسم العثماني) أثرٌ في نحو الفراء فهو يعتدُّ به، ويرى مخالفته خروجاً عن السنّة المتبعة ،كذلك يعتّد بقراءة ابن مسعود وقراءة أُبي بن كعب في كثير من تعليلاته النحوية .
- أن الجواز النحوي في شواهد الشعر عند سيبويه يعود إلى عوامل أهمها اختلاف رواية الشاهد الشعري ، لاختلاف الرواة وتعدد لهجاتهم .
- أن شواهد الشعر عند سيبويه مصدرٌ حفظ لنا قواعد النحو العربي لا سبيل إلى الطعن فيه .
- أن الشاهد الشعري احتل مكانة مرموقة في الدرس النحوي وتوجيه القراءات القرآنية فكثيراً ما يحمل الفراء وسيبويه القراءة على التنظير الشعري في كلام العرب .
- أن نظرية الأصل والفرع أو (القياس والمقيس عليه) ما هي إلاّ أوجه من الاتساع اللغوي والأحرى الأخذ بمنظور (القياس والأقيس) فكل لغات العرب حجّةٌ يقاس عليها وإنما الأقيس هو الأكثر شيوعاً في البيئة العربية .
- أن الجواز النحوي له أثرٌ في تغير المعنى أحياناً ولا يغيّر المعنى أحياناً أخرى .

- إن أوجه الجواز النحوي تتسع في حركات (الفتح والضم) حيث إن نسبة العدول بين هاتين الحركتين هي الأغلبية في الجواز النحوي، وأن العدول من الكسر أو إلى الكسر شكّلت النسبة الأقل في الجواز كذلك أن الجوار النحوي يتسع في أبواب نحوية ويضيق في أبواب أخرى .

ويمكن حصر شواهد الدراسة على النحو التالي:

- وقفت الدراسة على (١٧٣) شاهداً موزعة إلى :
  - أ. شواهد قرآنية (٩٠) شاهداً.
  - ب. شواهد شعرية (٨٣) شاهداً.
- شكّل العدول إلى الضم أعلى نسبة في عدد الشواهد القرآنية والشعرية ، وبالمقابل شكّل العدول إلى الكسر أقل الشواهد القرآنية والشعرية ،يظهر ذلك من خلال الأرقام التالية :
- جواز الضم : بلغ عدد الشواهد في العدول إلى الضم (٩٠) شاهداً قرآنياً وشعرياً موزعة على النحو التالي :
  - أ. من الفتح إلى الضم (٨١) شاهداً
  - ب. من الكسر إلى الضم (٩) شواهد
- جواز الفتح: بلغ عدد الشواهد في العدول إلى الفتح (٦٤) شاهداً موزعة على النحو التالي :
  - أ. من الضم إلى الفتح (٥٢) شاهداً
  - ب. من الكسر إلى الفتح (١٢) شاهداً
- جواز الكسر: بلغ عدد الشواهد في العدول إلى الكسر(١٩) شاهداً موزعة على النحو التالي:
  - أ. من الضم إلى للكسر (١٠) شواهد
  - ب. من الفتح إلى الكسر (٩) شواهد

أن أوجه للجواز النحوي تتسع في حركات (الفتح والضم) حيث أن نسبة العدول بين هاتين الحركتين هي الأغلبية في الجواز النحوي وأن العدول من الكسر أو إلى الكسر شكّلت النسبة الأقل في الجواز كذلك أن الجواز النحوي يتسع في أبواب نحوية ويضيق في أبواب أخرى .

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم : برواية حفص عن عاصم

١. **الأسـد** ، ناصر الدين، مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية ،مصر ، دار المعـارف ، ط٤ ، ١٩٦٩ .

٢. **الأنباري** ، أبو البركات ، البيان في غريب إعراب القرآن ، تحقيق : بركات يوسف هبّود ، بيروت – لبنان، دار الأرقم ابن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع ، د.ت .

٣. ـــــــــ ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، قدم لـه ووضع هوامشه : حسن حمد ، إشراف اميل بديع يعقوب ، بيروت – لبنان ، دار الكتب العلمية ط١ ، ١٩٩٨ .

٤. **الأندلسي** ، أبو حيّان ، ارتشاف الضرب من لسان العرب ، تحقيق : رجب عثمان محمـد ، مراجعة : رمضان عبد التواب ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ط١، ١٩٩٨ .

٥. ـــــــــ ، البحر المحيط ، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجـود وآخـرين ، بيـروت – لبنان، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٩٩٣ .

٦. ـــــــــ ،النهر الماد من البحر المحيط ، تحقيق : عمر الأسعد ، بيروت ، دار الجيل ، ط١، ١٩٩٥ .

٧.**الأنصاري** ، أحمد مكّي ، أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، د.ت .

٨. ـــــ، سيبويه والقراءات – دراسة تحليلية معيارية ،دار الاتحاد العربي للطباعة، ١٩٧٢.

٩. **الأنصاري** ، ابن هشام ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، ١٩٩٧ .

١٠. ـــــــــ ، معني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق : مازن المبارك ، محمد علي حمدالله ط١ ، ١٩٩٢ .

١١. **أنيس** ، إبراهيم ، في اللهجات العربية ، مكتبة الانجلو المصرية ط٤ ، د.ت.

١٢. **بازمول** ، محمد بن عمر ، القراءات وأثرها في التفسير والأحكام ، السعودية ، دار الهجرة للنشر والتوزيع ط١ ، ١٩٩٦ .

١٣. **البغدادي** ، عبدالقادر بن عمر ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ط٢ ،١٩٨٤ .

١٤. **ثعلب** ، أبو العباس أحمد بن يحيى ،مجالس ثعلب ، تحقيق : عبد السلام هارون، مصر، دار المعارف ،ط٣ ، د.ت.

١٥. **الجاحظ** ، أبو عثمان عمرو بن بحر ، البيان والتبيين ، ، تحقيق : عبد السلام هارون ، بيروت ، المجمع العلمي العربي الإسلامي ،ط٤ ، د. ت .

١٦. **جطل** ، مصطفى ، نظام الجملة عند اللغويين العرب في القرنين الثاني والثالث للهجرة ، جامعة حلب – كلية الآداب ، د.ت .

١٧. **جمعه** ، خالد عبدالكريم ، شواهد الشعر في كتاب سيبويه ، مكتبة دار العروبة،ط١، ١٩٨٠ .

١٨. ابن جنّي ، أبو الفتح عثمان ، الخصائص ، تحقيق : محمد علي النجّار ، المكتبة العلمية ، د.ت .

١٩. ــــــــ ، اللُمع في العربية ، تحقيق : فائز فارس ، الكويت ، دار الكتب الثقافية، د.ت.

٢٠. ــــــــ ، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، تحقيق : علي النجدي ناصف ، عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، القاهرة ، المجلس الاعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة إحياء كتب السنّه ، ١٩٩٩ .

٢١.ابن خالويه ، أبو عبدالله الحسين بن أحمد ، إعراب القراءات السبع وعللها ، تحقيق : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ط١ ، ١٩٩٢ .

٢٢. ابن خلكان ، أبو العباس شمس الدين ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، تحقيق : إحسان عباس ، د.ت .

٢٣. الدرويش ، محيي الدين ، إعراب القرآن وبيانه ، بيروت ، دار اليمامه ودار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع ، ط٧ ، ١٩٩٩ .

٢٤. الدمياطي ، أحمد بن محمد البنّا ، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل ، بيروت ، عالم الكتب ، ط ٢ ، ١٩٨٧ .

٢٥. الراجحي ، عبده، اللهجات العربية في القراءات القرآنيه ، مصر، دار المعارف، ١٩٦٩.

٢٦. الزجّاج ، أبو إسحاق إبراهيم ، معاني القرآن وإعرابه ، تحقيق : عبد الجليل عبده شلبي، د.ت .

٢٧. الزجّاجي ، أبو القاسم ، الإيضاح في علل النحو ، تحقيق : مازن المبارك ، مصر، مطبعة المدني ، ١٩٥٩ .

٢٨. أبو زرعة ، عبد الرحمن بن محمد، حجّة القراءات ، تحقيق: سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة ، ط٢ ، ١٩٧٩ .

٢٩. الزركشي ، بدر الدين، البرهان في علوم القرآن ، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا ، بيروت – لبنان ، دار الكتب العلمية ، ٢٠٠١ .

٣٠. الزمخشري ، جار الله محمود بن عمر، الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، تحقيق : محمد مرسي عامر ، القاهرة ، دار المصحف ، د.ت .

٣١. السامرائي ، فاضل ، معاني النحو ، جامعة بغداد ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بيت الحكمة، ١٩٨٩ .

٣٢. ابن السرّاج ، أبو بكر محمد بن سهل ، الأصول في النحو ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط١ ، ١٩٨٥ .

٣٣. سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، الكتاب ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ط٣ ، ١٩٨٨ .

٣٤. السيرافي ، أبو محمد يوسف بن المرزبان ، شرح أبيات سيبويه ، تحقيق : محمد الريح هاشم ، بيروت ، دار الجيل ، ط١ ، ١٩٩٦ .

٣٥. السيوطي ، جلال الدين ، الدر المنثور في التفسير المأثور ، بيروت – لبنان ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٩٩٠ .

٣٦. الشنتمري ، أبو الحجاج الأعلم ، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ، تحقيق : زهير عبدالمحسن سلطان، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ط١ ، ١٩٩٢.

٣٧. عبد الجواد ، سمير أحمد ، التخريجات النحوية والصرفية لقراءة الأعمش ، مطبعة الحسين الإسلامية ، ط١ ، ١٩٩١ .

٣٨. عبد العزيز ، عز الدين ، فوائد في مشكل القرآن ، تحقيق : سيد رضوان علي ، جدّه – السعودية ، دار الشروق ،ط١ ، ١٩٩٦ .

٣٩. عبداللطيف ، محمد حماسة ، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ،٢٠٠١ .

٤٠. عطّار ، أحمد عبد الغفور ، دار العلم للملايين ، مقدمة الصحاح ، ط٣ ، ١٩٨٤.

٤١. ابن عقيل ، بهاء الدين عبدالله ، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت ، دار الخير ، ط١ ، ١٩٩٠ .

٤٢. العكبري ، أبو البقاء عبدالله بن الحسين ، إعراب القراءات الشواذ ، تحقيق : محمد السيد أحمد عزّوز ، بيروت – لبنان ، عالم الكتب ، ط١ ، ١٩٩٦.

٤٣. ــــــــ ، التبيان في إعراب القرآن ، تحقيق : علي محمد البجّاوي ، بيروت – لبنان ، دار الجيل ، ط٢ ، ١٩٨٧ .

٤٤. ابن فارس ، أبو الحسين أحمد ، الصاحبي ، تحقيق السيد أحمد صقر ، دار إحياء الكتب العربية ، د.ت .

٤٥. الفارسيّ ، أبو علي ، الحجّة للقرّاء السبعة ، تحقيق : كامل مصطفى الهنداوي ، بيروت – لبنان ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ٢٠٠١ .

٤٦. ــــــــ ، شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمّى ايضاح الشعر ، تحقيق : حسن هنداوي ، دمشق ، دار القلم ، ط١ ، ١٩٨٧ .

٤٧. الفرّاء ، أبو زكريا يحيى ، معاني القرآن ، تحقيق : ج١ / أحمد يوسف نجاتي ، محمد علي النجّار ، ج ٢ محمد علي النجّار ، ج٣ / عبد الفتّاح شلبي ، علي النجدي ناصف ، دار السرور د.ت .

٤٨. القرطبي ، أبو عبدالله محمد الأنصاري ، الجامع لأحكام القرآن .

٤٩. القرطبي ، ابن مضاء ، الرّد على النحاة ، تحقيق : شوقي ضيف ، دار المعارف ط٢ ، ١٩٨٢ .

٥٠. القيسي ، مكّي بن ابي طالب ، مشكل اعراب القرآن ،تحقيق ، ياسين محمد السوّاس ، دمشق – بيروت ، دار اليمامه ، ط٢ ، ٢٠٠٠.

٥١. الكفوي ، أبو البقاء أيوب بن موسى ، الكليات – معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أعده للطبع عدنان درويش ومحمد المصري ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط١ ، ١٩٩٢ .

٥٢. اللبدي ، محمد سمير نجيب ، أثر القرآن والقراءات في النحو العربي ، الكويت – حولي، دار الكتب الثقافية ، ط١ ، ١٩٧٨ .

٥٣. ــــــــ ، معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، بيروت – عمان ، مؤسسة الرسالة ، دار الفرقان ، ط٣ ، ١٩٨٨ .

٥٤. المبرّد ، أبو العباس محمد بن يزيد ، الكامل ، تحقيق : محمد ابو الفضل ابراهيم ، السيد شحاته ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، د.ت .

٥٥. ــــــ ، المقتضب ، تحقيق : محمد عبدالخالق عضيمه ، بيروت،عالم الكتب، د.ت.

٥٦. المتولي ، صبري ، التوجيه اللغوي والبلاغي لقراءة الإمام عاصم ، القاهرة ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٩٨ .

٥٧. ابن مجاهد ، أحمد بن يوسف ، السبعة في القراءات ، تحقيق : شوقي ضيف، القاهرة ، دار المعارف ، ط٢ ، د.ت .

٥٨. محمد ، أحمد سعد ، التوجيه البلاغي للقرءات القرآنية ، القاهرة ، كلية الآداب ط٢ ، ٢٠٠٠ .

٥٩. محيسن ، محمد سالم ، القراءات وأثرها في علوم العربية ، بيروت ، دار الجيل ، ط١، ١٩٩٨ .

٦٠. ــــــ ، المستنير في تخريج القراءات المتواترة من حيث اللغة والإعراب والتفسير ، بيروت ، دار الجيل ، ط١ ، ١٩٨٩ .

٦١. ــــــ ، المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة ، بيروت – لبنان ، دار الجيل ، ط٢ ، ١٩٨٨ .

٦٢. المخزومي ، مهدي ، مدرسة الكوفه ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، مصر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ط٢ ، ١٩٥٨ .

٦٣. مكرم ، عبد العال سالم ، أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية ، مؤسسة علي الجرّاح الصباح ، د.ت .

٦٤. الملخ ، حسن خميس ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ط١ ، ٢٠٠١ .

٦٥. ـــــــــــ ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ط١ ، ٢٠٠٠ .

٦٦. ناصف ، علي النجدي ، سيبويه إمام النحاة ، القاهرة ، عالم الكتب ، د.ت .

٦٧. النايله ، عبدالجبار ، الشواهد والاستشهاد في النحو ، بغداد ، مطبعة الزهراء ، ١٩٧٦.

٦٨. النحاس ، أبو جعفر أحمد بن محمد ، إعراب القرآن ، تحقيق : زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، دار النهضة العربية ، ط٢ ، ١٩٨٥ .

٦٩. نحلة ، محمود أحمد ، أصول النحو العربي ، دار العلوم العربية ، ط١ ، ١٩٨٧.

٧٠. هنادي ، محمد عبد القادر ، ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم ، مكّة المكرّمة ، مكتبة الطالب الجامعي ، ط١ ، ١٩٨٨ .

٧١. وافي ، علي عبد الواحد،علم اللغة،القاهرة،نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع،٢٠٠٠ .

البحوث والرسائل الجامعية :

١. بطاينـــه ، فارس ، آراء الفراء في النحو والقراءات القرآنية والأصوات اللغوية من خلال كتابه معاني القرآن ، جرش للبحوث والدراسات ، العدد الأول ، ١٩٩٦.

٢. الكناعنة ، عبدالله ، ٢٠٠٤ ، الصراع بين التراكيب النحوية ، دراسة في كتاب سيبويه ، رسالة دكتوراه – كلية الآداب ، جامعة اليرموك ، إربد – الأردن (غير منشوره).

٣. ولويل ، كامل جميل ، تعدد القراءات والإعراب وأثره في المعاني ، المجلـة الأردنيـة للعلوم التطبيقية – العلوم الإنسانية ، العدد الثاني آب ٢٠٠٢ .

الملخص

الجواز النحوي في العلامة الإعرابية عند الفرّاء وسيبويه

دراسة في كتابي " معاني القرآن " والكتاب"

إعداد :

خليفة محمد خليل الصمادي

إشراف :

الدكتور عبد الحميد الأقطش

تتحدث هذه الدراسة عن الجواز النحوي عند الفراء وسيبويه من خلال كتابيهما معاني القرآن والكتاب ، حيث عمدتْ الدراسة إلى جمع الآيات القرآنية من كتاب معاني القرآن للفراء والشواهد الشعرية من كتاب " الكتاب " لسيبويه وتقسيمها إلى جواز باتفاق المعنى وجواز باختلاف المعنى . واعتمدت الدراسة في تصنيف الإجازة النحوية منهجاً مغايراً لما هو معروف في الكتب النحوية ؛ بتقسيم الجواز النحوي حسب الأبواب النحوية، حيث اعتمدت في تصنيف الإجازات النحوية حسب حركة الآخر (الضم ، الفتح ، الكسر) ، وانتظمت هذه الإجازة في فصلين :

الفصل الأول : الجواز النحوي في لغة القرآن الكريم ، وشمل مبحثين الجواز النحوي مع اتفاق المعنى ، والجواز النحوي مع اختلاف المعنى ، واقتصر هذا الفصل على الآيات القرآنية في كتاب معاني القرآن .

الفصل الثاني : الجواز النحوي في كلام العرب ، وشمل مبحثين : الجواز النحوي مع اتفاق المعنى والجواز النحوي مع اختلاف المعنى واقتصر هذا الفصل على الشواهد الشعرية في كتاب سيبويه . وأُتبع كلُّ فصلٍ بإيجاز عن أوجه التعليل للجواز النحوي في لغة القرآن وفي كلام العرب .

واختتمت الدراسةُ بعرضٍ لأهم النتائج التي وصلتُ إليها ، إذ ظهر أن العدول إلى الضم شكل أعلى نسبة في الجواز النحوي في لغة القرآن والشواهد الشعرية ، وفي المقابل فإن العدول إلى الكسر شكّل أقلّ نسبة في الجواز النحوي ، وتبيّن أن الجواز النحوي باب من أبواب الاتساع في استخدام الأنماط والتراكيب النحوية .

Abstract

The Syntactical Acceptability in Grammatical Mark in Al- Farra' and Sibawayhi.

A study in the books, "Maani Al - Quran" and "Al- Kitab"

Prepared By:

Khalifeh M. Al- Smadi

Supervised By:

Dr. Abd Al- Hameed Al- Aqttash

٦٢٢٥٨٥

This study talks about the syntactical acceptability in " Al- Kitab" by Sibawayhi and "Maani Al - Quran" by Al- Farra'. The study has gathered the Quranic verses from Ma'ani Al- Quran by Al- Farra' , and the poetic examples from Al-Kitab by Sibawayhi.

These verses and the poetic examples are divided into acceptability with similarity in meaning and into acceptability with difference in meaning.

The study depends on a different method in classifying the syntactical rightness from the method known in the syntactical books since the study divides the syntactical acceptability in accordance with parsing marks (Damma ,Fatha and Kasrah) .

The present study is divided into two chapters :

The First chapter talks about syntactical acceptability in the language of AL- Quran . it includes two topics : the syntactical acceptability without changing the meaning and the syntactical acceptability with difference in meaning . This chapter Focuses on the Quranic verses from the book Maani AL – Quran .

The Second chapter deals with the syntactical acceptability in the speech of the Arabs which includes two topics . The syntactical acceptability without changing the meaning and the syntactical acceptability with difference in meaning .This chapter Focuses on the poetic examples from AL- Kitab by Sibawayhi.

In each chapter، the study gives in brief the syntactical acceptability in the language of AL-Quran and in the speech of the Arabs.

This study concludes a presentation of the most important conclusions .It shows that using the parsing marks damma forms the highest syntactical acceptability in the language of AL-Quran and the poetic examples as well.

On the other hand، the use of the parsing mark Kasrah forms the least percentage in the syntactical acceptability.